الندوات الفكرية ٤

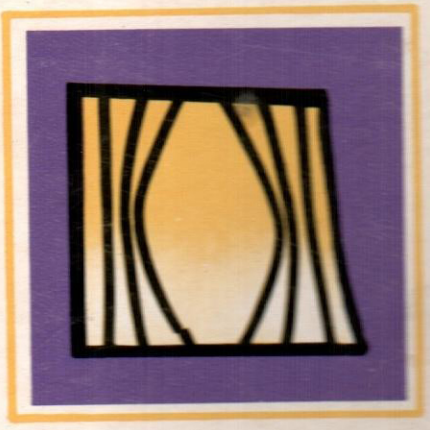

افاق الديمقراطية فى الوطن العربى
في ضوء المتغيرات الدولية

المنظمة العربية لحقوق الإنسان

الندوة الفكرية الثالثة
للمنظمة العربية لحقوق الانسان فى النمسا

افاق الديمقراطية فى الوطن العربى
في ضوء المتغيرات الدولية

المنظمة العربية لحقوق الإنسان

الغلاف يوسف شاكر

حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى ١٩٩١

رقم الإيداع
١٩٩١/٤٥٧٤
الترقيم الدولى I.S.B.N
977-239-020-5

دار المستقبل العربى
٤١ شارع بيروت . مصر الجديدة
ت ٢٩٠٤٧٢٧ القاهرة

المحتويات ـــــــــــــــــــــــــــــــ صفحة

■ **التقرير العام** : أهداف الندوة ومناقشاتها ٧

■ **كلمات الإفتتاح** :

ـ تقديم الندوة ..... د . مهدى الحافظ ٢٧

ـ حقوق الإنسان فى المشرق العربي ..... أديب الجادر ٣٣

■ **محاور الندوة** :

□ **المحور الأول** : تحليل المتغيرات الدولية

ـ التطورات الجارية فى أوروبا الشرقية ودلالاتها بالنسبة للوطن العربى ..... د . طارق الخضيرى ٤٣

ـ تحليل المتغيرات الدولية ..... د . عباس النصراوى ٥٧

□ **المحور الثانى** : حالة الديمقراطية فى الوطن العربى

ـ معالم وآليات الأنظمة الشمولية ..... نهاد سالم ٦٧

ـ حالة الديمقراطية فى الوطن العربى ..... محمد فائق ٧١

□ **المحور الثالث** : تجارب قطرية على طريق الإصلاح الديمقراطى

ـ آفاق الديمقراطية فى الوطن العربى :

تجربة الأردن ..... ليلى عبد الحميدشرف ٨١

ـ تجربة اليمن الموحد على طريق الإصلاح الديمقراطى ..... د . عبد الملك المتوكل ٩٣

□ **المحور الرابع** : الانتقال السلمى للديمقراطية

ـ نظرة مستقبلية : المهمات والمستلزمات ..... د . حميد فياض ١١٩

ـ الإنتقال السلمى إلى الديمقراطية ..... هانى الفكيكى ١٢٧

□ **المحور الخامس** : التعاون الدولى والديمقراطية

ـ حوار مع عدد من الشخصيات الفكرية التمساوية ١٣٨

التقرير العام

أهداف الندوة ومناقشاتها

تأتى هذه الندوة ضمن سلسلة من الفعاليات الفكرية التى يقوم بها فرع النمسا للمنظمة العربية لحقوق الانسان الذى سبق وان نظم ندوتين مماثلتين : الأولى عام ١٩٨٨ بعنوان « الاعلان العالمى لحقوق الانسان وأحوال الوطن العربى » . والثانية عام ١٩٨٩ بعنوان : « النظام الدولى الجديد وحقوق الانسان فى الوطن العربى » .

وقد شارك فى الندوة التى عقدت فى الفترة من ٢٨ – ٣٠ أيلول/سبتمبر اثنان وثلاثون من المفكرين والباحثين والشخصيات السياسية المعنية بموضوع حقوق الانسان والديمقراطية فى الوطن العربى ممن ينتمون إلى أقطار متعددة ولاتجاهات فكرية وسياسية مختلفة .

بعد جلسة الافتتاح التى ترأسها الاستاذ محمد فائق أمين عام المنظمة العربية لحقوق الانسان وتكلم فيها كل من د. مهدى الحافظ رئيس فرع النمسا – عضو مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الانسان – والاستاذ أديب الجادر رئيس المنظمة العربية لحقوق الانسان ، عقدت أربع جلسات عمل قدم لها وساهم فيها عدد من المشاركين ، واختتمت بجلسة حوار مفتوح مع عدد من الشخصيات الفكرية السياسية النمساوية .

وتوزعت أعمال الندوة لمناقشة عدد من المحاور ذات الأهمية الحيوية بالنسبة للمسألة الديموقراطية فى الأقطار العربية وهى :

(١) تحليل المتغيرات الدولية .

(٢) نظرة اجمالية عن حالة الديمقراطية فى الوطن العربى .

(٣) التجارب القطرية على طريق الاصلاح الديمقراطى : (تجربة الأردن ، تجربة

اليمن الموحد ، تجربة تونس ، تجربة الجزائر)

(٤) الانتقال السلمى للديمقراطية فى الأقطار العربية .

(٥) التعاون الدولى والديمقراطية .

أهداف الندوة ودلالاتها :

أشار د. مهدى الحافظ إلى أن الندوة تقع ضمن مسلسل فعاليات فرع النمسا الخاصة بالتوعية الفكرية لحقوق الانسان ومعالجة القضايا الساخنة ذات العلاقة عن طريق الحوار الهادىء البناء من قبل مجموعة من أهل الفكر ، مركزا على أهمية موضوع هذه الندوة فى الظروف الحرجة التى يمر بها الوطن العربى فى الوقت الحاضر .

ولابراز أهمية موضوع الندوة ، تطرق المتحدث إلى أزمة الحكم فى الأقطار العربية التى ظهرت بوادرها منذ الخمسينات عندما تحقق الاستقلال لعدد من الدول وقيام أنظمتها الوطنية . وكان من أبرز ملامحها طغيان الدولة وتعاظم قوة أجهزتها القمعية ازاء المجتمع وغياب الرأى العام ومؤسساته الحرة المستقلة عن الساحة وشيوع الممارسات القبلية والطائفية والاستبدادية المتغطرسة . ثم تناول المتغيرات الجديدة الفاعلة فى المجتمع الدولى التى تمثلت أولا بالثورة العلمية التكنولوجية والنزوع إلى التكتلات الاقليمية وما نتج عن ذلك من ظهور تحديات خطيرة للبشرية استدعت مراجعة ، أو التخلى ، عن الكثير من المسلمات والمواقف الحادة واعتماد التعاون بدل بالمجابهة ومن ثم الدعوة إلى نظام دولى جديد . ومن ابرز النتائج للتوجه الجديد هو الأخذ بالديموقراطية السياسية كأسلوب قويم للحكم يضمن احترام حقوق الانسان ، مؤكدا بأن مثل هذا الاتجاه لابد وان يمتد للوطن العربى حيث الديمقراطية السليمة مازالت غائبة أو فى مهدها فى عدد من الأقطار العربية . ان تحرير المجتمع من اغلال التخلف والتبعية يتطلب مراجعة أوضاع الديمقراطية وحل اشكالاتها بصيغة تتلاءم والأوضاع المميزة للمجتمع العربى من

حيث التاريخ والخاصية الحضارية والظروف الاجتماعية والاقتصادية .

وللوصول إلى رؤية واقعية لهذا التوجه طرح المتحدث أسئلة عديدة عن الصيغة الملائمة للديمقراطية وآلياتها حسب الظروف والامكانات الممكن تحريكها عمليا .

وأشار الاستاذ أديب الجادر إلى الوضع الملتهب فى المشرق العربى وفى منطقة الخليج بالذات مؤكدا على ضرورة معالجة المشكلة القائمة من زاوية معايير حقوق الانسان بعيدا عن الملابسات السياسية . أى الحرص على معالجة الأسباب قبل الأعراض . وبهذا المضمار تساءل عن موقع الرأى العام فى البلدين المعنيين مباشرة بأزمة الخليج وهل الأمر كان قد انتهى إلى وضعه المأساوى لو مارس مجتمع البلدين المنهج الديمقراطى .

ولاعطاء الشواهد على غياب الديمقراطية فى البلدين وباقى المنطقة العربية ، أورد المتحدث أمثلة عديدة عن مستلزمات الديمقراطية فى دول المشرق العربى والتى اختلفت فى تعريف الديمقراطية ووضعها الدستورى وتشابهت فى ممارساتها لها . فأشار إلى البلدان التى لادستور لها والبلدان التى كانت تتمتع بدساتير دائمة أو مؤقتة والتى عطلت بنودها الخاصة بموضوع الديمقراطية وحقوق الانسان . كما ساق أمثلة عن سبل ايقاف العمل الدستورى عن طريق قوانين الطوارىء والأحكام العرفية القائمة لفترة طويلة حتى أصبحت قاعدة . ومن ثم تطرق إلى عدم جدية الدول العربية فى الالتزام بالمعايير الأولية الخاصة بحقوق الانسان وكذلك المؤسسات الديمقراطية ، اذ ان بعض الدول التى صادقت على الاتفاقات الدولية الخاصة بذلك لم توقع على البروتوكول الاختيارى الملحق بالعهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية . وعليه لاعجب فى أن الانتهاكات لحقوق الانسان المدنية والسياسية لا حصر لها فى هذه البلدان التى تمثلت بالاعدام والاختفاء والاعتقال دون محاكمات أو بمحاكمات صورية أو محاكم خاصة حتى فى الدول التى وقعت على البروتوكول . اضافة الى ذلك فإن معظم هذه الدول لم تنضم إلى الاتفاقات المناهضة للتعذيب .

أما اجراءات التعذيب فانها متنوعة الاشكال وتمارس بدرجات متفاوتة من الحدة فى دول المنطقة .

وبعد سرد واف للممارسات القمعية انتقل إلى سيطرة الانظمة على كل ما له علاقة بالممارسة السياسية والآليات أو القوانين المتبعة للحد من النشاط السياسى ، كالسيطرة أو التحكم بوسائل الاعلام والحد من حرية الرأى والسيطرة على النقابات والضغط على الأحزاب أو الفئات السياسية المعارضة وحتى فى التمييز بين المرأة والرجل .

واختتم المتحدث كلامه بقوله ان الديمقراطية مازالت غائبة عن الساحة العربية بشكلها الانسانى حتى ان الوضع أصبح من الخطورة بما يوحى بالانهيار . وعليه لابد من التفكير بنظام عربى جديد يوفر حقوق الانسان واحترام ارادته الحرة ، واقامة المجتمع المدنى على أساس التعددية السياسية والفكرية على المستوى القطرى ، ويعمل على تقوية المجتمع العربى ككل عن طريق الوحدة المستندة فى مفهومها والوصول اليها بالارادة الشعبية وعن طريق الاستفتاء الحر وتحقيقها فى اطار تكاملى .

تحليل المتغيرات الدولية

بحثت الجلسة الأولى فى المتغيرات الدولية ، وترأستها السيدة نهاد سالم ، وقدم موضوعها د. طارق الخضيرى ود. عباس النصراوى بورقتى عمل تناولتا بالتحليل المتغيرات الدولية وركزتا على التطورات العاصفة الجارية فى الاتحاد السوفيتى ودول اوروبا الشرقية ودلالتها بالنسبة للواقع فى الوطن العربى . وفى معرض الحديث عن المتغيرات الدولية استعرضت الورقتان الظروف التاريخية للنظام الدولى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية والذى تميز بوجود المعسكرين الرأسمالى والاشتراكى مع الاشارة الى موقع دول العالم الثالث فى الساحة الدولية ، وتأثير الصراع الذى دار بين المعسكرين على أوضاع تلك الدول النامية ومسيرتها . كما

اشارت الورقتان إلى العوامل الانسانية والاقتصادية والاجتماعية فى ظل ظروف الصراع والذى دام لفترة نصف قرن تقريبا وانتهى بانحسار احد المعسكرين ممهدا لقيام نظام دولى جديد تتغير وتختلف فيه مفاهيم التحالف والروابط الدولية الاقتصادية والسياسية ، الأمر الذى من شأنه ان يؤثر سلبا أو ايجابا على اوضاع العالم العربى بما فيها قضية فلسطين وظروف الحكم فى الدول العربية ، وعلاقات الدول العربية الاقتصادية وأهمها النفط (البترول) وعوائده واستغلاله .

واكدت الورقتان على أن النظام الدولى الجديد يتميز ببروز محور فاعل واحد قوامه النظام الرأسمالى الغربى بزعامة الولايات المتحدة الامريكية ، تلعب فيه دول أوربا الكبرى (بما فيها الاتحاد السوفييتى وباقى دول أوروبا الشرقية) دورا مهما رئيسيا ، وكذلك اليابان بصفتها أحد اركان المعسكر الرأسمالى المنتصر ، فى حين ستبقى مجموعة دول الجنوب عرضة للاستغلال وتدور فى فلك التبعية بصور جديدة ، عدا تلك الدول التى لها امكانات سكانية واقتصادية وتقنية متقدمة والتى ستفرض نفسها كقوة مهمة فى النظام .

ولدى الحديث عن السلبيات المتوقعة للمتغيرات الدولية وتأثيرها على الساحة العربية ، اشير إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية والواقع السياسى لأنظمة الحكم القائمة فيها والتى أدت إلى عدم استغلال مواردها ومقوماتها الاجتماعية بالصورة المثلى ، والوصول بها إلى مستوى يؤهلها لإيجاد موقع فاعل فى النظام الدولى .

وتناول الحديث أيضا الأساليب الضارة التى مارستها الأنظمة فى هدر الموارد الاقتصادية وتفتيت المقومات الاجتماعية فى ظل اجواء غابت فيها الديمقراطية والقضاء العادل ، مما سهل مهمة الدول الكبرى فى انتاج اساليب متنوعة لاستغلال الظروف والاستهانة بامكانيات المنطقة العربية وقدرتها لحيازة موقع الند فى الساحة الدولية .

وفى ختام الحديث توصلت الورقتان إلى ان الظروف الجارية حتى الآن ، اذا ما استمرت سوف لن تشجع دول المعسكر الغربى على الاهتمام بالمنطقة العربية كاهتمامها بدول اوروبا الشرقية التى شجعتها على التغيير للتفاعل معها فى النظام الجديد ، خاصة اذا أخذ بنظر الاعتبار خلفية مجتمعات دول اوروبا الشرقية والروابط والتعاطف التاريخى الذى تجتمع عليه دول اوروبا الكبرى حيث يوجد حد أدنى من التفاهم والمستوى الحضارى ، فى حين يتميز الوطن العربى باستمرارية الأنظمة القبلية والحكم الأسرى لفترة طويلة دون وجود أرضية صالحة للديمقراطية التى ثبتت أسسها فى أوروبا الكبرى . واذا ما بقيت الأقطار العربية أسيرة هذه الظروف وعلى ما هى عليه من خصائص سلبية ستكون مؤهلة للبقاء فى فلك التبعية الغربية لا كشريك فى النظام الدولى الجديد .

تعقيبا على الموضوع تكلم عدد من المشاركين ، وتناولوا الأوجه المختلفة لعلاقة العالم العربى بالمتغيرات الدولية . ففى معرض الحديث عن التغيرات الجارية فى أوروبا الشرقية ، ذكر بأن فشل نظام الحزب الواحد الذى تميز بوجود حكم شمولى استبدادى فى الاتحاد السوفييتى ادى إلى اعادة النظر بالتجربة الاشتراكية ، ومن ثم تنازله عن نظامه القائم على مبدأ الاممية الاشتراكية والابتعاد عن طموحات الدول النامية بما فيها الدول العربية ، علما بأن سلبيات النظام الشمولى الاشتراكى إنعكست على بعض الدول العربية التى كانت تحذو حذوه . كما اشير إلى ان علاقة الدول العربية بالمعسكر الرأسمالى تميزت على مر العهود بالتبعية الاقتصادية والثقافية واحيانا السياسية لهذا المعسكر ، فانعكست ظروفها على المسيرة الحضارية والتنموية بصورة سلبية .

وقد أكد عدد من الحاضرين على أن الديمقراطية هى الحافز الأول والمفتاح اللازم لاعادة هيكلة المجتمع العربى والالتقاء على حد أدنى من القواسم المشتركة كأرضية للتفاعل والتقارب وحشد امكانات وموارد الأمة لبناء مستقبل جديد .

وقد أكد المشاركون على أهمية التفاعل مع المتغيرات الجديدة مادامت هذه

المتغيرات تتجه نحو الديمقراطية وضمان الحرية وحقوق الانسان والنضال المشترك فى مواجهة التحديات الجديدة ، آملين ان تكون ازمة الخليج الدافع الأهم والحجة الصادقة لمراجعة الذات والوضع العربى بصورة عامة ، محذرين من أن الصهيونية تستغل المتغيرات الجديدة لدعم مصالحها والترويج لاستراتيجياتها . كما يجب الترحيب بالتحولات الديموقراطية فى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتى ، واعتبارها ظاهرة طبيعية وهامة ويمكن الاستفادة منها فى النضال ضد الانظمة الشمولية ، على الرغم مما صاحب هذه التحولات من مظاهر سلبية لصالح المخططات الصهيونية ومنها مشاريع التهجير اليهودى إلى فلسطين المحتلة .

حالة الديمقراطية فى الوطن العربى

وتركز موضوع الجلسة الثانية على حالة الديموقراطية فى الوطن العربى ، وترأس الجلسة د. حميد فياض ، وقدم لها كل من الاستاذ محمد فائق والسيدة نهاد سالم ، وعالجا معالم واليات الأنظمة الشمولية السائدة .

ألقت الورقتان نظرة تاريخية حول تطور الأنظمة الحاكمة فى الوطن العربى منذ الحرب العالمية الثانية حين اخذت البلدان العربية مكانها الدولى كدول مستقلة ذات سيادة ولها أجهزة حكم يفترض انها تعمل لمصلحة شعب كل بلد حسب المبادىء الانسانية المتعارف عليها دوليا ولصالح المنطقة العربية جمعاء . ثم انتقل الحديث إلى اشكال الحكم وواقعه الفعلى فى كل بلد أو فى مجموعة بلدان تشابهت انظمتها ومبادئها أو تصوراتها لأسلوب الحكم : الممالك والامارات ، الجمهوريات الليبرالية الديمقراطية والجمهوريات الشعبية الديمقراطية .. الخ . ومن خلال الحديث عن هذه الأنظمة ومدى مساهمة الشعوب فى الحكم أو فى صنع القرار السياسى أكد المتحدثان على أن هذه المساهمة لم تكن ملموسة حتى فى تلك البلدان التى ظهرت بها حياة سياسية نشطة وتسهم فيها المعارضة العلنية وذلك بسبب حداثة التجربة الديمقراطية وضعف المؤسسات الديمقراطية . فبالرغم من الحديث من قبل

الهيئات الحاكمة عن ديمقراطية النظام لم يكن لحقوق الانسان أى موقع واضح ملموس فى مناهج الحكم عدا الاشارات الرمزية الى ذلك فى بعض الدساتير والقوانين . وبهذه المناسبة أورد المتحدثان أمثلة فى البلدان التى ليس لها دساتير ، أو التى عطلت بعض فعالياتها ان وجدت عن طريق اصدار أمر من السلطة التنفيذية التى غالبا ما تتحمل مهام السلطة التشريعية وحتى القضائية أحيانا عند انشاء محاكم أمن الدولة أو المحاكم العرفية تحت الظروف الاستثنائية حينما ترتئى السلطة ذلك .

وعند بحث موضوع حقوق الانسان كعنصر أساسى للديمقراطية تطرق الكلام إلى عدم استجابة كثير من الدول العربية للانضمام إلى المواثيق الدولية الخاصة بموضوع حقوق الانسان أو أهمل الموضوع ، حتى حينما وقعت بعض هذه الدول على تلك المواثيق ، وذلك بعدم الاهتمام بآلياتها كالبروتوكولات التوضيحية وغيرها . كما أشير بهذا المضمار إلى عدم جدية الفئات التى تنادى بالاصلاح وهى خارج الحكم أو غير المرتبطة بانظمتها اذ أخفقت فى فهم الرابطة بين موضوع حقوق الانسان والديمقراطية ، خاصة عند مسايرتها لتلك الأنظمة أو عند تبنيها فكرة العمل للاستئثار بالحكم . وقد أدت مثل هذه النزعات إلى فشل المحاولات الجادة نحو الديمقراطية أو الاشتراكية أو الوحدة العربية بصفتها المنطلق العملى نحو التقدم على مستوى الوطن العربى ، وما الكوارث التى ألمت بالمنطقة إلا بسبب مثل هذه النزعات التى مؤداها إبعاد الشعوب العربية عن المسئولية والتنكر للديمقراطية . ومن هذه الكوارث على سبيل المثال لا الحصر كارثة فلسطين وأزمة الخليج الحالية والتى تنذر بالانهيار التام ان لم تعالج بسرعة .

وتعقيبا على الآراء التى طرحت ، أثار بعض المشاركين عددا من التساؤلات منها : هل يصح التعامل مع مسألة حقوق الانسان على أنها ايديولوجية تحل محل ، أو تنافس ، المبادىء السياسية والفكرية السائدة ، وهل ان طرح موضوع الديمقراطية وحقوق الانسان هو المدخل لتطبيق الاشتراكية أو للسير نحو الوحدة دون الالتفات إلى الظروف الحرجة والمخاطر الدائرة . وهل كان للمثقفين العرب

دور فيما آل اليه النهج الديمقراطى ، وهل اسهم المعسكر الاشتراكى فى الخلل الحاصل بانظمة الحكم فيما يتعلق بممارسة الديمقراطية كاسهام المعسكر الغربى ، وما هو السبب المباشر أو الرئيسى للنكبات التى ألمت بالوطن العربى اضافة للتدخلات والضغوط الأجنبية .

وساهم عدد من المشاركين فى الاجابة عن هذه الاستفسارات ، ومعقبين على ما جاء بالمقدمة التى أوجزها المتحدثان . وكان هناك اجماع على ان الانهيار والنكبات التى ألمت بالوطن العربى ، كان سببها الأول فقدان المشاركة وغياب الجماهير عن عملية اتخاذ القرارات السياسية ، وان شعوب المنطقة بحاجة الى توعية جادة لنيل حقوقها ولممارسة الديمقراطية . ويأمل البعض بأن تؤدى أزمة الخليج إلى تعرية عجز الأنظمة القائمة عن الاستجابة لاحتياجات الشعوب والوصول بها إلى موقع أفضل ، وإلى توعية الشعوب بحقها فى ممارسة الديمقراطية والمساهمة فى طرح الحلول واتخاذ القرارات والتأثير فى سير الأحداث عند تناول القضايا المصيرية كقضية فلسطين . وقد اثنى المشاركون على هذا التوجه باعتباره مفتاح العمل للاعتماد على الذات وتطوير امكانات المنطقة للتوجه نحو التنمية والعدالة الاجتماعية .

وهنا أكدت المناقشة على الجانب الانسانى فى الحركات السياسية فى الساحة العربية سواء تلك التى أعطت الأولوية للفكر الاشتراكى أو لموضوع الوحدة العربية .

ونوه البعض بأن قسما من المثقفين العرب لعبوا دورا مضللا أحيانا حيال منعطفات معينة ، ولاسيما فى مساعى بعضهم لتزيين الأنظمة الاستبدادية . وقد كشفت الأزمة الحالية عن حالات التضليل المتعمد حينما غير بعض المثقفين مواقفهم وتنصلوا عما دعوا اليه حينما ايدوا الأنظمة الاستبدادية تحسبا لمجرى التيار . وتعقيبا على هذا القول اكد البعض بأن محاولات الفئات الحاكمة لاستقطاب المعارضة التى تصر على الممارسة الديمقراطية قد نجح أحيانا ، وتمكنت الأنظمة أيضا من تحييد

المعارضة ولو لفترة قصيرة . كما أشير بهذا المضمار إلى الممارسات غير الديمقراطية للفئات السياسية حتى من خارج السلطة بالرغم من ادعاءاتها فى الدفاع عن حقوق الانسان . .

وقد حذر آخرون من التعامل مع موضوع حقوق الانسان على أساس أنه ايديولوجية فيساء فهمه أو يدعم على حساب القضايا المصيرية والأمنية . ومع التأكيد على أن موضوع حقوق الانسان ليس بأيديولوجية ، إلا أن التعامل معه يجب أن يكون بمعزل عن الظروف والأحداث كى لا تختلط ابعاده بالمفاهيم والتوجهات السياسية ، وتتخذ مفاهيمه ستارا للأنظمة القائمة حتى لو كانت هذه الأنظمة تقدمية أو تنادى بالوحدة العربية ، وهذا ما يؤدى إلى تصفية جوهر الديمقراطية وموضوع حقوق الانسان بآن واحد . وللتأكيد على خصوصية واستقلالية موضوع حقوق الانسان عن الأيديولوجيات السياسية ، يجب تناوله بمعزل عن القضايا الأمنية والمصيرية . ولابد والحالة هذه من التمسك بمبادىء واضحة تتخطى الأحداث لاعطاء معايير ثابتة موضوعية لحقوق الانسان والممارسة الديمقراطية .

إن المناداة بشعار حقوق الانسان الكاملة ومقوماته الأساسية بما فيها اقامة المجتمع المدنى بمؤسساته وآلياته تستهدف كفالة الممارسة الديمقراطية الفعلية .

تجارب قطرية على طريق الاصلاح الديمقراطى

وتناولت الندوة فى جلستها الثالثة عددا من التجارب الديموقراطية القطرية الوليدة ، وترأست الجلسة الآنسة سلوى دلالة وقدمت أوراقا تناولت :

أولا : تجربة الاردن — السيدة ليلى شرف
ثانيا : تجربة اليمن — د. محمد عبدالملك المتوكل .
ثالثا : تجربة تونس — السيد عبدالوهاب الباهى .

وقد شرحت الأوراق الثلاث سير الاصلاحات الديمقراطية فى هذه البلدان ومدى ارتباطها بالأحداث الجارية فى العالم والظروف المحلية كذلك . فالأردن الذى تعطل العمل بدستوره القديم ولاسيما فيما يخص التمثيل النيابى لأسباب أمنية وظروف طارئة ، كان عليه العودة إلى العمل به بعد أن انتهت تلك الظروف الطارئة . ولم يكن للاضطرابات التى حدثت فى العام المنصرم أى دخل مباشر . وفى اليمن ذكر بأن التجربة الجارية نحو الديمقراطية استندت إلى شواهد تاريخية ومنها المفهوم المذهبى السائد (الزيدية) ، والذى ينص على انتخاب الحاكم ، و الانعطاف الذى أخذ مجراه خلال السنوات القليلة الماضية فى مسيرة التوجه الاشتراكى فى القسم الجنوبى من اليمن قبل ان تحصل التغيرات فى أوروبا الشرقية ، والتى أدت ، أو أسهمت فى توحيد شقى اليمن . وبالرغم من أن الجذور القبلية المتأصلة فى اليمن لها سلبياتها الا انها اسهمت فى وضع المعادلة الملائمة للتوجه الجديد نحو التمثيل الشعبى وفاعليته فى توجيه النظام والحكم . أما التجربة التونسية فانها وليدة حتمية للتغيرات السياسية بعد أن اتضح عدم ملاءمة النظام الذى استند على الحكم الفردى ، ودعامة الحزب الواحد الذى قاد البلاد لمرحلة طويلة ولم يتطور لملاءمة الأوضاع المستجدة ، وظروف المجتمع التونسى الذى تغير منذ عهد الاستقلال الأول .

وقد لخصت الأوراق الثلاث الخطوات المتبعة لتكريس الديمقراطية بما فى ذلك الآليات الضرورية والمؤسسات التى استوجب انبثاقها او تبنيها أو حلها لدعم أو افساح المجال للتجربة الجديدة . كما أورد المتحدثون المحاذير والمخاطر التى قد تؤدى إلى انتكاسات فى المسيرة الجادة نحو الديمقراطية .

وتعليقا على الطروحات حول هذه التجارب الثلاث ، أجمع المشاركون بان أية تجربة فى اتجاه الديمقراطية جديرة بالتقدير والاهتمام . كما نبه بعض المشاركين إلى احتمال حصول الخلل أو الانحراف فى تطبيق الديمقراطية ، لأنه كما يبدو من الطروحات بان العمل منصب على التعددية فى الحقل السياسى بما فى ذلك حرية

الفرد والتنظيمات السياسية ضمن منهج يقره الدستور دون ادراج موضوع حقوق الانسان كعنصر اساسى فى المؤسسة الديمقراطية المنشودة وربطها بالفعاليات السياسية . وتساءل البعض فيما اذا كان مفهوم الديمقراطية سيتجاوز موضوع الانتخابات إلى موضوعات اشمل كمناقشة أسلوب الحكم أو شكل النظام القائم . كما أثير موضوع الدعوة إلى مثل هذا التوجه الجديد وهل جاءت من أعلى (الفئة الحاكمة) ، والتى وافقت (أو تكرمت على الشعب بهذه المنحة) لأسباب غير معلنة وفى معزل عن ارادة الشعب ، أم كان للضغوط الشعبية اثر بذلك .

وأخيرا ناقش الحاضرون موضوع المنافسة بين الفئات المختلفة للوصول الى الحكم . وأكدوا على أهمية مبدأ تداول السلطة وفق القواعد الديموقراطية .

وفى الختام تمنى الحاضرون استمرارية هذه التجارب على الطريق السوى بادراك اكثر لمفهوم أهمية الديمقراطية وموضوع حقوق الانسان ، وتوفير ضمانات حقيقية لذلك دون الاعتماد على النية الحسنة للحكام فقط .

الانتقال السلمى للديمقراطية فى الوطن العربى

وبحثت الجلسة الرابعة ، التى ترأسها د. عبدالغنى المانى الانتقال السلمى للديمقراطية ، وقدم فيها كل من د. حميد فياض والاستاذ هانى الفكيكى ورقتى عمل بحثتا الموضوع من الجانبين النظرى والعملى ، وعلى ضوء التجارب السابقة والخلفية التاريخية لمسيرة الديمقراطية فى الوطن العربى خلال حقبة من الزمن تجاوزت نصف القرن ، فى محاولة للتوجه نحو المسيرة السلمية للديمقراطية ، مع بيان المهمات والمستلزمات اللازم مراعاتها والاهتمام بها فى هذا السبيل .

وقد تطرق المتحدثان الى الممارسة الديمقراطية فى الوطن العربى ، والتى اتسمت باقتباس الأنظمة الأجنبية أو محاكاة دساتيرها (غربية كانت أم شرقية) ، وذلك بابتكار معايير هى فى حد ذاتها تتنافى مع القواعد الديمقراطية . ان محاولة تطبيق الصورة المشوهة للدساتير والأنظمة المستوردة من قبل السلطات القائمة كان

فى الغالب لإحكام سطوتها مبررة ذلك بعدم ملاءمة الظروف الاقليمية العربية أو عدم نضوج الوعى لدى المواطنين وغير ذلك .

وتناول الحديث خلفيات الفئات التى تناوبت على الحكم منذ عهود الاستقلال الأولى لكل بلد وضعف وعيها الذى اتسم بالطابع القبلى غير المؤمن ، والمتوافق مع ، أسس الديمقراطية بوجهيها الليبرالى والاشتراكى . كما تطرق الحديث الى التصرفات الفئوية المبنية على الدوافع والمآرب الضيقة ، مع الاشارة للمؤثرات الأجنبية واستغلالها لتلك التصرفات ، مما أدى الى ضياع أو عدم تطور الجو الملائم للديمقراطية . وبهذا الصدد قدمت نماذج من هذه التصرفات مستندة إلى التجربة والواقع .

واكدت الطروحات على وجود خلل فى الفكر السياسى الديمقراطى العربى ، ووجود هوة بين التفكير والممارسة . وذكر بان من أسباب هذه الظواهر : خلفية الفئات الحاكمة وجنوحها نحو التسلط والضغوط الخارجية والصراع العربى الصهيونى ، والنفط وموارده ومستوى وعى الأحزاب والفئات المثقفة .

وخلصت الورقتان إلى ان الحلول تتضح فقط بعد اجراء دراسة شاملة تتناول جميع الجوانب الخاصة بموضوع الديمقراطية فى الوطن العربى ، وتأخذ بعين الاعتبار الخلفية التاريخية والواقع العربى والمتغيرات الدولية ، بغية بلورة وصياغة مشروع محدد للنموذج الديموقراطى المنشود ، على أن تطرح هذه الدراسة على مجموعة من المفكرين والسياسيين المعنيين لمناقشتها والتوصل إلى نتائج عملية بشأن تنفيذها .

ومن زاوية اخرى ، جرى تناول الظروف التاريخية التى كانت من أسباب اعاقة المسيرة نحو الديمقراطية فى الوطن العربى . وأكد الحضور على ان الديمقراطية لم تمارس لفترة طويلة فى الدول التى كانت لها محاولات بشأنها ، وكثيرا ما أحبطت المساعى نحوها بحجة الظروف الاستثنائية التى يمر بها ذلك القطر أو المنطقة العربية .

والعامل المهم فى عدم الجدية هو الأخذ بالمفهوم المشوه للديمقراطية حتى من قبل الفئات غير الملتزمة بالانظمة . ومما لاشك فيه ، ان استغلال قضيتى فلسطين والنفط كان لهما أكبر الأثر فى هذا التشويه . فكثيرا ما استغلت القضية الفلسطينية كحجة للظروف الاستثنائية التى عطلت الحياة السياسية ، فى حين اسهمت اموال النفط فى افساد الحركات السياسية واشغال الناس بالظروف المادية . فإن كان الصراع من أجل الديمقراطية هو لدرء الاخطار ودفاعا عن ، أو نيلا ، لمكاسب غالبا ما تكون مادية ، فقد نجحت الأنظمة الحاكمة فى القيام بذلك لصالحها دون اللجوء الى الديمقراطية عن طريق ترسيخ قواعد الدولة الوظيفية التى اشغلت الشعب عن التفكير بالحقوق السياسية .

ولم تكن الفئات القومية والاشتراكية التى وصلت للحكم فى بعض الدول العربية بأحسن من الأنظمة الوراثية أو العسكرية بهذا الشأن ، لأنها تنكرت للمبادىء الديمقراطية ، أو على الأقل ميعتها ولم تتناولها بالجدية اللازمة . ولا يتوقع ان تكون الحركات التى تتبنى النهج الاسلامى أصدق توجها لأنها لم تقدم فى مناهجها شيئا محددا عن الأسلوب الديمقراطى الذى تأمل اتباعه ، ومازالت مفاهيمها عن الديمقراطية تأتى على شكل صيغ عامة أو مبهمة دون وضوح الآليات التى تترجم هذه الصيغ الى مؤسسات ديمقراطية ثابتة القواعد .

ولو أريد اقتباس النهج الغربى ذى التجربة العريقة فى الديمقراطية ، لابد من اظهار المرونة تجاهه بدلا من التزمت المبنى على العواطف والمقولات الموروثة التى تدين كل شىء أجنبى ، فالمفاصل الأساسية فى الفكر العربى السياسى هى المراجع القبلية أو الدينية ، ولم تستطع الأحزاب التى تبنت أيديولوجيات مختلفة ان تغير من ذلك ، مما ادى إلى رفض المناهج الحديثة للديمقراطية والابقاء على الأصول القبلية المتبعة . فالنموذج الهندى للديمقراطية الذى اعتمد المنهج الغربى وطوره وفق حاجات المجتمع ، يعتبر ناجحا لعدم تعارضه مع الاعتبارات التاريخية والقومية لذلك المجتمع . أما فى المنطقة العربية – ولأسباب تتعلق بالأصول التاريخية والقومية –

أعطيت الأولوية إلى مفاهيم اخرى ، كالسير نحو الوحدة العربية ، ومحاربة التأثير الأجنبى ، وحتى تبنى الاشتراكية ، فاستهانوا بالديمقراطية وحاربوا الظروف الملائمة لتبنيها وممارستها . فالداعون للتفكير القومى مثلا ، ابتداء بالرعيل الأول الذى ترعرع بعد مؤتمر باريس عام ١٩٢٣ ومن خلال الحملة الاصلاحية فى العهد العثمانى عام ١٩٠٨ ومن تبعهم من عسكريين ، والى الرعيل الثانى الذين يمثلون البرجوازية المتوسطة ، لم تكن الديمقراطية عنصرا أساسيا فى مسيرتهم نحو الوحدة العربية . والحال ينطبق كذلك على التيارات الفكرية الاخرى .

وخلص المشاركون الى ان الطريق السلمى للديمقراطية يتأتى عبر الاستقرار السياسى والاجتماعى ، والمدخل الرئيسى لها هو احترام حقوق الانسان الذى يضمن التعددية ، والتى من شأنها ان تخلق الأجواء المناسبة لتداول السلطة بالطرق السلمية للصالح العام . واذا ما أريد السير بهذا الطريق دون اللجوء الى العنف (وما يتبعه من مخاطر تتصدع بواسطتها المثل الانسانية) ، فإن التوعية ضرورية لدفع المجتمع نحو المشاركة الحقيقية وفى سبيل تبديل النماذج القديمة . وهذا يعنى خلق انماط جديدة فى التفكير وفى اسلوب الحوار لايجاد حد ادنى من التفاهم عند تطوير النموذج الديموقراطى المنشود ، وخلق مؤسسات المجتمع المدنى بما يتلاءم وظروف المجتمع العربى دون تحفظ أو سلبية ازاء الافادة من التجربة الانسانية العالمية ، ومن غير الوقوع بأغلال السلفية .

وللوصول الى الحد الأدنى المطلوب من التفاهم ، من الضرورى دراسة الاتجاهات المختلفة التى ميزت الفكر السياسى العربى خلال نصف القرن المنصرم ، والتعرف على برامجها الخاصة بالنواحى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والاشكالات التى وقعت بها مسيرة الاحزاب والسعى لتحقيق تعاقد ديموقراطى بين الفئات الفاعلة لخلق الأرضية الصالحة للتعاون .

وفى الختام أقر الحاضرون بأنه من الضرورى ايجاد المدخل العملى لترجمة الأفكار التى ظهرت من خلال هذا الحوار كى تصل الى الجماهير بصفتها القوة

الفاعلة الاساسية للتحرك سلميا للانتقال نحو الديمقراطية .

التعاون الدولى والديمقراطية

كان موضوع الجلسة الختامية التعاون الدولى والديموقراطية ، وترأس الجلسة د. سورين سارادريان ، وادار الحوار بعد مقدمة عن شرعية الانظمة السياسية كأحد أركان النظام الدولى الجديد والمنشود وساهم بها كل من الشخصيات النمساوية :

السيدة شارلوت تويبر : استاذة العلوم السياسية فى جامعة فيينا .

د . كونتر ننك : الرئيس السابق للاتحاد النمساوى للكتاب والصحفيين وأحد مؤسسى حركة الخضر .

د . هانس هوفباور : صحفى ، وأحد قادة حركة الخضر .

وفى البداية تعرض رئيس الجلسة للعديد من التساؤلات عن النظام الدولى قائلا : هل هناك فعلا نظام دولى جديد ؟ وما هى مقومات هذا النظام والروابط التى تجتمع عليها القوى الفاعلة من خلاله على الساحة الدولية ؟ وعلى أى الاسس ستبنى العلاقات الدولية ؟ وهل يتمثل النظام بانتهاء الحرب الباردة ، ومن ثم تحديد صيغ التعاون بين اقطابها فحسب ، ام انه يتمثل بمدخل جديد نحو الديمقراطية والسلوك الاجتماعى الافضل والتنمية الاقتصادية لصالح المجتمع الدولى ككل ؟ واين سيكون موقع دول الجنوب بعد أن يكون التغيير قد تم فى دول الشمال لأخذ الصيغة الملائمة له ضمن النظام الدولى بصفته القوة الدافعة فيه ؟ وهل سيكون التوجه الجديد للتعاون الدولى نحو الافادة من العناصر الأساسية للتنمية كالتكنولوجيا المتطورة ومصادر الطاقة والمواد الأولية فى خدمة المجتمع الدولى أم ستبقى القوى الاقتصادية والتكنولوجية التقليدية تفرض نفسها فى النظام الجديد ؟ وأخيرا ما هو مصير المؤسسات العسكرية واجهزتها فى دول الشمال ؟

اختلفت الآراء حول العديد من الموضوعات المثارة بالرغم من وجود قاسم

مشترك أجمع عليه الضيوف النمساويون . وقد لخص السيد (ننك) تصوراته قائلا : بأن الحديث عن نظام جديد لا يعنى الكثير ما دامت قوى النظام القديم هى نفسها المتحكمة بالظروف الدولية ، والفرق بين الأمس والغد هو أن القوتين العظميين فى العالم تحالفتا بعد خصام مرير ، وهذا ما سيجعلهما قوة واحدة كبرى تتعامل مع مقدرات العالم الثالث وتفرض الأمور عليه . ومع هذا فان الاستقرار الناتج عن هذا التحالف الذى سيمعن بالتحدى ، قد يحفز العالم الثالث إذا ما وعى مصيره وادرك خطورة الظروف ومصالح اقطاب النظام الجديد وتوفر للاعتماد على نفسه .

أما (د. تُويْبَر) فقد اصرت على ان اقتراب الحرب الباردة من النهاية ستنهى جو الاستقرار الذى نعمت به اوروبا الشرقية لفترة ، ولكنها اكدت على ان هذه النهاية قد تكون مرتبطة بموقع القوتين العظميين وشعورهما بالضعف وخاصة اقتصاديا ، بما سيفقدهما مركزهما الدولى تدريجيا ، فى الوقت الذى ستكون مراكز القوة اكثر ضمانا للبقاء والتحكم ان هى توزعت على كتل اقليمية تضم بلدانا متعاطفة يكمل بعضها البعض ، كأوروبا مثلا ، وحتى المنطقة العربية التى لها مجال ككتلة . ولكن المشكلة الفلسطينية وأزمة الخليج وغيرهما قد لا تساعدها على ذلك ، خاصة فى الظروف الحالية التى ادت الى انقسامات علنية فى صفوف العرب . وفى الواقع من الصعب التكهن ببروز كتلة اقليمية فاعلة فى العالم الثالث وذات مركز وثقل فى النظام الجديد . فدول الشمال ستستمر فى بناء قوتها العسكرية والاقتصادية للهيمنة والسيطرة على مقادير المجتمع الدولى ، مستغلة الظروف والحجج المتنوعة لذلك .

اما الحديث عن الديمقراطية وحقوق الانسان فقد ذكرت المتحدثة بان هذه الموضوعات منوطة بظروف مختلفة . فان تواجد الانظمة الاستبدادية فى عدد كبير من الدول النامية والفقر المدقع الذى تعيشه أغلبها ، سوف لن يسمح بتثبيت القواعد اللازمة لأرضية الديمقراطية ، علما بان مجال التغيير نحو ذلك وارد بالنسبة للدول التى تتبنى انظمة اجتماعية خدمية أو ترفيهية ان ادركت مرادها واحسنت

التصرف .

واشار السيد (هُوفْباوِرْ) إلى أن النظرة للنظام الدولى على انه نظام السلام والعالم المتحرر من قيود التبعية والاستعباد هى ضرب من الخيال ، لأن الوضع الدولى الراهن الذى تميز باستغلال وتحكم ما لا يزيد على ١٦٪ من سكان المعمورة بـ ٨٠٪ من منابع الثروة والامكانات الاقتصادية فيها سوف لن يتغير بالسهولة والسرعة المطلوبة ، خاصة اذا اخذ بعين الاعتبار ان اغلب سكان المجتمع الدولى وفى دول العالم الثالث بالذات يعيشون فى ظل التبعية والانظمة الجائرة التى يعتبر فيها الحاكم صاحب الحق الآلهى فى فرض رأى النخبة وهيمنتها على المجتمع بأكمله . ولعل التفاعل بين القوى التى تريد ترسيخ ظروف التبعية وإحكام سيطرتها على الدول النامية ، وبين الأنظمة الاستبدادية فى هذه الدول ، سيجعل من مقولة النظام الجديد شيئا نظريا أو إسميا تتستر به الدول الكبرى لضمان سطوتها . وها هى الولايات المتحدة الامريكية وحلفاؤها استغلت الانظمة الاستبدادية لدول منطقة الخليج للسيطرة على مصادر الطاقة دون الالتفات الى المثل الانسانية وكأن الحرية وحقوق الانسان وقف على المجتمعات المتقدمة الغربية .

ان الحوار الذى دار بين الضيوف انمساوين انفسهم ، وبينهم وبين باقى المشاركين فى الندوة اسهم فى اغناء موضوع الديمقراطية ومجال التعاون الدولى حيالها أو من خلالها ، وخاصة فيما يخص التعاون بين التيارات السياسية الاوروبية والتيارات والقوى العربية . وبهذا المضمار برزت الآراء التالية كمحصلة للنقاش .

١ – ان الدول الاوروبية حين تمد يد المساعدة للدول النامية انما لتساعد نفسها . فالغنى لا يساعد الفقير لاغنائه عن جوع . والدول العربية بحاجة الى الاعتماد على نفسها ومدعوة للاستفادة من ثرواتها وامكاناتها السكانية وتراثها الحضارى اضافة إلى ذلك ، هناك حركات انسانية فى دول الجنوب ولكن حركة الخضر وتيارات اخرى فى اوروبا ليست على صلة بها ، خاصة وان غالبية هذه الحركات تعانى أو مشغولة بمشاكلها التى لا يتأتى حلها ما لم

ينتف تدخل دول الشمال التى تشكل عقبة فى طريق تلك الحركات . ومن أهم الامثلة على ذلك تحالف أغلب دول الشمال على مواقف موحدة للابقاء على الوضع القائم للفلسطينيين دون الالتفات الى موضوع حقوق الانسان وحق تقرير المصير . ومثل هذه المواقف تتخذ فى العديد من المناطق فى العالم الثالث حتى أصبحت المعاناة تشمل اكثر من ثلاثة أرباع البشرية . ومن الأمثلة التى ضربت بهذا الصدد معاملة اسرائيل لسكان الأراضى الفلسطينية المحتلة ، وإصرار الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها فى ازمة الخليج على الحصار الاقتصادى حتى لو أدى ذلك لتجويع الشعب العراقى بكامله ، واعتماد معايير مزدوجة ازاء مشكلة الكويت من ناحية ومعالجة احتلال اسرائيل للاراضى الفلسطينية واللبنانية والسورية من ناحية اخرى .

٢ – ان جذور ازمة الخليج الحالية تعود الى تصرفات دول الشمال التى شجعت دول الخليج جميعها على محاربة الديمقراطية ، ودعمت الحكم الاستبدادى على حساب حقوق الانسان . كما ان التدخل العسكرى السريع وحجمه وأساليب التمهيد له باستغلال الأمم المتحدة شجعه تقارب القوتين العظميين فى النظام الدولى الجديد . وأن أهم أسباب هذا التدخل الرئيسية يكمن فى أهمية منطقة الخليج الاستراتيجية لاقتصاديات دول الشمال ، وما تعنى السيطرة عليه من إحكام ادارة النظام الجديد . ومما ساعد فى حشد الجهود بهذا الاتجاه هو ان كلا بلدى الخليج المعنيين بالأزمة مباشرة ليسا بدول أوروبية مرتبطة بمعسكر الشمال وتدين بمذهبه ، كما كانت الحالة مع ايطاليا حينما احتلت الحبشة فى الثلاثينات حين وقفت دول الشمال موقف المتفرج .

وقد لخص أحد المتحدثين النمساويين الوضع بقوله : إن دول الشمال لها وجهان فى كل قضية تستغل كل منهما فى الوقت المناسب لصالحها . فالادعاءات بالمثل الانسانية تفسر حسب المصلحة وما تتطلبه من فعل حتى لو كان شرا .

والحل لدرء الاخطار عن المجتمع العربى لايتم الا بوجود المؤسسات الديمقراطية الحاكمة وهذا يحتاج الى حركة جدية واعية . والنمسا بموقعها الحالى المتواضع لاتستطيع تقديم الكثير بهذا المضمار خاصة ، اذا لم تأخذ الدول العربية بزمام المبادرة الجماعية . وفى خضم الصراع الدولى ونظامه الجديد ، لاتفرق النمسا بين محاربة التسلط ومحاربة الاستعمار .

تقديم الندوة

د . مهدى الحافظ
رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان فى النمسا

يسعدنى ان أحييكم وارحب بكم أجمل ترحيب ، باسم المنظمة العربية لحقوق الانسان (فرع النمسا) وأشكركم ، عظيم الشكر على استجابتكم الكريمة لدعوتنا للمشاركة فى الندوة الفكرية السنوية الثالثة التى نلتئم فى رحابها اليوم لبحث موضوع « آفاق الديموقراطية فى الوطن العربى فى ضوء المتغيرات الدولية » . ويسرنى أن أخص بالثناء والاعتزاز الحارين السيدات والسادة الضيوف الكرام من الشخصيات الفكرية والسياسية العربية القادمة من اقطار عديدة للتداول معها فى هموم وقضايا التحول الديموقراطى المنشود فى اقطارنا العربية .

وأود كذلك أن أسجل هنا مشاعر الفخر والابتهاج لنجاح منظمتنا فى النمسا فى عقد سلسلة الندوات الفكرية السنوية للمرة الثالثة ، وضمن صيغة الاقتراب من المشاكل الساخنة والناشبة فى عملية التطور فى الوطن العربى ، ومن خلال ادارة حوار هادىء وهادف مع نخبة متجددة من أهل الفكر والممارسة فى ميادين حيوية هامة فى مجتمعاتنا . ولم يكن بالمستطاع بلوغ هذا الانجاز الفريد ، لصعوبات وكوابح جمة ، لولا ارادة الدأب والحرص والالتزام التى اظهرها منتسبو الفرع وسعيهم الحميد والمثابر نحو التمسك بأهداف ومبادىء المنظمة الأم والدفاع عن مصالح المواطنين وامنهم وتعميق الوعى الفكرى والسياسى بالرسالة النيرة والعظيمة لحقوق الانسان كما تجسدت بالوثائق والاعلانات الدولية المعروفة .

ولعله من المفيد أن أشير إلى ان منظمتنا فى النمسا أولت اهتماما خاصا للتوعية الفكرية بقضية حقوق الانسان باعتبارها عنصرا أساسيا لخلق التزام ثابت بمبادىء هذه القضية والاستعداد للتضحية من أجلها وضمان ممارسة سليمة لها فى المجتمع . وكان من آخر واهم الفعاليات فى هذا المجال ، المناقشة الحية والمثمرة التى قمنا بها

مع البروفسور السوفييتى السيد اليكسي فاسيليف فى أيار/مايو الماضى (١٩٩٠) بشأن مخاطر وأبعاد المشروع الصهيونى لما يسمى بالهجرة اليهودية من الاتحاد السوفييتى وأوروبا الشرقية الى الأراضى الفلسطينية المحتلة . وأعتقد ان الكثير من حضراتكم قد اطلع على الكتيب الصادر عن منظمتنا الحاوى لوقائع تلك المناقشة الحامية .

ومنذ بداية هذا العام ، شرعنا بالتحضير للندوة الثالثة هذه ، واستقر رأينا بعد مناقشات مفيدة ومتواصلة ، على معالجة المسألة الديموقراطية فى الوطن العربى فى ضوء المتغيرات الدولية وبالارتباط مع التطورات والأحداث التاريخية العاصفة التى جرت على الصعيد الدولى وفى الاتحاد السوفييتى وأوروبا الشرقية خلال السنوات الأخيرة . ولم يكن اختيارنا لهذا الموضوع ، نابعا من فراغ ومنعزلا عن المجرى الواقعى للأمور فى الأقطار العربية ، بل كان على العكس ذا صلة وثيقة بها ، ومستمدا من الخبرة التاريخية المتراكمة لعملية التطور وسير الأحداث الراهنة فى الوطن العربى . فقد توصلنا ، شأننا شأن قطاعات اخرى واسعة من المثقفين العرب ، الى قناعة ثابتة بوجود أزمة حكم شاملة ومتفاقمة وذات أبعاد خطيرة . وهى ليست وليدة اليوم ، بل برزت كظاهرة ملحوظة وتطورت على نحو مقلق ومتسارع مع بلوغ الاستقلال وقيام الأنظمة الوطنية فى الأقطار العربية ولاسيما منذ الخمسينات . وأهم ملامح هذه الظاهرة هو طغيان الدولة وأجهزتها القمعية وتعاظم قوتها إزاء المجتمع وغياب الرأى العام ومؤسساته الحرة والمستقلة . أو بكلمة أخرى ، نشوء أنظمة حكم سلطوية Authoritarian وذات طابع شمولى ومثقلة بممارسات وخصائص قبلية وطائفية وشوفينية ولو بدرجات مختلفة . وترتب على استمرار هذه الأوضاع المنافية لأمانى الشعب وتطلعاته وحقوقه الأساسية ، كلفة انسانية وحضارية شديدة الوطأة وانعكست باستمرار فى ظاهرة التجزئة والتخلف والتبعية واتساعها وتعمقها بصورة خطيرة ، وزعزعة الاستقرار

والأمن وشيوع اليأس والقنوط وفقدان الثقة بالمستقبل . واقترن ذلك ، بخيبة أمل مريرة بالعديد من المفاهيم والنظريات والأحزاب والقادة ، ممن شاع وبرز واعتلى ناصية الحكم وتنكر لوعوده وبرامجه وقيمه .

من هنا جاء التفكير بمعالجة أزمة الحكم وايلاء اهتمام أكبر للمسألة الديموقراطية والسعى لحلها على أساس سليم ، ومتوازن مع حاجات المجتمع وحقوقه السياسية والمدنية المعترف بها دوليا . ذلك أن الديموقراطية كأسلوب حكم ونمط سلوك وحياة أمست ضرورة لا غنى عنها فى مجتمعاتنا وأصبحت شرطا لابد له لضمان تنمية حقيقية وتقدم مضطرد .

وتعززت الحاجة للديموقراطية وتفتحت آفاق جديدة لها بفعل التطور العاصف الحاصل فى العالم والمتغيرات الجديدة الفاعلة اليوم فى المجتمع الدولى – وتتمثل هذه أساسا فى الثورة العلمية والتكنولوجية المتصاعدة والنزوع للتكتلات الاقليمية والتقارب السريع بين أجزاء كوكبنا وظهور تحديات خطيرة أمام البشرية تستدعى التخلى عن الكثير من المسلمات والمواقف الحادة والتوجه نحو التعاون بدل المجابهة وصوب نزع السلاح وحاية السلام والأمن والمصالح المستنيرة المتبادلة عوض سباق التسلح والحرب الباردة والتوترات الاقليمية . أى أنه نشأ وضع جديد وادراك عالمى شامل يدعو إلى إقامة نظام دولى جديد . واقترن ذلك بخطوات بالغة الأهمية على مستوى الدول العظمى والعلاقات الدولية . وكان من أهم انعكاسات ذلك ، ما جرى على لوحة النظام السياسى فى الاتحاد السوفييتى وأوروبا الشرقية ، حيث سقطت الأنظمة الشمولية وممارساتها القمعية والبيروقراطية وبدأت مرحلة نوعية جديدة فى التطور السياسى والاجتماعى لهذه البلدان . ومن جهة اخرى ، امتدت تداعيات الوضع الدولى الجديد لتؤكد أهمية التحويل الديموقراطى على جميع الأصعدة سواء بالنسبة لأنظمة الحكم أو العلاقات الدولية ، وجرى الترويج بصواب لضرورة ربط التعاون الدولى والاستفادة من ثمراته بتوفر شرعية دولية وقطرية كأساس لا محيص عنه . والواقع أن التوقف عند الأحداث الجارية فى

الاتحاد السوفييتى وأوروبا الشرقية ودلالاتها يكتسى أهمية كبيرة بالنسبة لقضية الديموقراطية فى بلادنا وذلك لسببين :

١ – تأكد على نحو لا يقبل الشك بأن الالتزام بالقضية الاجتماعية ، والدعوة لمشروع تقدمى أو اشتراكى لا يمكن أن يعطى ثمارا حقيقية ومضمونة ما لم يقترن بالأخذ بالديموقراطية السياسية كأسلوب حكم واحترام حقوق الانسان . ذلك أن الضوابط الديموقراطية ولاسيما المؤسسات المنتخبة من الشعب بطريقة حرة هى العاصم المأمون بوجه الأخطار والاخطاء والانحرافات وهى ضمانة تحقيق وحماية المكاسب الاقتصادية والاجتماعية والتصدى للبيروقراطية والفساد .

٢ – أن صيغة الأنظمة السياسية فى الوطن العربى ، ولاسيما تلك الموسومة بالوطنية والتقدمية وربما الاشتراكية تكاد أن تكون متماثلة أو متشابهة مع صيغة الأنظمة الشمولية التى كانت سائدة فى الاتحاد السوفييتى وأوروبا الشرقية وتجسد بجلاء معالم وآثار التفكير الستالينى البيروقراطى وصورته الواقعية والعملية ، على الرغم من أن هذه الأنظمة وأحزابها الحاكمة لاتتبنى ذات الأيديولوجية بل تناهضها وتطارد أنصارها ومريديها فى الأقطار العربية . وهى مفارقة غريبة ومسلية تعبر عن المصالح الأنانية الضيقة لهذه النخب الحاكمة وتفسر تشبثها المستميت بالسلطة بأى ثمن وبأية صورة . ولذا فان سقوط الشمولية فى أرض المنشأ قد وضع الأنظمة العربية الشمولية امام تحد وإحراج شديدين وباتت شعوبها تتململ وتتطلع للتحرر من أغلالها الثقيلة . وتبين دراسة الواقع فى ظل هذه الأنظمة ، بأن الشمولية تتمثل فى جملة خصائص منها : الاهتداء بايديولوجية رسمية واحدة وفرضها بصورة صارمة على المجتمع والاعتماد على حزب « جماهيرى » وحيد وبيروقراطى النزعة والممارسة وخاضع لمشيئة فرد أوحد أو نخبة محدودة ، وبناء أجهزة عنف وقمع وملاحقة وتزويدها بأحدث تكنولوجيا التجسس والتعذيب والتصرف المطلق بوسائل الاعلام على تعدد مجالاتها واغراضها . انه

باختصار نظام متكامل للسيطرة البوليسية الارهابية وموجه بالدرجة الأولى لحماية النخبة الحاكمة ضد مواطنيها .

ان تحرير المجتمع من الشمولية والأنظمة السلطوية الأخرى يتطلب حل المسألة الديموقراطية بصيغة تتلاءم والأوضاع الخاصة المميزة لمجتمعاتنا من حيث التاريخ والحضارة ومستوى التطور والحاجات الفعلية . ويرتبط بذلك الاجابة على طائفة من الاسئلة والتساؤلات بشأن الصيغة الملائمة للديموقراطية . وهل يمكن الافادة او الاهتداء بالنموذج الغربى للديموقراطية أم اعتماد صيغة مبتكرة اخرى ؟ كما يتعين البحث عن الآليات المطلوبة لارساء صرح الديموقراطية فى بلادنا ، وهل يكفى الأخذ بمبدأ الانتخابات الحرة وإمكانية تداول السلطة واحترام حقوق الانسان أم ينبغى الاختزال أو التوسع فى هذا المجال ؟ وبعد هذا ، هل إن مجتمعاتنا مهيأة حضاريا للديموقراطية السياسية وبناء دولة مؤسسات منتخبة فعلا ؟ وماذا توحى به تجارب بعض اقطارنا العربية كالسودان والأردن وتونس والجزائر واليمن الموحد ؟ ان هذه الأسئلة وغيرها ستكون فى صلب مناقشاتنا فى هذه الندوة خلال اليومين القادمين . ونأمل أن يكون النجاح حليفنا فى ادارة حوار مثمر وعميق بشأن القضايا المرتبطة بالتحول الديموقراطى المنشود .

والواقع أننا نحرص على أن تدور مناقشاتنا فى جو موضوعى وبناء على الرغم من الظروف العسيرة السائدة الآن فى منطقة الخليج والتى تثير أعمق مشاعر القلق ازاء الأخطار والكوارث المحدقة وتستلزم جهدا مشتركا فعالا من جانب جميع القوى الخيرة والمحبة للسلام لدرئها وإبعاد الويلات عن شعوبنا المنكوبة . وهنا نود أن نسجل تأييدنا الحار للموقف المسؤول والمتوازن الذى اتخذته الأمانة العامة للمنظمة العربية لحقوق الانسان ازاء هذه التطورات الخطيرة برفضها للاحتلال العراقى للكويت والمطالبة بسحب القوات العراقية واحترام حق تقرير المصير للشعب الكويتى دون تدخل خارجى وكشف انتهاكات حقوق المواطنين المنكوبين فى الكويت والأردن والعراق والمنطقة عموما ، والتحذير من مخاطر الحشود

العسكرية الغربية وتواجدها واستمرارها فى المنطقة والدعوة لحل سلمى للمشكله وفق ميثاق الأمم المتحدة ، والجامعة العربية . لقد كان هذا الموقف الجرىء برهانا جديدا على مصداقية المنظمة والتزامها الجاد بمعاييرها ومبادئها وقواعد عملها على الرغم من الاحراجات والصعوبات الناجمة عن الخلاف فى الرأى أو الموقف ازاء هذا الوضع الخطير .

إننا واثقون بأن ندوتنا الثالثة هذه ستكون حافزا قويا لنا جميعا على ممارسة الديموقراطية وإعلاء شأنها وتقديم المثل فى الالتزام بقواعدها والتوصل إلى نتائج ايجابية لخدمة قضيتنا المشتركة ، قضية حقوق الانسان العظيمة .

والسلام عليكم

حقوق الإنسان فى المشرق العربى

أديب الجادر
رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان

لقد دار بيننا نقاش طويل حول أهمية معالجة قضية الديمقراطية فى الوطن العربى فى هذا الوضع الملتهب ، واستقر الرأى على أنه لو لم تكن مثل هذه الندوة قد أعد لها منذ عدة اشهر لكان الاعداد لها فى الاسابيع الاخيرة واجبا قوميا .

والمنظمة تعالج ما يجرى فى الوطن العربى من زاوية حقوق الانسان وبعيدا عن الملابسات السياسية محاولة فى معالجة الاسباب قبل الاعراض .

وإذا نظرنا إلى الوضع فى الكويت والعراق قبل الاجتياح لرأينا ان الكويت قد عطلت مواد فى الدستور الكويتى ، وحلت مجلس النواب المنتخب انتخاباً حراً ، والذى كان يعبر عن وجهات النظر المختلفة . وأجرت انتخابات قاطعتها كل التيارات السياسية فى الكويت . وقامت بزيادة انتاج النفط متخطية الحصة المقررة لها من قبل الأوبيك . هذا مع العلم ان مجلس النواب الكويتى كان قد قرر فى السبعينات وبناء على اقتراح من المعارضة الكويتية آنذاك تحديد انتاج النفط حفظا لحق الاجيال القادمة فى هذه الثروة القومية ، قبل أن يفعل الأوبيك ذلك .

اما عن العراق ، فلقد صوتت اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات مؤخرا على قرار أعربت فيه عن قلقها إزاء حالة حقوق الانسان والحريات الأساسية فى العراق وأوصت لجنة حقوق الانسان بأن تدرس فى دورتها السابعة والاربعين تطور حالة حقوق الانسان والحريات الأساسية فى العراق وأن تنظر فى تعيين شخص ذى مكانة دولية مشهودة كمقرر خاص تناط به ولاية دراسة حقوق الانسان فى العراق .

ومن حقنا ان نتساءل : ترى لو كان هناك ديمقراطية فى البلدين ، ولو كان هنالك تعددية سياسية وانتخابات حرة وحرية تعبير ، هل كان من الممكن ان

يحصل ما حصل وبالطريقة نفسها ؟ وما حصل بين العراق والكويت قد يحصل بين أقطار اخرى لأن الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية غير طبيعية فى الوطن العربى .

فاذا نظرنا إلى المشرق العربى ، ولقد اخترت المشرق لأنه أقرب إلى مسرح الاحداث ولأن حالة حقوق الانسان فى المغرب العربى أقل سوءا ، لوجدنا انه ليس هنالك دستور فى كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان وأن لقطر دستورا مؤقتا منذ عام ١٩٧٠ وللامارات العربية المتحدة دستور مؤقت منذ عام ١٩٧١ وفى البحرين عطلت المادة ٦٥ من الدستور منذ عام ١٩٧٥ وهى الخاصة باجراء انتخابات او عودة المجلس القديم فى حالة عدم اجرائها كما استمر العمل بقانون الأحكام العرفية الصادر سنة ١٩٨٢ .

وفى الكويت استمر الدستور معطلا فى بعض مواده الاساسية منذ عام ١٩٨٦ . واستمرت سوريا والعراق بالعمل بقوانين الطوارىء بموجب الدستور المؤقت . أما فى لبنان والذى صدر دستوره عام ١٩٢٦ ، فإن غياب سلطة الدولة وانتهاك الميليشيات المسلحة اغلب ما جاء فيه تضع لبنان فى حالة شاذة .

واذا عدنا الى الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الانسان لوجدنا ان كلا من العراق ، الاردن ، لبنان ، سوريا ، واليمن الديمقراطى قد صادق على العهد الدولى الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية . أما البروتوكول الاختيارى الأول الملحق بالعهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية فلم تصادق عليه أية حكومة مشرقية . ولا غرابة فى ذلك ونحن نرى القهر الاجتماعى والسياسى الذى يعانيه المواطن . والبروتوكول الاختيارى يسمح للافراد الذين يتعرضون لانتهاك من قبل دولهم لأى حق من الحقوق المقررة بالعهد ، بتقديم شكاواهم للجنة المعنية بحقوق الانسان فى الأمم المتحدة .

وتتميز المنطقة بانتهاكات خطيرة للحقوق المدنية والسياسية من إعدام واختفاء واعتقالات بدون محاكمات أو بمحاكمات صورية من خلال محاكم الثورة أو محاكم خاصة وتتجه أكثر هذه الانتهاكات تجاه المعارضة السياسية أو الاجتماعية بصورة خاصة ولكنها تشمل المواطنين عموما . ويعانى الفلسطينيون بصورة خاصة من صعوبات فى العمل والاقامة والسفر .

ولم يمنع انضمام بعض هذه الدول إلى العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية من انتهاك لاغلب الحقوق الواردة فى العهد .

تعانى دول المشرق مؤخرا من أزمة مالية اثرت على تدهور الوضع الاقتصادى والاجتماعى للمواطن العادى ولايبدو أن الدول التى صادقت على العهد الدولى الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كانت أكثر عقلانية فى التصرف بثرواتها ومواردها أو أنها كانت أكثر نجاحا فى تلبية الحاجات الاساسية للمواطنين من الدول الاخرى .

فحرية التعبير كانت موجودة لحد ما فى الكويت ، وفى لبنان ، ومؤخرا فى الاردن . اما فى بقية الاقطار فان أجهزة الاعلام ملك للدولة أو تحت سيطرتها ولا يسمع المواطن الا وجهة نظر واحدة .

أما عن تكوين الاحزاب فالسعودية وبقية اقطار الخليج لا تسمح بتكوينها . اما سوريا والعراق فيحكمها حزب واحد بالتعاون مع جبهة شكلية . واليمن الموحد سمح بتشكيل الاحزاب بعد الوحدة . وفى لبنان توجد حرية تشكيل أحزاب ولكن كثيرا من هذه الاحزاب فقد معناه بعد أن تحوَّلَ الى ميليشيات .

أما حق المشاركة فى الشؤون العامة وحق كل مواطن فى ان يُنتخب ويُنتخب فى انتخابات نزيهة تجرى دوريا بالاقتراع العام وبالتصويت السرى فلا وجود لها فى اقطار مثل السعودية وقطر وعمان والامارات . أما فى البحرين والكويت فقد حلت المجالس النيابية . وجرت فى الكويت انتخابات مؤخرا يدور

حولها كثير من علامات الاستفهام .

أما فى لبنان فقد تعذر اجراء انتخابات نيابية منذ بدء الحرب الاهلية ويجدد المجلس النيابى لنفسه كل اربع سنوات . وجرت فى الاردن انتخابات حرة فاز بها الرأى الآخر بما يقرب من نصف المقاعد . اما بقية الاقطار فالانتخابات شكلية ومحصورة بالحزب الحاكم أو بمشاركة صورية من جبهة يقودها الحزب الحاكم .

اما عن التعذيب فلم تنضم أى من دول المنطقة الى الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة او العقوبة القاسية أو اللاانسانية او المهينة . ويستخدم التعذيب بكثرة فى المنطقة كما يستخدم فيه أحدث ما توصلت اليه التكنولوجيا فى الدول الغربية والشرقية . ومن الجدير بالذكر أن أجهزة الأمن والمخابرات هى فى مقدمة أجهزة الدولة التى تستخدم التكنولوجيا الحديثة ورغم الخلافات بين الأنظمة فى المنطقة فان هنالك تعاونا تاما فى القضايا الامنية .

وتعانى المرأة فى المشرق قهرا مزدوجا فبالاضافة الى ما تعانيه كمواطنة فهى تتعرض لتمييز خاص ضدها فى مجالات العمل والتنقل والأحوال الشخصية وحرية التعبير والمساهمة فى الحياة العامة . وان عدم التوقيع على اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة فى المشرق الا من قبل اليمن الديمقراطى والعراق له دلالته .

وفى العراق الذى وقع على هذه الاتفاقية حصلت المرأة على بعض من حقوقها منذ عهد الاستقلال وتوسعت هذه المكاسب مع بداية العهد الجمهورى وخلال الحرب العراقية – الايرانية تولت المرأة مناصب قيادية فى الادارات الحكوميةو المؤسسات الصناعية والتجارية العامة والخاصة . ولكن حصلت نكسة كبيرة بصدور قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١١١ بتاريخ ١٩٩٠/٢/٢٨ والذى سمح لكل رجل بأن يقتل ، وبدون مساءلة جزائية ، أمه أو ابنته أو أخته أو عمته أو بنت عمته أو بنت أخيه أو بنت عمه غسلا للعار . هذا مع العلم بأن الاتفاقية الدولية تنص فى مادتها الخامسة على ان الدول الاطراف فى الاتفاقية تتخذ جميع

التدابير المناسبة لتغيير الانماط الاجتماعية والثقافية لسلوك الرجل والمرأة بهدف تحقيق القضاء على التميزات والعادات العرفية وكل الممارسات الاخرى القائمة على الاعتقاد بكون اى من الجنسين ادنى أو أعلى من الآخر .

ولقد الغى المجلس قراره هذا بعد شهر من صدوره . وليس لدينا اى احصائيات عن عدد الارواح التى أزهقت خلال هذه الفترة القصيرة !

أما عن الحريات النقابية فان التنظيمات النقابية العمالية والمهنية لا توجد أصلا فى بلدان مثل السعودية ومعظم دول الخليج الأخرى . وتعترف بها من الناحية القانونية بلدان أخرى هى : سوريا ، العراق ، اليمن ، لبنان ، الاردن ، الكويت . إن هذه الدول ، عدا لبنان تتدخل بشكل أو باخر فى انشاء هذه التنظيمات وفى تحديد العضوية فيها وفى اختيار قياداتها وفى أوضاعها المالية والادارية وفى علاقاتها العربية والدولية وهذا ما تشير اليه تقارير لجنة الخبراء لمنظمة العمل الدولية لتطبيق الاتفاقيات والتوصيات .

وفى الكويت لا يسمح قانون العمل للعمال غير الكويتيين بالانضمام إلى النقابات الا بعد مضى خمس سنوات على اقامتهم فى الكويت (يحق الحصول على الجنسية فى عدد كبير من بلدان العالم بعد اقامة خمس سنوات) كما لا يسمح لأعضاء النقابة غير الكويتيين بالاشتراك فى التصويت فى نقاباتهم .

ونظرا لضعف النقابات وهيمنة السلطة عليها أو عدم وجودها فقد تم الاستغناء عن عدد كبير من العمال فجأة فى الدول البترولية نظرا لانخفاض أسعار البترول قبل الحوادث الاخيرة . ولقد شمل الاستغناء بصورة خاصة العمال العرب وغيرهم من العاملين فى هذه الدول بصورة تشبه الطرد الجماعى .

كما أصدرت السعودية مرسوما عام ١٩٨٧ يقضى بالغاء تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية (فرع المعاشات) على العمال الاجانب .

واذا استثنينا لبنان فاننا لا نجد تطبيقا عمليا لحق المفاوضة الجماعية حول

الأجور وشروط العمل او الاضراب السلمى لتحقيق ظروف عمل احسن .

أما المساهمة الفعلية للعمال عن طريق نقاباتهم فى صنع وصياغة القرارات الاقتصادية والسياسية فغير واردة اطلاقا حتى وان كانت هذه القرارات تمس صميم حياتهم ، ورغم ان مؤازرة العمال لهذه القرارات ضمان لنجاحها ، وبالرغم من تأكيد مؤتمرات العمل الدولية على الدور الهام للنقابات فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحفظ الأمن القومى .

هذا مع العلم ان كلا من الكويت ، سوريا ، اليمن ، قد صادق على اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابى (رقم ٨٧) . كما صادقت كل من العراق ، الأردن ، لبنان ، سوريا ، اليمن على اتفاقية حق التنظيم والمفاوضات الجماعية (رقم ٩٨) . وصادق كل من العراق ، الأردن ، سوريا ، اليمن على الاتفاقية الخاصة بممثلى العمال (رقم ١٣٥) .

اما اتفاقية علاقات العمال فى الخدمة العامة (رقم ١٥١) فلم يصادق عليها اى بلد مشرق . لقد توسعت الدول فى المشرق العربى على اختلاف الانظمة السياسية والاقتصادية فى انشطة الخدمة العامة عن طريق المؤسسات الرسمية وشبه الرسمية ولذا فان المصادقة على هذه الاتفاقية تعزز مصالح الموظفين العموميين وتحمى حريتهم النقابية وربما هذا هو سبب عدم المصادقة عليها .

ورغم ان الانضمام الى الاتفاقيات الدولية لا يعنى تنفيذها تلقائيا ، الا انه قد يكون عاملا مشجعا للجماعات المهتمة بحقوق الانسان على المطالبة بتنفيذها ويعرض الحكومات الموقعة عليها الى المساءلة امام اللجان المختصة فى الامم المتحدة ورغم ان هذه المساءلة أدبية ولا تتعدى الضغط المعنوى فإن اغلب الحكومات حريصة على سمعتها فى الاوساط الدولية .

هذه بعض ملامح الصورة فى وطننا العربى واذا كنا نركز على الاوضاع الداخلية فليس لأننا بغافلين عن الاخطار الخارجية . بل لأن هذه الانتهاكات

لحقوق الانسان تضعف الجبهة الداخلية وتزيد من احتمالات الاخطار الخارجية .

لقد تحمل الشعب العربى كثيرا من المعاناة باسم الوقوف امام العدو الخارجى وباسم تحرير الثروة القومية . وكانت النتيجة استمرار القهر الداخلى وازدياد التبعية للخارج .

ان تجمع القوات الأجنبية فى المنطقة لم يكن دفاعا عن قطر ضد قطر اخر بل حماية لمصالحهم وفى مقدمتها تأمين استمرار تدفق النفط وبأسعار وكميات مناسبة ولم يكن ذلك احتراما لقرارات مجلس الامن ، فالشرعية الدولية لاتتجزأ ، والولايات المتحدة رفضت استخدام الضغط على اسرائيل حليفتها الاستراتيجية لتنفيذ القرار ٢٤٢ واستخدمت حق الفيتو مرات عديدة لوقف قرارات إدانة اسرائيل لاحتلالها الاراضى العربية ولانتهاكها حقوق الانسان فى الاراضى العربية المحتلة بينما تقف بكل قوة وراء محاولة تجويع الشعب العراق .

لقد هزت الأحداث الأخيرة النظام العربى الى درجة الانهيار ، ولابد من التفكير من الآن بنظام عربى جديد يبنى على أساس إشباع الحاجات الأساسية واحترام حقوق الانسان ، ومجتمع مدنى يقوم على التعددية السياسية والفكرية وتداول السلطة على أساس الانتخابات الدورية الحرة . ويعمل على تحقيق الوحدة العربية استنادا الى الارادة الشعبية وعن طريق الاستفتاء الحر وعلى توزيع الثروة توزيعا عادلا داخل كل قطر وبين الاقطار العربية فى اطار تكاملى .

ونقترح ان تقوم الدول البترولية بمد الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى بالاموال اللازمة للتنمية العربية المستقلة من الأموال العربية الموجودة فى البنوك الأجنبية تدريجيا وحسب الحاجة . إن الاموال متوفرة والجهاز الادارى موجود والحاجة موجودة وكل ما نحتاجه هو الارادة السياسية لتنفيذ ذلك .

إن مثل هذه القرارات والتى هى بيدنا تضمن مواجهة المخطط الصهيونى والاخطار الخارجية التى تهدد الامة .

أرجو ان تناقش كل هذه الامور بهدوء وعقلانية لعلنا نستطيع التوصل الى التوافق على طريق الانتقال السلمى الى الديمقراطية من أجل تحرير الارض وحقوق الانسان والوحدة العربية والتنمية المستقلة والعدالة الاجتماعية .

المحور الأول

تحليل المتغيرات الدولية

د . طارق الخضيرى
د . عباس النصراوى

التطورات الجارية فى أوروبا الشرقية
ودلالاتها بالنسبة للوطن العربى

د . طارق الخضيرى
المدير السابق للبرنامج العربى
لدى منظمة الأمم المتحدة للتنمية العالمية

تميز النظام الدولى منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية والى فترة قريبة بوجود معسكرين رئيسيين المعسكر الرأسمالى (الغربى) الذى تكونت أسسه ومقوماته عبر مرحلة طويلة من الزمن تخللتها صراعات انسانية مادية وفكرية ، والمعسكر الاشتراكى الذى اعتمد الماركسية لاقامة مجتمع دولى جديد ، وكان للصراع القائم بين هذين المعسكرين ومحاولة كل منهما نشر مفاهيمه ومد نفوذه الأثر الكبير فى مسيرة الشعوب وتطلعاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية لفترة تقارب الأربعة عقود . وكان لابد لكلا المعسكرين من استغلال جميع الظروف واستخدام مختلف الحجج والوسائل وحتى الأساليب المناقضة فى جوهرها للمثل التى ينادى بها أى منهما لاستقطاب المجتمعات المختلفة وضمها تحت لوائه أو على الأقل تحييدها ، اذا ما تعذر له فرض الهيمنة عليها أو صفها إلى جانبه ، لتوسيع القاعدة التى يرتكز عليها فى تصفية المعسكر الآخر .

وفى الوقت الذى كان المعسكر الغربى ينادى بالديمقراطية الليبرالية مؤكدا على أهمية المنافسة فى السوق والمنهج الاقتصادى المبنى عليه من خلال أدوات ومؤسسات تعتمد الحرية الفردية والتعددية ، كان المعسكر الاشتراكى يدعو الى تطور الاقتصاد الاجتماعى عن طريق مؤسسات القطاع العام أو ما عرف بالمنهج الاقتصادى المبنى على التخطيط المركزى ، مناديا بالأممية وكفاح الطبقة العاملة للوصول الى وضع اجتماعى مثالى عبر منهاج مرحلى . وإن كان المعسكر الغربى وعلى رأسه الولايات المتحدة الامريكية قد استند فى دعوته على مبادىء استقرت معالمها وعرفت قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية ، كان الاتحاد السوفييتى بصفته

رأس المعسكر الاشتراكى يضع صيغا مؤسسية حديثة العهد ويجرب سياسات جديدة ومختلفة لتكريس المبادىء والمثل النظرية التى تبناها والمناداة بها مؤكدا على أهمية العمل من أجل اقتصاد مستقل غير مرتبط بعجلة الاستعمار الغربى القديم أو الجديد . ومن السياسات التى اتبعها الاتحاد السوفييتى فى هذا الشأن وخاصة مع المجتمعات المتأخرة عن الركب الحضارى : اسناد حركات التحرير الوطنى ، مساندة سلطات الدول الفتية فى اجتياز الصعوبات الاقتصادية دون التدخل بشؤونها الداخلية ، الوقوف الى جانب الدول النامية فى الساحة الدولية واحترام طموحاتها ، المناداة بالسلام العالمى .. الخ . وما الاتفاقات المبرمة مع الدول النامية للمساعدة الاقتصادية والفنية واعتماد النمط الاشتراكى فى قروض التنمية إلا ترجمة لهذه السياسات . وقد ضحى الاتحاد السوفييتى فى تطبيق هذه السياسات وخاصة فيما يتعلق بدعم الدول النامية ، كما افاد الكثير من الاخيرة فى مواجهة المعسكر الغربى ، مما جعل هذا التوجه مقبولا وناجحا على الاقل فى المراحل الاولى ، ولصالح الطرفين . أما فى المراحل اللاحقة ، فقد فرضت الظروف الدولية ، بما فيها سياسات المعسكر الغربى وردود الفعل لمحاولات المنظومة الاشتراكية ، حصول تغيير فى المنهج السابق واتباع سياسات جديدة منها ما كان مناقضا لمبادىء الاشتراكية الأممية وديمقراطية الطبقة العاملة التى تبناها المعسكر الاشتراكى كمساندة الانظمة المناهضة للاشتراكية وانظمة الحكم الاستبدادى فى الدول النامية .. الخ .

وبدأ الوهن يدب فى المعسكر الاشتراكى بسبب فشل السياسات الاقتصادية التى جاءت كنتيجة عرضية ، إن لم تكن حتمية لأساليب الحكم الشمولى ومؤسساته القمعية . كما أن عدم ادراك المعسكر الاشتراكى لأهمية التطور التقنى وتفاعل عناصره مع الظروف الاجتماعية ومشاكل العصر عزز مركز المعسكر الغربى ودعوته للتغيير نحو مجتمع الديمقراطية الليبرالية حيث تكرس حقوق الانسان لصالح المجتمع . وقد أدت هذه الأوضاع واندفاع المعسكر الغربى فى المغالاة بسلبيات

النظام الاشتراكى والتلويح بإسناد التغير إلى إثارة التساؤلات والتصميم على إعادة النظر بالمسيرة الاشتراكية ونهجها لتعديل الانحرافات . فكان ما كان من سياسة المصارحة والانفتاح لمعالجة الأزمة فى الاتحاد السوفييتى وما تبعها من تغيير جذرى ، لم يكن واردا أو كما قدر له أن يكون فى بداية الأمر . فعم جميع دول معسكر الاتحاد السوفييتى الاشتراكى . أما المحصلة العامة لهذا التغيير فانها تتمثل بالأمور التالية :

١ – انهيار النظام الاشتراكى فى دول أوروبا الشرقية وتوجه الأخيرة نحو التعددية السياسية والرأسمالية فى سبيل تثبيت دعائم الديمقراطية الليبرالية . وهذا يعنى بأن جميع المبادىء والممارسات التى كانت تدين بها وتوليها أهمية كبرى هذه الدول لدعم المسيرة الأممية بما فى ذلك المبادرات الانسانية التى تكرس الايديولوجية الماركسية كدعم حركات التحرير ومساندة الشعوب المغلوبة على أمرها فى مسيرتها الاقتصادية والسياسية لن يكون لها محل فى استراتيجيتها الجديدة . فمن المتوقع أن ينصب جهد دول المنظومة الاشتراكية المنحلة إلى مجاراة ، بل واستجداء دول المعسكر الرأسمالى لتحسين أوضاعها الاقتصادية كى تتهيأ لتكريس مبدأ الاقتصاد الحر (اقتصاد السوق) . ولكن الطموحات بهذا المسعى قد لا تكون قريبة المنال على الأقل فى المستقبل القريب لأسباب عدة أهمها الجوانب السلبية للانفتاح المباغت والمغالاة فى شعار الديمقراطية فى الوقت الذى لا تزال فيه مجتمعات أوروبا الشرقية غير مهيأة ذهنيا أو عمليا لتطبيق النظام الرأسمالى الديمقراطى بالشكل والسرعة التى تجارى ظروف المعسكر الغربى ويضعها فى موضع الند للحصول على المساعدات دون الوقوع فى براثن التبعية خاصة فى غياب المؤسسات الديمقراطية الرأسمالية الوطنية . فبالرغم من الخلفية الحضارية التى تجتمع عليها شعوب دول أوروبا فان عزلة دول الكتلة الشرقية لفترة نصف قرن وبعدها عن مسرح الأحداث جعلها غير مدركة لأسلوب التبعية الحديث والمغاير بالشكل والمضمون للاستعمار القديم الذى ساد قبل الحرب

العالمية الثانية . أما معالم الديمقراطية التى بدأت بوادرها إثر انهيار الأنظمة فانها لم تتجاوز بعد مرحلة ممارسة الفرد حقه فى التعبير عن ضرورة التعددية وتحسين الأحوال المعيشية فى محاولة لرسم صورة المؤسسات الديمقراطية المطلوبة .

٢ – انتهاء الحرب الباردة وظهور معالم نظام دولى جديد تشكل فيه الولايات المتحدة الأمريكية بصفتها قائدة المعسكر الغربى المنتصر المحور الرئيسى إن لم يكن الوحيد ، ويتجدد فيه موقع الدول الفاعلة على أساس ايمانها بقيم الديمقراطية الليبرالية والفكرية المنسجمة مع الغرب ، ويكون التعاون فيه حسب القدرات الاقتصادية والتكنولوجية لكل مجتمع ودرجة تقدمه وتماسكه الفكرى والاجتماعى . وهذا يعنى بأن المرحلة القادمة ستشهد صيغا جديدة للتعاون بين المحور الرئيسى والمحاور الثانوية كأوروبا الغربية واليابان والاتحاد السوفييتى الذى انحسر موقعه السابق كمحور رئيسى منذ مؤتمر يالتا (١٩٤٥) ، بالرغم من بقائه كقوة عسكرية واجتماعية مهمة فى النظام ، وستشكل المساومات بدل المواجهة عنصرا مهما فى حل المشاكل والنزاعات الاقليمية وفى توزيع الثروات العالمية لصالح المجتمعات المتقدمة والمحاور الفاعلة بعيدا عن المنطلق الايديولوجى والمثل الانسانية التى نادى بها المعسكر الاشتراكى سابقا ، ولن يدخل فى حسابها تطلعات الدول النامية الضعيفة اقتصاديا واجتماعيا إلا بالتبعية .

٣ – الاهتمام بموضوع التكامل داخل القارة الأوروبية وحتى المناداة بأوروبا الكبرى ككتلة دولية منسجمة ذات قاعدة اقتصادية متكاملة وقوة اجتماعية متماسكة لفرض نفسها كأحد المحاور الرئيسية فى التوازن الدولى أو على الأقل لأخذ موقع مميز يمكنها معه من محاكاة الولايات المتحدة الأمريكية فى تصوراتها وفاعليتها فى النظام الدولى الجديد . ولابد لدول معسكر أوروبا الاشتراكى المنهار من مكان مهم فى هذه الكتلة بعد أن تكون قد تبنت المفاهيم الغربية وأسلوب دول أوروبا الغربية فى تعاملها مع دول مجموعة

العالم الثالث بما فى ذلك أسلوب التبعية والاستغلال . وفى سبيل ذلك أيضا ستنصرف اوروبا الغربية إلى مساعدة دول المعسكر الاشتراكى المنهار على حساب مساعداتها للدول النامية ، خاصة تلك التى ستبقى خارج محيط المعسكر الغربى بحكم قدراتها المحدودة أو التى رفضت التبعية .

استنادا إلى ما تقدم يمكن القول بأنه بالرغم من أن دول أوروبا الشرقية لا تزال تجاهد فى سبيل استقرار أوضاعها وتكوين قاعدتها الديمقراطية ، إلا أنها تحاول منذ الآن أن تكون منسجمة مع المسار العام للعالم الغربى الرأسمالى وستتعامل معه بصورة أكثر تعاطفا وترابطا مما كانت تكنه لدول العالم الثالث ومنها الدول العربية . والعالم الثالث الذى شكل فى الفترة السابقة محورا ولو هامشيا فى النظام الدولى الذى ساد الى مطلع الثمانينات ، وسيكون مضطرا لتحديد موقعه ولكن ليس على هيئة كتلة واحدة تضم دولا نامية لها تطلعاتها المشتركة وإنما كدول منفردة لها مقوماتها الاجتماعية والاقتصادية أو مجموعات من الدول لها ظروفها المتشابهة ويكمل بعضها البعض لكى يكون لها المقومات اللازمة التى تؤهلها لأخذ موقع مميز فى النظام الجديد .

بعد الأخذ بالاعتبار ما تقدم يمكن القول بأن للصين والهند وزنا دوليا بسبب امكاناتهما السكانية والتكنولوجية والجغرافية . وعليه سيكون لكل منهما موقع مميز . كما أن لبعض الدول النامية الأكثر تقدما والتى لها روابط اقتصادية وتكنولوجية بالمعسكر الغربى موقعا معينا بحكم انسجامها مع محاور النظام فى تطلعاتها الديمقراطية والرأسمالية . وما تبقى من دول العالم الثالث يمكن تقسيمها إلى مجموعتين رئيسيتين ، دول غنية بمواردها الطبيعية ولكنها تعانى من ظروف اقتصادية واجتماعية منوعة بسبب تأخرها تكنولوجيا ، ودول فقيرة أو معدمة توصف أغلبها بأنها الدول المتخلفة الأقل نموا . وكلتا المجموعتين محكوم عليه بالتبعية ما لم تتدارك دولها أو كتلها الأمر . ودول العالم العربى موزعة بين هاتين المجموعتين . فأين موقعها فى النظام الدولى الجديد ؟ وما دلالة المتغيرات الحاصلة فى

المعسكر الاشتراكى عليها ؟

للاجابة على هذين السؤالين ، من الضرورى التأكيد على ان المنطقة العربية بسبب خلفيتها التاريخية وأوضاعها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية قد لا تشملها رياح التغيير التى عمت دول أوروبا الشرقية بالرغم من أنها أكثر حساسية من غيرها من المناطق أو الكتل الدولية الأخرى تجاه التغيرات المتوقعة والتيارات السياسية الجارية فى العالم لأسباب تاريخية حضارية وعوامل جغرافية واقتصادية . ولايضاح هذه النقطة لابد من طرح الموضوع من زاويتين : الأولى ، دلالة المتغيرات على العلاقات التى تطورت عبر فترة جاوزت الثلاثة عقود من السنين بين المعسكر الاشتراكى والدول العربية وعلى المسائل الحساسة التى أملت صيغ تلك العلاقات ، والثانية ، دلالة المتغيرات على أوضاع المنطقة العربية واحتمال حدوث تغيرات فى جوهر الهيكل السياسى والاجتماعى والاقتصادى تسهم فى تقوية مركزها فى النظام الدولى الجديد .

للتحدث عن الشق الأول ، وهو ما يتعلق بمصير العلاقات بين البلدان العربية والدول الاشتراكية ، بالامكان حصر الموضوع بمسألتين رئيسيتين : القضية الفلسطينية والمساعدات الفنية وما يتطلب ذلك من دعم سياسى على المستوى الوطنى والمسرح الدولى .

القضية الفلسطينية

ان هذا الموضوع قد اشبع بحثا فى العديد من الندوات واللقاءات السابقة . فقد أظهرت الحوادث بأن المعسكر الغربى كان دائما صاحب الورقة المهمة لحل إشكالاتها . ولكن الاتحاد السوفييتى بالرغم من تأييده المطلق لمشروع تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ ، انحاز إلى الجانب العربى منذ الخمسينات بتأييده حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره وإقامة دولته بجانب اسرائيل . ومن غير المتوقع أن يحيد الاتحاد السوفييتى عن رأيه هذا ولكنه قد يخضع للمساومات الجانبية مع الغرب

وخاصة مع الولايات المتحدة الامريكية والتنازل عن بعض المواقف التى لا تتلاءم والطموحات العربية فى حل القضية الفلسطينية حلا كاملا وعادلا . وقد ظهر هذا جليا حينما التقى الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة الأمريكية على صعيد واحد لحل المشاكل والصراعات الاقليمية فى جميع أصقاع العالم دون الاعلان عن اتفاق واضح حول المشكلة الفلسطينية . وكان من أهم التنازلات التى قدمها الاتحاد السوفييتى هو السماح بالهجرة اليهودية والتى من شأنها دعم حجج اسرائيل لابقاء مصير الأرض معلقا ، مما يجعل المطالبة بالحقوق الكاملة للشعب الفلسطينى بما فيها قيام دولته على أرضه مهمة صعبة على الجانب العربى فى أى مؤتمر دولى حتى لو كان للاتحاد السوفييتى دور به . ولابد من القول بأن صيغ الانفتاح والديمقراطية التى أخذت تتبلور فى المعسكر الاشتراكى ستسهم كثيرا فى ظهور الضغط الصهيونى بصورة قوية فى دول أوروبا الشرقية مما يؤدى الى تراجع هذه الدول عن مواقفها القديمة المؤيدة للحق الفلسطينى . وليس مستبعدا ان المعونة التى ستقدمها الدول الغربية الى دول المعسكر الاشتراكى المنحل ستكون مشروطة ببعض المواقف الايجابية لصالح اسرائيل تتبناها تلك الدول على حساب الشعب الفلسطينى .

وما دامت القضية الفلسطينية بدون حل جذرى لصالح الشعب الفلسطينى ، سيبقى العالم العربى غير مستقر سياسيا واجتماعيا ، ويكون اقتصاده عرضة للصدمات . ولطالما شكلت القضية الفلسطينية عنصرا تحتج به الأنظمة الاستبدادية فى العالم العربى لاستمرار وجودها وفرض سطوتها التعسفية وهدر موارد المنطقة الاقتصادية دون معارضة جدية .

المساعدات الفنية التى تقدمها دول المنظومة الاشتراكية للدول العربية

تطورت العلاقات وبرامج التعاون الفنى بين الاتحاد السوفييتى ودول المعسكر الاشتراكى من جهة وبين بعض الدول العربية من جهة اخرى فى الستينات واستمرت حتى الثمانينات ، بعد ان كانت قد ابتدأت فى اواسط

الخمسينات ، لتشمل التبادل التجارى والمعونة الفنية والمالية والدعم السياسى لمواقف الدول العربية . ويصعب القول بأن ميزان التبادل التجارى كان لصالح المنظمة العربية لأسباب اهمها هيمنة المعسكر الغربى على أهم مصادر الثورة فى المنطقة العربية (وهو النفط) ولمحدودية الانتاج الصناعى العربى . كما وأن المعونة المالية لبعض الدول العربية الفقيرة لم تكن ذا شأن بالمقارنة مع المعونة الفنية والسلع الرأسمالية التى قدمها المعسكر الاشتراكى للمنطقة العربية والتى كان القسم الأكبر منها مرتبطا بالآلة العسكرية . والنواحى السلبية للمعونة العسكرية لم تكن تخص الخسائر التى منيت بها بعض الدول العربية فى حروبها مع الدول الأجنبية وإنما تنصب على ما هيأته هذه المعونة من اغراء للقيام بأعمال عسكرية اضافة إلى سوء استعمال الأسلحة فى الثورات الداخلية وتشجيع الأنظمة الحاكمة للاستمرار فى تركيز مواقعها . والنقطة الأخيرة قد تكون ذات أهمية بالغة فى مراجعة العلاقات مع المعسكر الاشتراكى وعلى ضوء المبادىء المعلنة من قبله . ومع هذا لابد من الاعتراف بأهمية فعاليات التبادل الثقافى والبرامج الخاصة بالتعليم فى المعسكر الاشتراكى والتى ساعدت على ملء فراغ لحل مشاكل التربية والتدريب التى واجهها العديد من الشعوب العربية لأسباب مختلفة ، كما مهدت لتطعيم مناهج التعليم فى بعض الدول العربية وتوسيع أفقها بعد أن كان النهج الاكاديمى مقتصرا على الاصول الغربية أو الوطنية التى تطورت منها . ومن غير المستبعد أن تستمر العلاقات الثقافية ، ولكن بصورة دون المستوى السابق ، ما دام التبادل الثقافى أقل حساسية من ظروف التبادل التجارى والمعونة الفنية التى قد تصبح عرضة للمؤثرات والشروط التى تفرزها ظروف الانجراف وراء الغرب ودوله التى ستحاول الاستئثار بالساحة العربية كسوق كبيرة لمنتجاتها ومصدر للطاقة .

إن الحديث عن الشق الثانى ، وهو احتمال حدوث تغيرات فى جوهر الهيكل السياسى والاجتماعى والاقتصادى فى المنطقة العربية ، يثير تساؤلات عدة منها ، هل ان العالم العربى وصل إلى مرحلة من الادراك والاستعداد لمراجعة الظروف وللتوجه

نحو التغيير ؟ هل ان الظروف المحلية والدولية مهيأة لمثل هذا التغيير ؟ وما هى العناصر الرئيسية للتغيير المطلوب ؟ وقد يكون من الأوفق وضع فرضيات للسؤال الاخير كى يصار إلى وضع صورة واضحة تتم من خلالها الاجابة أو التعليق على السؤالين الأوليين . فان كانت عناصر التغيير المطلوب مشابهة لما هى عليه فى الحركة التى اجتاحت أوروبا الشرقية وما سيتبعها من نتائج ايجابية ، بالامكان القول انها لابد وأن تشمل التوجه نحو الديمقراطية الليبرالية ومقوماتها كضمان حقوق الانسان والتعددية السياسية للمساهمة فى بناء الهيكل الاقتصادى الأصلح على المستويين الوطنى والقومى لضمان التكامل والتفاعل فى سبيل أخذ موقع مميز بالنظام الدولى لخدمة الانسانية . اذ الأولوية تعطى لموضوع الديمقراطية ومقوماتها . فهل يدرك العالم العربى اهميتها وملم بعناصرها ومقوماتها ومستعد لتحمل المسؤولية تجاهها ؟ ان الشرح التالى قد يلقى الضوء على الأوضاع الحالية ومدى تأثيرها فى خلق الظروف الملائمة للتغيير . ولنبدأ بالخلفية السياسية .

لم تكن الديمقراطية بين الموضوعات الرئيسية التى طرقت حينما أخذ بعض المثقفين العرب من عسكريين ومدنيين إبان الحكم التركى يتحدثون عن الاستقلال فى مطلع القرن الحالى . وحينما تبلورت فكرة الاستقلال ارتبط بها موضوع الحرية بمفهومها العام أو المطلق وعلى المستوى العربى بمفهومه الوحدوى . وظل هذا المفهوم سائدا وان كان على درجات متفاوتة من الحماس فى البلدان العربية المختلفة دون أن ينتهى الى شكل مؤسسى له قواعده ومرتكزاته حتى فى البلدان الأربعة التى كانت تحاول تركيز قاعدة الاستقلال من خلال حكومات تم تشكيلها وتطويرها ونالت الاعتراف الدولى بكياناتها قبل الحرب العالمية الثانية . وحينما أتت رياح التغيير إبان الحرب العالمية الثانية وفى أعقابها عندما نادت دول المعسكر المنتصر بالديمقراطية واستقلال الشعوب ، ظهرت موجة فى البلدان العربية بما فيها الدول حديثة العهد بالاستقلال تنادى بالديمقراطية وتدعو إلى التجمع العربى وحتى الى الوحدة العربية فى سبيل تشكيل قاعدة اجتماعية اقتصادية متينة تواجه التحديات فى

النظام الدولى الذى فرضته ظروف الحرب وانتصار الحلفاء . ولكن خلفية المجتمع العربى وظروف التخلف التى سادت ، والتباعد بين شعوبه حتى بمفهوم الديمقراطية والوحدة العربية واهدفهما أدى إلى عرقلة المسيرة الجادة نحوها . فظلت أغلب الأنظمة العربية إن لم تكن جميعها تتميز بالاسلوب القبلى فى ممارسة الحكم الذى استأثرت به فئات قليلة ذات قاعدة صغيرة جاءت اليه فى الغالب عن طريق الوراثة العائلية أو الانقلابات العسكرية . وفى الحالات النادرة التى ظهرت فيها بوادر نحو الديمقراطية لم تكن التجارب فى منأى أو مأمن عن النهج القبلى والمؤثرات العرقية والمذهبية والمصالح الضيقة مما أدى الى فشلها بعد ان أصبحت ممارسة الحكم هناك قد انحصرت بفئات قليلة لها مصالح خاصة ولا تمثل الأغلبية ، تتحكم بالانتخابات ومفسرة الديمقراطية حسب مفاهيمها الضيقة .

فى بداية عهود الاستقلال كانت الدول العربية متأثرة ثقافيا وسياسيا واقتصاديا بالنهج الغربى الراسمالى بحكم ظروف الهيمنة التى خلفتها ادارات الاستعمار الاوروبى فى المنطقة . ومع بداية الستينات أخذت بعض الأقطار العربية تتطلع إلى النهج الاشتراكى لا عن قناعة تامة وادراك ثابت بهذا النهج ، وانما كردود فعل لما خلفته هيمنة الدول الرأسمالية من سلبيات فى المنطقة أو بتشجيع من دول المعسكر الاشتراكى . وفى جميع الاحوال لم تكن ممارسة الحكم فى البلدان العربية سوى صيغة مشوهة للنظم الديمقراطية البرلمانية فى الغرب، ملكية

كانت أم جمهورية ، وللنظم الديمقراطية الشعبية فى المعسكر الاشتراكى . كما أن العديد من الحركات الشعبية المناوئة للحكم فى بعض الدول العربية بما فيها قسم من الحركات التى نادت بالاشتراكية أو بالوحدة العربية والحركات التى تبنت النهج الدينى لم تكن جادة بموضوع الديمقراطية بمفهومها الليبرالى أو الشعبى لأنها وضعت شروطا مسبقة إلى اسلوب الحكم الذى تراه مناسبا أحيانا قبل وصولها إليه دون اعطاء الشعوب حقها فى تقرير ذلك . ويعنى هذا بأن الحرية الفردية وحقوق الانسان والتعددية السياسية لا مكان لها فى مناهج تلك الحركات كما هى الحالة مع

الأنظمة التى استتب لها الأمر فى البلدان العربية .

ومع أن بعض الحركات الوطنية قد فرضت نفسها مؤخرا فى بعض الأقطار العربية مما اضطر حكوماتها لتفسح المجال لحرية الفرد فى التعبير والانتخاب وبالسماح للتعددية السياسية ، يصعب التكهن بنجاح التجربة على المدى البعيد وبفاعلية المجالس المنتخبة وتطوير المؤسسة الديمقراطية ، خاصة اذا انتفت أو زالت الظروف الطارئة التى اجبرت أو شجعت تلك الحكومات للقبول بمبدأ اطلاق الحريات مع الأخذ بعين الاعتبار بأن الموافقة للأخذ بهذا المبدأ صدر على شكل عطية يتكرم بها الحاكم على رعيته وليس على أساس أن هذا المبدأ حق طبيعى للشعب يمارسه عن طريق مؤسسة تفرض الرقابة والتوازن فى النظام القائم .

أما فى الدول التى آلت الأنظمة فيها على نفسها ممارسة جميع السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية فلا مجال للحديث عن التعددية السياسية وحرية الرأى فيها حتى عندما تتهيأ الظروف الطارئة ما دامت السلطة القائمة استبدادية النزعة تفرض قيمها السياسية والاجتماعية والاقتصادية وحتى الثقافية على المجتمع مستغلة جميع الأساليب الاعلامية والقمعية والارهابية للحد من تماسك الشعب والسيطرة على تفكيره بشتى الوسائل لإبعاده عن سير الأحداث ، مما أدى إلى العديد من الكوارث ابتداء بالنكبة الفلسطينية وانتهاء بأزمة الخليج الحالية .

وقد لاقت هذه الأوضاع السياسية والاجتماعية غير المتطورة هوى فى نفوس الدول الكبرى وخاصة دول المعسكر الغربى مما جعلها تتجاوب ومرمى الأنظمة القائمة للافادة من ظروف أقطارها الاقتصادية والاستراتيجية ، فساندت الأنظمة المستبدة بشتى الوسائل لاضعاف القوى الوطنية ، ولتشجيعها على مجاراة استراتيجياتها السياسية والاقتصادية والعسكرية فى المنطقة ومن ثم إبعادها عن فكرة العمل الجدى من أجل التكامل على مستوى الوطن العربى . ومثل هذا هيأ الجو الملائم لتكريس التوسع الاسرائيلى والسيطرة على منابع الثروة النفطية واستمرار التخلف الصناعى والتكنولوجى وتوسيع السوق الاستهلاكية لمنتجات الدول

الأجنبية وأخيرا هدر الموارد الطبيعية والمالية .

ان التلكؤ فى ممارسة الديمقراطية أدى الى عدم وضوح الهيكل السياسى الاقتصادى المنشود فى اى من الأقطار العربية والصيغة المنشودة للتكامل على مستوى الوطن العربى . والدول العربية إذ تتشابه فى نهجها اللاديمقراطى فانها بنفس الوقت متباعدة بظروفها الاقتصادية والسياسية وحتى الاجتماعية مما يجعل الانسجام والتكامل والتعاون فيما بينها أقل بكثير مما هو مطلوب لصياغة مقومات الوحدة أو حتى وقوفها ككتلة واحدة فى وجه التحديات الدولية ، خاصة اذا أخذ بنظر الاعتبار الخلفية التاريخية لمجتمعاتها القبلية وأوجه الاستعمار الذى عم اصقاعها لفترة طويلة من الزمن .

كل هذا جعل الوطن العربى سهل الانقياد لطموحات الدول الاجنبية وخاصة الدول الغربية التى أرست فيه ركائز متينة تمكنها من الاستمرار باستغلال موارده وأسواقه وبتحييد دوله ، سياسيا عندما تدعو الحاجة ، حتى على حساب أمنه .

ويستشف مما تقدم بأن المعسكر الرأسمالى الغربى الذى طالما ساند الأنظمة المستبدة وبسط حمايته عليها ، لن يأخذ المبادرة لتشجيع أى تغيير فى المنطقة العربية نحو الديمقراطية الليبرالية أو حتى باتجاه الرأسمالية الداعية الى الاعتماد المتبادل المستند على التكافؤ بين الأطراف ، على غرار ما تتبعه مع دول اوروبا الشرقية . فالمعسكر الغربى إذ جاهد منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية لدحر الاشتراكية التى أضحت تشكل خطرا على النظام الرأسمالى ، إنما أراد ايضا أن يوسع قاعدته الاقتصادية فى العالم . وأوروبا الغربية حينما أسهمت فى القضاء على مقومات النظام الاشتراكى فى اوروبا الشرقية ، توخت ايضا تجاوب الاخيرة بحكم الخلفية التاريخية المشتركة من أجل قيام مجتمع كبير متماسك ومتكامل على مستوى القارة الاوروبية تقوم روابطه على التعاطف الحضارى الذى تمتد جذوره الى الأصول والقيم المسيحية والاغريقية ، ليأخذ مكانه المميز بين مجموعة دول الشمال للتعاون من أجل الافادة

من والدفاع عن النظام الدولى الجديد ضمانا لمصالحها وتقدمها حتى لو كان ذلك على حساب دول الجنوب ومنها الدول العربية .

وختاما لابد من التحذير . فالمنطقة العربية بعد انحسار أحد المعسكرين وزوال فرص إمكانية استغلال التوازن الدولى الذى دام أكثر من أربعة قرون والذى أفادت منه أنظمتها اكثر من شعوبها ، لن يكون لها موقع مميز فى النظام الدولى الجديد تستطيع من خلاله حل قضاياها السياسية ومشاكلها الاجتماعية . كما أنها ستبقى سوقا ومصدرا للطاقة لفائدة المحاور الفاعلة فى النظام الجديد ما لم تأخذ على عاتقها مهمة الانعتاق وذلك بمراجعة أوضاعها بدقة وصراحة بعيدا عن العواطف والتمنيات لخلق رؤية واقعية واضحة ووضع منهجية لمستقبل أفضل تعين بها اولويات العمل . ولتكن الديمقراطية وتكريسها على المستوى القطرى فى مقدمة الأولويات يتبعها الانفتاح على المستوى القومى لغرس عناصر الانسجام والتكامل حسب ارادة شعوب أقطار الوطن العربى .

تحليل المتغيرات الدولية

د . عباس النصراوى
استاذ الاقتصاد بجامعة فرمونت برلنجتون
ولاية فيرمونت – الولايات المتحدة الأمريكية

مقدمة

ان الحديث عن النظام الدولى يعنى اولا وقبل كل شىء دراسة انماط العلاقات الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية والثقافية بين دول العالم . وان تعيين اشكال ومحتويات هذه الانماط يتقرر لدرجة كبيرة بالاهمية النسبية التى تستطيع كل دولة فى النظام ان تمارسها او تفرضها . وهذه الاهمية النسبية تحددها عناصر وعوامل معينة تتمثل فى القوة الاقتصادية والعسكرية والجغرافية التى تسيطر عليها او تمارسها هذه الدولة او تلك .

وفى القرن العشرين يمكن القول ان نهاية الحرب العالمية الاولى شهدت نظاما دوليا معينا تمثل فى بزوغ عصبة الامم الى الوجود الا ان الاهمية النسبية لبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة فى النظام الجديد فاقت كثيرا أهمية اية مجموعة اخرى من اعضاء النظام الدولى .

وفى اعقاب الحرب العالمية الثانية ظهر نظام دولى جديد تمثل بنظام الامم المتحدة واجهزتها المختلفة الا ان هذا النظام الجديد لم يستطع ان يلعب الدور الذى كان من المفروض ان يلعبه لان اندلاع الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى شل من فاعلية الامم المتحدة .

وفى هذه الفترة التى نمر بها فى الوقت الحاضر نشاهد ارهاصات ولادة نظام دولى جديد بعد ان قرر الاتحاد السوفييتى الانسحاب من الحرب الباردة فما هى ياترى بعض سمات هذا النظام الجديد ؟

النظام الدولى الجديد

بالرغم من ان المرحلة الراهنة تتميز بدرجة كبيرة من السيولة لان الاعضاء

البارزين فى النظام – الولايات المتحدة ، الاتحاد السوفييتى ، المجموعة الاوروبية ، اليابان ، الصين ، العالم الثالث – يحاولون تثبيت مراكزهم وتوسيعها الا اننا نستطيع القول ان هناك بعض السمات البارزة التى يمكن الاشارة اليها ولو بصورة مقتضبة منها .

١ – ان دور الولايات المتحدة الاستراتيجى والعسكرى فى النظام الجديد سيكون ولاشك بدون منافس وهذا يعنى ان النظام الجديد سيكون ذا قطب واحد بدلا من ارتكازه على قطبين . ولاشك ان انسحاب الاتحاد السوفييتى من الساحة العسكرية الدولية وقرار الولايات المتحدة بارسال قواتها العسكرية الى منطقة الخليج اثر اجتياح العراق للكويت يعزز هذه المقولة .

٢ – ان قوة الولايات المتحدة العسكرية سوف تكون اقل ارتكازا او استنادا على قوتها الاقتصادية كما كان الامر خلال العقود الخمسة الاخيرة . اذ ان الاقتصاد الامريكى بالرغم من نموه الكبير فى النصف الثانى من هذا القرن ، الا ان حصته فى الاقتصاد العالمى قد تضاءلت من ٥٠٪ فى اعقاب الحرب العالمية الثانية الى ٢٥٪ فى الفترة الحالية وما قيام الحكومة الامريكية بأن تطلب من عدة دول ان تساهم فى تمويل عملياتها العسكرية فى الخليج الا دليل واحد على ضعف الاقتصاد الامريكى بالقياس الى القوة الاستراتيجية والعسكرية للولايات المتحدة ، كما وان هبوط سعر الدولار خلال السنوات الخمس الاخيرة بالنسبة الى العملات الاخرى هو دليل اخر على ضعف الاقتصاد الامريكى بالمقارنة مع الاقتصادات الرأسمالية خصوصا الاقتصاد اليابانى والاقتصاد الالمانى .

٣ – ان الهبوط النسبى للاقتصاد الامريكى والغربى صاحبه من ناحية اخرى ارتفاع ملحوظ فى الاهمية النسبية للاقتصاد الالمانى والاقتصاد اليابانى دفع النظام الرسمالى الغربى لان يستند على ثلاث ركائز او ثلاثة اقطاب اقتصادية : الاقتصادى الامريكى ، الاقتصاد الالمانى والاقتصاد اليابانى . وهذا التطور الجديد بدا واضحا كل الوضوح فى مؤتمر القمة الاقتصادى

الاخير الذى عقد فى مدينة هيوستن فى تموز/يوليو ١٩٩٠ حيث اصر المستشار الالمانى كول وبوجه معارضة زملائه على حق المانيا بان تقوم باستثمارات اقتصادية ومالية كبيرة فى الاتحاد السوفييتى وكذلك اصرار رئيس وزراء اليابان على حق حكومته باستئناف برامج مساعداتها المالية الى الصين . ان قيام المانيا واليابان بتأكيد حرية استقلاليتهما المبنية على متانة القاعدة الاقتصادية دفع مارجريت تاتشر بالقول اننا نشجع بزوغ عالم جديد قائم على ثلاثة اقطاب ومستند على ثلاث عملات رئيسية الدولار ، المارك ، والين .

٤ – ان هذه التطورات فى النظام الدولى ستعنى ولاشك تزايد الخلافات والتناقضات بين الدول الصناعية الرأسمالية بسبب التفاوت بين قوة الولايات المتحدة العسكرية والقاعدة الاقتصادية الكفيلة باسناد اهداف امريكا الاستراتيجية والعسكرية . من ناحية اخرى نرى ان قوة اليابان والمانيا الاقتصادية غير مصحوبة بقوة عسكرية .

٥ – ان انحسار الوجود السوفييتى من الساحة الاستراتيجية والعسكرية الدولية والتطورات والتحولات الاقتصادية والسياسية فى الاتحاد السوفييتى وبلدان اوربا الشرقية سيجعل من اسواق واقتصادات هذه المنطقة مراكز جذب للتغلغل الاقتصادى الغربى عن طريق شركاته المتعددة الجنسية ومصارفه واستثماراته واسواقه المالية وانماط استهلاكه .

٦ – ان صح هذا التحليل فان هذا سيعنى ان اهتمام الولايات المتحدة والمجموعة الاوروبية واليابان سيتحول من العالم الثالث الى شرق اوروبا وبدون ان يعنى هذا ابدا عدم اهتمام البلدان الرأسمالية بموارد العالم الثالث خصوصا النفط . وبالامكان القول فى هذا الصدد ان رغبة الغرب وحاجته الى اسواق وموارد العالم الثالث سيدفعه الى التهديد باستخدام القوة أو استخدامها فعلا لاستمرار تعزيز وجوده فى العالم الثالث واحكام سيطرته واستمرار هذه السيطرة على موارد العالم الثالث . وبعبارة اخرى ان اهداف

الاستراتيجية الغربية خلال النصف الثانى من هذا القرن والتى كانت موجهة بالدرجة الاولى نحو الاتحاد السوفييتى واوربا الشرقية ستتحول الى الجنوب .

٧ – لا اعتقد ان بالامكان التحدث عن النظام الدولى الجديد دون الاشارة الى التغييرات السياسية والاقتصادية التاريخية فى الاتحاد السوفييتى ودول اوروبا الشرقية واقصد بذلك الانفتاح الديموقراطى والتعددية الحزبية والاصلاحات السياسية الاخرى والتى ولاشك ستحدث اثارا على الكثير من أنظمة ووسائل الحكم فى العالم الثالث .

الانعكاسات على العالم العربى

يتميز العالم العربى عن اية منطقة اخرى فى العالم الثالث بأهمية خاصة ناجمة عن احتوائه على معظم احتياطى النفط فى العالم ، هذا بالاضافة الى ان هناك اختلالا كبيرا بين توزيع موارد النفط وتركيز السكان ، اذ ان معظم النفط – انتاجا واحتياطيا – يتركز فى دول الخليج والمملكة العربية السعودية حيث يبلغ عدد السكان بين ٥٪ و١٠٪ من سكان العالم العربى .

ان الطفرة الهائلة فى ايرادات النفط والتى نجمت عن ثورة اسعار النفط فى ظروف حرب تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٣ غيّرت الكثير من موازين القوى السياسية والاقتصادية لصالح دول النفط ، وعمقت الفجوة الاقتصادية بين هذه الدول من جهة والدول العربية الاخرى غير المنتجة للنفط . ان هذا التحول فى توزيع الدخل بين البلدان العربية جعل النظام العربى خاضعا لارادة دول النفط خصوصا لو اخذنا بنظر الاعتبار المساعدات المالية التى قامت دول النفط بتقديمها الى الدول الاخرى ، بالاضافة الى تحويلات العاملين فى بلدان النفط الى بلدان المنشأ – مصر ، السودان ، الاردن ، الاراضى المحتلة ، سوريا ، لبنان واليمن .

ومن ظواهر حقبة النفط ان أنماط الاستهلاك فى بلدان غير النفط اخذت شكلا متصاعدا لا يتناسب مع قدرات الاقتصادات المحلية مما زاد فى استيراداتها من السلع الاستهلاكية الضرورية والكمالية بدرجة زادت معه تبعيتها الاقتصادية

واعتمادها على البلدان المصدرة فى العالم الغربى من جهة ، وزاد من مديونيتها الخارجية من جهة اخرى ، خصوصا وان القطاعات السلعية لم تنم بشكل يتناسب مع انماط الاستهلاك الجديدة .

ان الزيادة فى استيرادات السلع الاستهلاكية صاحبها زيادة اخرى فى استيراد الاسلحة ادت الى زيادة درجة انكشاف العالم العربى على التغيرات التلقائية فى اقتصادات الدول الغربية وعلى سياساتها الهادفة الى التقليل من اعتمادها على النفط العربى .

ومن الضرورة الاشارة فى هذا الصدد الى ان زيادة اسعار النفط وايراداتها دفع دول النفط الى استثمار فوائضها المالية فى الاسواق المالية الغربية ، مما ادى الى ازدياد اندماجها المالى والمصرفى والاستثمارى وعمق وشدد من تبعيتها الاقتصادية والسياسية والثقافية والتقنية ، هذا بالاضافة الى تفاقم التبعية الغذائية للعالم العربى ككل .

ومن مظاهر النظام العربى فى حقبة النفط انحسار اهمية شعارات القومية العربية فى الوحدة وتصاعد اهمية القطر والدولة وتزايد وتعدد اساليب القمع الداخلى وانعدام المعارضة ومعالم الديمواقراطية .

واخيرا وليس آخرا فان حقبة النفط انتهت بعقد اتفاقيات كامب ديفيد وحرب الخليج وغزو اسرائيل للبنان .

النظام الدولى الجديد ومستقبل العالم العربى

ان وجود النفط فى العالم العربى وكونه مادة اولية استراتيجية للاقتصاد الدولى سيجعل العالم العربى هدفا لضغوط سياسية وعسكرية فى الغرب والرامية الى استمرار سيطرته على هذا المورد الحيوى . كما وان انسحاب الاتحاد السوفييتى من الساحة الدولية سيترك البلدان العربية معرضة لهذه الضغوط ومواجهة اياها وحدها

بدون مساعدة او سند من اية جهة اخرى . كما وان التقارب الملحوظ بين الاتحاد السوفييتى واسرائيل سيزيد من تعنت اسرائيل وشراستها واعتدائها خصوصا وان الدول العربية سوف لا يكون لها ما يجمعها من اهداف سياسية موحدة ، وان التفاوت الاقتصادى بين دول النفط والدول الاخرى سيزيد من تعقيد وتعميق الخلافات بين هذه الدول ، خصوصا فى وقت تتزايد فيه مديونية النفط فى وقت تتعاظم فيه ثروات دول النفط المودعة فى اقتصادات الدول الصناعية ، علما بان ما ستتعرض له المنطقة من ضغوط وتهديدات بسبب النفط وجوانبه الاستراتيجية والسياسية سيعرض المنطقة كلها وكل شعوبها الى مخاطر جسيمة . وان ما حدث مؤخرا من تطورات خطيرة نتيجة الاجتياح العراق للكويت هو خير مؤشر لما تتعرض وستتعرض له المنطقة من مخاطر تؤثر على مستقبل الامة العربية ومصيرها .

ويكفى بهذا الصدد ان نشير الى ما صرح به الرئيس الامريكى جورج بوش حول مخططات حكومته بما يتعلق بالنظام الدولى الجديد فى خطابه امام الكونجرس الامريكى فى ١١أيلول/سبتمبر فى اطار سياسة حكومته نحو ازمة الخليج . اذ بعد ان ادرج الرئيس بوش اربعة اهداف لسياسته :

١ – انسحاب العراق من الكويت .
٢ – اعادة حكومة الكويت .
٣ – أمن واستقرار الخليج .
٤ – حماية المواطنين الامريكيين فى الخارج .

استطرد بتوضيح هدف خامس لسياسته عندما قال اننا نقف اليوم أمام فرصة فريدة وغير اعتيادية حيث ان ازمة الخليج على خطورتها قدمت فرصة نادرة للتحرك نحو بناء نظام دولى جديد بقيادة الولايات المتحدة .

وفى ذات الوقت وصف وزير الخارجية الامريكى جيمس بيكر فى شهادته امام الكونجرس الامريكى الدور المركزى والقيادى للولايات المتحدة فى النظام الدولى الجديد بأن استراتيجية حكومته هى ان تقود الولايات المتحدة حلفا دوليا

سياسيا لعزل العراق اقتصاديا وعسكريا وسياسيا ، اذ ان الولايات المتحدة مازالت هى امله الوحيد الذى يملك الاليات السياسية والعسكرية والاقتصادية اللازمة لتحقيق رادع ناجح من قبل المجموعة الدولية وان الولايات المتحدة وحدها لقادرة على تقرير شكل النظام الدولى .

مستقبل العالم العربى

ان شكل ومضمون مستقبل العالم العربى سيتأثر بثلاث مجموعات من القوى والعوامل . المجموعة الاولى تتألف من المتغيرات الدولية التى تعرضت لها الاقسام الاولى من هذه الورقة . اذ ان هذه المتغيرات والتى ستكون لها ديناميكيتها الخاصة ستؤثر على التطورات التى ستجرى فى المنطقة العربية خصوصا علاقة المنطقة بالنظام الدولى .

المجموعة الثانية ستعتمد الى درجة كبيرة على مستقبل ازمة الخليج الراهنة وطريقة حلها وعلاقة كل بلد بالولايات المتحدة عسكريا وسياسيا واقتصاديا .

المجموعة الثالثة من القوى تتألف من انماط علاقات البلدان العربية البينية واهمها التعايش السلمى بين هذه البلدان وامكانات التضامن السياسى والتكامل الاقتصادى . ويأتى فى مقدمة هذه الانماط نظام اقتصادى عربى جديد يهدف الى مشاركة عادلة فى الدخول والثروات بين دول النفط ودول غير النفط .

واخيرا وليس آخرا ان مستقبل اى نظام عربى سيعتمد ولاشك بالدرجة الاولى على الانفتاح السياسى فى كل بلد عربى وادخال الديموقراطية واحترام حقوق الانسان اذ لامفر من ادخال هذه التغييرات الجذرية ان اردنا للشعب العربى ان يستثمر طاقاته وموارده فى مستقبل متقدم وآمن .

المحور الثانى

حالة الديمقراطية فى الوطن العربى

نهاد سالم
محمد فائق

معالم وآليات الأنظمة الشمولية السائدة فى الوطن العربى

نهاد سالم

« الاستبداد يلعب دورا رئيسيا فى انحطاط وفناء الدول » .

ابن خلدون

«الظلم مؤذن بفساد العمران» .

خير الدين التونسى

النظرة السريعة إلى الخلفية التاريخية المشتركة لدول الوطن العربى ، بل لدول العالم الثالث عامة ، تكفى للكشف عن قواسم مشتركة وظروف متشابهة لعبت كلها دورا فى تشكيل انظمة الحكم فيها ومنها : الاستعمار – والهيمنة الاجنبية فالتخلف .

ولقد واكب كفاح الشعوب ضد الاستعمار فى فترة ما بين الحربين وبعدهما فكر ينادى بالحريات وبالديمقراطية فبرز الفكر الاسلامى الاصلاحى المستند إلى أن الأمة مصدر السلطات فهى اذن لا تجتمع على ضلال ونادى رواده بحلول اسلامية منها الشورى والعقد والحل والعدل والانصاف . كما ظهر رواد تقديم المفاهيم الغربية للحريات والديمقراطية يطالبون بالدساتير والاحزاب ومنهم من ينادى بالديمقراطية فى ظل الاشتراكية ومنهم من ينادى بها فى ظل نظام رأسمالى .

وما ان تحقق التحرر والاستقلال لغالبية بلدان العالم الثالث حتى تولت السلطة فى الكثير منها قيادات اما فردية عملاقة ومؤثرة (charis matic) غالبا ما كانت هى التى قادت النضال من اجل الاستقلال او حكومات فرضها الاستعمار .

ولم تلتزم هذه القيادات لا بالديمقراطية ولا بالليبرالية التعددية خوفا من ان

تؤدى تلك التعددية الى تكريس الانقسامات الاجتماعية الداخلية التى شجعها وأججها الاستعمار ، سواء كانت تلك الانقسامات قبلية أو طائفية أو اثنية أو غيرها . كما اعلنت جُلّ هذه القيادات بان شغلها الشاغل هو بناء مؤسسات الدولة والخروج من دائرة التخلف واللحاق بركب التنمية حضارة وتصنيعا وكانت تلك الاسباب ذريعتها فى عدم قبول التعددية وعدم قبول الممارسات الديمقراطية .

ماذا عن شعوب العالم الثالث ؟ هل كان بامكانها تحقيق الديمقراطية ؟ وهل يمكن للديمقراطية ان تنشأ فى غياب هياكل اقتصادية اجتماعية معينة منها معدلات مقبولة للتعليم والتحضر والوعى الاجتماعى ومنها البناء الطبقى المفتوح ووسائل الاعلام والجمعيات التطوعية ؟

ويبدو ان الاجابة بالنفى . فقد توانت شعوبنا بداية عن المطالبة بحقوقها الديمقراطية بسبب ضعف مستويات التعليم وكذلك لأنها شعوب لم تتح لها فرصة ممارسة الديمقراطية فى ظل الاستعمار . فانتشر الاستبداد وقامت انظمة سلطوية عجزت فى معظم الحالات عن الاستجابة لمطالب شعوبها وفشلت فى مواجهة التحديات وقضت على المد الشعبى الذى فجر الكفاح ضد الاستعمار لعدة سنوات . كما فشلت تلك الانظمة باشكالها المختلفة ، من حزب سياسى واحد إلى مجالس عسكرية ، عن تحقيق التنمية لظروف عدة ليس هذا بمجال بحثها . كذلك عجزت فى الوطن العربى عن مواجهة العدوانية الاسرائيلية ولم تنجح هى الاخرى فى تحقيق معدلات التنمية التى كانت تريدها والتى وعدت بها . فأصبحت مقيدة الارادة السياسية تابعة تعتمد على الغير فى الغذاء وفى السلاح وبالتالى فى كل ما يتعلق بأمنها .

وبدلا من ان تلجأ للديمقراطية والتعددية ازدادت تشددا واستبدادا ولجأت إلى مزيد من المركزية فى بناء اجهزة الدولة ومنها من لجأ إلى دمج السلطة التشريعية والتنفيذية وتحجيم السلطة القضائية . ووصل الكثير منها الى ذروة التقدم فى اجهزة القمع والارهاب لإسكات شعوبها ومنعها من الاحتجاج على فشل الأنظمة فى

الاستجابة للمطالب الاساسية .

واسفرت هذه السياسات عن مجتمعات فقيرة متخلفة ، تلهث جماهيرها لإشباع حاجاتها اليومية وترضخ لكل ديماجوجية تعدها بتسهيل امورها . مما شجع الانظمة على الدخول فى مرحلة رفع الشعارات لتسكت بها بعض اصوات الاحتجاج والمطالبة التى بدأت ترتفع مع نمو طبقات عمالية وطبقات وسطى وتشابهت الشعارات فى غالبية دول الوطن العربى لتسكت الجماهير ، منها شعارات الاستعداد للمعركة الكبرى ضد اسرائيل والمعركة الكبرى من اجل التنمية والمعركة الكبرى من اجل الوحدة العربية والمعركة الكبرى من اجل التصدى للتغلغل الاجنبى او للغزو الاجنبى . وبالطبع « لا صوت يعلو فوق صوت المعركة » و « لنعلق الديمقراطية حتى تنتهى المعركة » بينما الشرط الأساسى للانتصار فى المعركة ، اى معركة ، كان ولايزال سيادة الديمقراطية واحترام حقوق الانسان حتى يشارك فى المعركة مشاركة فعلية وحتى لاتقتصر المعركة على قلة تتحكم فى مقدرات جحافل من الجياع .

وجاءت الستينات وبعدها السبعينات وشهدت رغم كل ما تقدم بعض السياسات الاجتماعية والتوزيعية الاكثر عدالة وان استمر اختلال العدالة فى توزيع الثروة ، وهو اختلال يواكبه دائما غياب العدالة فى توزيع السلطة ومع ظهور بعض العدالة فى السياسات الاجتماعية ، بدأت الاصوات ترتفع مطالبة بالديمقراطية كشكل لنظام الحكم وكطبيعة للدولة . وتبارى المثقفون العرب فى تعريف مواطنيهم بالديمقراطية باعتبارها مبدأ المساواة بين المواطنين ، وبالاشكال الاجرائية لتطبيق هذا المبدأ بغية التوصل الى دولة تقوم شرعيتها على احترام مبدأ الاغلبية وكثرت الكتابات عن تاريخ الديمقراطية وأصل الليبرالية وظهورهما فى المجتمعات الغربية الرأسمالية . ومع ذلك فان شكل الدولة ومؤسساتها فى الوطن العربى ، ملكية كانت تلك الدولة أم جمهورية ، ظل محتفظا بسماته السلطوية الشمولية . فهى سلطات تفتقر الى الشرعية والى البنيات الضرورية لممارسة الديمقراطية بمعنى

المشاركة فى القرار السياسى .

وازداد الموقف تفاقما بعد فشل الناصرية وتحول الوطن العربى الى جزر تتسم بالتفتت والتراجع الى الخلف وتفوقت القوى الرجعية وازدادت تبعية الوطن العربى . وزاد من تفاقم الموقف فى السنوات الاخيرة أزمة النظام الاشتراكى .

والديمقراطية ليست الحرية ولا هى المساواة وانما هى ما يحقق الحرية والمساواة . هى تنظيم السلطة حسب قانون تجمع عليه الأغلبية لاتفاقه مع مفاهيمها واهدافها . تنظيم يتيح تداول السلطة بين الأطراف الاجتماعية بدون عنف ويسمح بممارسة تلك السلطة ضمن قانون . ولا يوجد هدف اجتماعى او قضية ايا كانت من المتصور ان تستخدم لتبرير اهدار هذه الحقوق . فالانسان هو هدف اى تغيير واداة كل تغيير . والاقرار بالتعددية فى التنظيم السياسى والاجتماعى شرط اساسى لاستقرار المجتمع وكفاءته . فالمواطن كفرد ضعيف ازاء الدولة ولا يستمد قوته الا من الانضمام الى جمعيات وهيئات لا تكفلها سوى التعددية فى التنظيم السياسى .

لقد تحمل الشعب العربى كثيرا من المعاناة باسم الوقوف أمام العدو الخارجى وباسم تحرير الثروة القومية وباسم سلسلة لا نهاية لها من « المعارك » وكانت النتيجة استمرار القهر الداخلى وازدياد التبعية للخارج . وآن الاوان لنظام عربى جديد يقوم على اساس اشباع الحاجات الأساسية واحترام حقوق الانسان ، مجتمع مدنى قوامه التعددية السياسية والفكرية وتداول السلطة على اساس انتخابات حرة ودورية . نظام يعمل على تحقيق هدف الوحدة العربية من منطلق ارادة شعبية وعن طريق الاستفتاء الحر . نظام يسعى الى توزيع الثروة توزيعا عادلا داخل كل قطر وبين الاقطار العربية فى اطار تكاملى .

حالة الديمقراطية فى الوطن العربى

محمد فائق
أمين عام المنظمة العربية لحقوق الإنسان

ترتبط الديمقراطية بقضية حقوق الانسان ارتباطا وثيقا . فإحترام حقوق الانسان يؤدى إلى تعزيز الديمقراطية – كما أن الالتزام بالديمقراطية الحقيقية يؤدى بالضرورة إلى الاحترام الكامل لحقوق الانسان .

وعندما نتحدث عن الديمقراطيه ، فقد نختلف فى تعريفها أو تحديد معالمها لاختلاف النظرة إليها ولاتساع هذا المعنى الذى يمكن تشبيهه بكلمة السعادة التى لا نستطيع تحديد معالمها ، ولكننا نستطيع بكل تأكيد أن ندرك غيابها . وليس أدل على ذلك مما عرفناه فى معظم الدول التى كانت تضع كلمة الديمقراطية ضمن اسمها لتأكيد اهتمامها بهذا الجانب مثل جمهورية ..... الديمقراطية . بينما كانت هذه الدول فى معظم الأحوال هى أبعد الدول عن الديمقراطية .

وقد أصبح أهم معيار لقياس مدى ديمقراطية أى نظام أو مجتمع هو مدى احترام هذا النظام أو المجتمع لحقوق الانسان .

فحقوق الانسان أصبحت أشياء محددة ملموسة نستطيع أن نعرف مدى الالتزام بها . حيث أصبحت هناك آليات خاصة بالنهوض بها ومتابعتها بالأمم المتحدة تتمثل فى الاتفاقات والضمانات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان والتى تنبثق جميعها من الاعلان العالمى لحقوق الانسان . والمفروض أن ينعكس ذلك كله فى الدساتير المختلفة للدول ثم التشريعات ويقاس احترام حقوق الانسان بمدى تطابق هذه الدساتير والتشريعات مع الاتفاقيات الدولية الخاصة بالأمم المتحدة والمتعلقة بحقوق الانسان ومدى تطابق ذلك كله فى الممارسة الفعلية .

وقد كانت النماذج الأولى لممارسة الديمقراطية فى الأقطار العربية متأثرة الى حد بعيد بالعقيدة الليبرالية الكلاسيكية من جهة وبالتوازنات التى أقامتها السلطات

الاستعمارية المباشرة أو غير المباشرة من جهة أخرى .

ولكن هذه الديمقراطيات سرعان ما تحولت الى واجهات شكلية لغياب الأرضية الفكرية والاجتماعية التى تساند هذه الأوضاع . وضمت هذه الواجهات الشكلية نخبا ارستقراطية تتداول السلطة بين أعضائها ولا تتيح توسيع قاعدة الممارسات السياسية الشعبية إلا نادراً . ومع نمو الطبقة المتوسطة بسرعة بعد الاستقلال ، لم تستطع هذه الأنماط الديمقراطية الأولى أن تقاوم طويلا ، وتهاوت بسرعة تحت ضربات القوى الاجتماعية الجديدة وتسلمت المؤسسات الفكرية مقاليد الأمور . ونشأت منذ ذلك الوقت أنظمة الحزب الواحد الصريحة فى بعض الأقطار والمغطاة بواجهة شكلية فى أقطار أخرى تحت مسميات مختلفة مثلما عرف بالحزب القائد وصيغ أخرى تنتهى بوجود النظام الشمولى .

وقد أيدت الجماهير هذا التطور باعتباره انقاذا لها من قوى الرجعية التى تقف فى وجه التقدم والتطور السياسى فى هذا الوقت .

ولكن فى مواجهة التحديات الداخلية والخارجية العديدة التى واجهتها حكومات ما بعد الاستقلال أبقت هذه الحكومات على معظم القوانين والأساليب المقيدة للحريات التى أدخلها الاستعمار بل وغلظت من هذه القيود فى بعض الأقطار وفرضت حالة الطوارىء وسادت القوانين الاستثنائية وتعودت الأنظمة فى بعض البلاد على اسلوب القمع والقهر بأقسى مما كان موجودا أثناء الاستعمار وفشل معظمها فى تحقيق الأمن كما فشل فى تحقيق التنمية .

تغيرت نظرة الجماهير بطبيعة الحال الى هذه الأنظمة الشمولية بعد أن فشلت فى تحقيق أمانيها . فلم تحقق الحماية الخارجية ، وتعثر النمو الاقتصادى وتعثر الاندماج القومى وانهار بصفة عامة المشروع التقدمى العربى . ثم جاءت التحولات الخطيرة فى الاتحاد السوفييتى وأوروبا الشرقية لتكشف عن أزمة النظام الشمولى وأصبحت آليات الحزب الواحد ترمز الى العنف واغتصاب السلطة ورفض

المشاركة والتداول الطبيعى للسلطة . وبقدر ما تبتعد السلطة عن الديمقراطية بقدر ما تظهر الحاجة لحقوق الانسان والدفاع عنها . فارتفعت المطالبة باحترام حقوق الانسان والديمقراطية فى الوطن العربى وأصبحت التعددية السياسية ـــ حاليا ـــ مطلبا جماهيريا يكاد يكون كاسحا . وفى هذا الجو العام انتعشت حركة حقوق الانسان فى الوطن العربى ، فظهرت التعبيرات التنظيمية لهذه الحركة التى كان من الصعب أن تحدث من قبل . ظهر بعض هذه التغيرات فى شكل لجان وجمعيات ومنظمات كان على رأسها منظمتنا ـــ المنظمة العربية لحقوق الانسان ـــ التى امتدت الآن فى كل الوطن العربى . ونعرف جميعا المصاعب التى قابلتها ومن بينها أن كل الدول العربية رفضت عام ١٩٨٣ أن يعقد على أرضها اجتماع يناقش الديمقراطية وحقوق الانسان الأمر الذى دفعنا الى عقد مؤتمرنا التأسيسى فى ليماسول بقبرص خارج أرض الوطن .

ولكى أعود للحديث عن حالة الديمقراطية فى الوطن العربى فلن أجد أصدق من العرض الذى تفضل به الأخ الأستاذ أديب الجادر فى عرضه أمس والذى ركز فيه على حالة حقوق الانسان فى الوطن العربى ، ولا أريد أن أكرر ما قاله الأستاذ أديب ولكننى أود أن أضع بعض الاضافات البسيطة :

ان قضية الديمقراطية ، ومن قبل أزمة الخليج التى نعيشها الآن بعد الغزو العراقى للكويت ثم السرعة المذهلة التى أتت بها القوات الأجنبية وعلى رأسها قوات الولايات المتحدة الأمريكية لتعيد سيطرتها على مقدراتنا وعلى بترول المنطقة ، الأمر الذى جعلنا نعيش أزمة ربما تكون أخطر أزمة واجهها العرب فى تاريخهم على الاطلاق لم يعد المهدد فيها الشعب الكويتى وحده الذى سلب حقه فى تقرير المصير باعلان العراق ضمه واعتبار الكويت المحافظة التاسعة عشر ، أو الشعب العراقى الذى يشهد الآن حملة تجويع يعانى منها الشيوخ والأطفال والمرضى والعجائز وانما تعانى منها الأمة العربية كلها التى أصبحت مهددة فى ثرواتها ومقدراتها التى تستنزف بشكل مذهل ومهددة فى مصيرها وفى امكانية لحاقها بالعصر وأن تأخذ

مكانها فى المجتمع الدولى الجديد الذى تتشكل ملامحه الآن . وفى نظامها العربى الذى فضحته الأزمة وكشفته مغامرة غير محسوبة .

قبل هذه الأزمة كانت المتغيرات الدولية وما حدث فى أوروبا الشرقية مع التطور الخطير الذى يشهده عالمنا بفعل ثورة التكنولوجيا ووسائل الاتصال وغيرها من ملامح العصر الجديد التى بدأت فى الظهور ، كانت قضية الديمقراطية تتصدر الاهتمام الشعبى وكان لابد للأحداث التى تمر من حولنا أن تتفاعل مع التطورات التى كانت تطرح بدورها ارهاصات واقع جديد فى المنطقة العربية .

كانت القضية مطروحة على أربعة مستويات .

★ مستوى الأقطار التى كانت تأخذ تاريخيا بالديمقراطية منذ فترة طويلة مثل مصر والمغرب وتونس .

★ ومستوى الأقطار التى كانت تشهد تحولات إثر صراعات عاصفة مثل الأردن والجزائر واليمن .

★ ومستوى الأقطار التى وصلت فيها النخبة الحاكمة نفسها الى تعذر استمرارها فى الحكم دون اجراء تعديلات على الصيغة القائمة مثل العراق والصومال .

★ أما المستوى الرابع والأخير فكان يسود بين الأقطار الخليجية . وكان يتراوح بين نموذج يستبعد الديمقراطية تماما من قاموسه السياسى ـــ تاريخيا ـــ مثل السعودية أو يقاومها بضراوة مثلما هو عليه الحال فى البحرين والكويت ، وانضم الى هذا النموذج ـــ للأسف ـــ السودان بعد انقلاب يونيو / حزيران .

وكان هاجس الفكر السياسى العربى ازاء قضية الديمقراطية فى هذه المرحلة يتمحور حول أمرين هما مدى جدوى ، ومدى جدية الصيغة المطروحة لتحقيق الديمقراطية بالشكل المطروحة به .

أما هاجس الجدوى فكان يتأتى من خبرة التطورات والترتيبات التى طرحتها بلدان المستوى الأول لتحقيق الديمقراطية ففى تونس كانت الترتيبات التى وضعتها الحكومة التونسية بما فى ذلك النظم الانتخابية . قد أسفرت عن مجلس نيابى يستأثر به الحزب الحاكم كلية .

وفى مصر كانت خبرة التجربة قد أسفرت عن واقع فريد من نوعه استأثر فيه الحزب الحاكم بمعظم مقاعد مجلس الشعب ورفض الانصياع الى قائمة طويلة من الأحكام القضائية تبطل عضوية عديد من أعضاء المجلس وتثبت عضوية آخرين قضت المحاكم بأحقيتهم فى هذه المقاعد بدعوى أن المجلس سيد نفسه فى نظام يأخذ بالفصل بين السلطات . ولم يكن هذا غريبا على مجلس قام على قانون مطعون فى دستوريته .

أما هاجس الجدية فكان ينبع من طرح القضية من جانب نظم لم تقدم دليلا كافيا على نيتها فى نبذ الأساليب التى اعتادتها للحكم أو ملاءمة البنية السياسية الداخلية اللازمة للتغيير . فيما يحيط بدعواها ازاء التغيير علامات استفهام كثيرة حول الشروط التى تضعها لهذا التغيير والممارسات التى تتمسك بها . وكان النموذج البارز فى هذا الصدد هو العراق الذى طرح التعددية السياسية كثيرا فى مشروع الدستور . والصومال بالمثل . كلاهما لم يظهر الجدية ، وكلاهما استمر فى ممارسات بعيدة كل البعد عن صيغ الممارسات المأمولة .

وفضلا عن هذين النموذجين كانت هناك مخاوف عديدة كرستها التطورات السياسية فى عدد من البلدان العربية . منها خبرة السودان السلبية والتى كانت تثير التساؤل حول مصير الديمقراطية . فبعد تضحيات جسيمة قدمها الشعب السودانى مرتين فى قرابة العقد الواحد انتهت بوثوب الجيش للسلطة مرة أخرى ، وأفضت الى نتائج مدمرة ليس فقط لقضية الديمقراطية بل لقضايا الوحدة الوطنية والتنمية . ومنها التجربة اللبنانية التى أفضت الى الفوضى والصراعات الطائفية .

وأخيرا كانت هناك هواجس من لون جديد ربما أملاها التنافس بين القوى السياسية . فيما وقر فى أذهان البعض أن الديمقراطية ربما تستبعد لونا من التنظيمات السياسية . وما كان الجدل الذى ثار حول النسبة التى حصل عليها الاسلاميون فى المجالس النيابية فى الأردن والبلدية فى الجزائر سوى النموذج البارز فى هذا المجال — والسؤال هنا — وبغض النظر عن أى شيء آخر — هل الديمقراطية للجميع وبالجميع أم أن الفرق السياسية العربية لديها مبررات تختلف عما تسوقه النظم العربية لاستبعاد فريق دون آخر .

ثم كانت هناك مخاوف فض الارتباط بين قضية الديمقراطية والقضية الاجتماعية ، فبعد سلسلة من الانتكاسات التى تعرضت لها النظم العربية الآخذة بشكل من أشكال عدالة التوزيع وما انتهت اليه من تعديلات جذرية فى سياساتها تجاه قضية التوزيع . ثم ما صاحب ذلك من تراجعات فكرية وسياسية عميقة انتهت بالربط فى الأذهان — خطأ — بين قضية العدالة الاجتماعية والنظم الشمولية . حدثت نكسة واضحة وأصبحت الديمقراطية وكأنها نقيض لحلم المشاركة الشعبية .

فى هذا الاطار المشحون بالصراعات والاحتمالات نشبت أزمة الخليج كواحدة من المتغيرات الدولية والعربية العاصفة . فكيف كان تأثيرها على القضية التى نتصدى لها — قضية الديمقراطية فى الوطن العربى ؟

لايحتاج المرء لكثير من التأمل لاستخلاص أن القضية تراجعت إلى أدنى سلم الأولويات بعد الهموم العاصفة التى أثارها غزو الكويت ، وآثار الحصار الاقتصادى على الشعب العراقى ، وقضايا العمالة العربية ، والنزوح والطرد الذى شمل مئات الآلاف من العاملين العرب . وتأثير الأزمة على حق التنمية فى العديد من بلدان الوطن العربى ، وأصبح خطر الحرب الجاثم على صدر الأمة العربية هو الأسبقية الأولى — بالطبع — على سلم الاهتمامات الشعبية العربية .

على أية حال فان ما يتعين استخلاصه من هذه المحنة هو أن أزمة الخليج بقدر ما أجرت من تغييرات فى سلم الاهتمامات العربية قد أثبتت أن الحاجة للديمقراطية وللمؤسسات الوطنية أكثر الحاحا من أى وقت مضى، فلو أن فى العراق نظاما قائما على المؤسسات لكان بوسعه أن يناقش مرتين قبل أن يقدم على خطأ جسيم كذلك الذى وقع ، ووضعه فى مواجهة العالم أجمع . ولأول مرة . وهو أمر لم يسبق أن حدث من قبل . ولو كانت مؤسساته وقعت فى مثل هذا الخطأ لكان بوسعها دون مغامرة كبرى على مستقبل النظام أن تراجع الموقف وتصحح الخيارات فى ضوء ما وصلت اليه الأمور .

ولو أن هناك ديمقراطية فى الكويت لما أوصلت الأزمة مع العراق الى المستوى الذى بلغته ، ولما احتاج نظامها أن يخرج من عباءته لجنة لحقوق الانسان لحشد التأييد الشعبى كما يفعل الآن ولكانت لجانه الجادة تقوم بعملها الجاد .

أيها الأخوة

هذه بعض الخواطر الملحة أردت أن أضعها بين أيديكم فى إطار هذه الندوة .

المحور الثالث

تجارب قطرية
على طريق الإصلاح الديمقراطى

ليلى عبد الحميد شرف
د . محمد عبد الملك المتوكل

آفاق الديمقراطية فى الوطن العربى

تجربة الأردن

ليلى عبد الحميد شرف

عضو مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان

فى نيسان/ابريل ١٩٨٩ شهد الاردن تفجرات شعبية لم يعرفها من قبل ، ليس من حيث حجمها واتساعها وقوتها ، بل من حيث نوعيتها .

فقد عرف الاردن فى الماضى تفجرات كانت اعمق واوسع واقوى ، ولكنها كلها كانت تفجرات سياسية سببها القلق القومى ، والاحباط الوحدوى وهزيمة فلسطين وما نتج عنها من خلل فى المسيرة العربية الجماعية . وكانت مسارحها فى الاكثر المدن الكبيرة .

اما احداث ١٩٨٩ فقد كانت اسبابها اقتصادية داخلية ، وكان مسرحها مناطق الداخل التى تشكل العصب الحساس للدولة وقاعدتها الاساسية . وقد كانت مطالبها مشروعة لا يمكن ان ينكرها أحد ولا ان يعتبر قمعها مبررا . لذلك وجدنا ان عددا كبيرا من الباحثين يعزو التجاوب السريع للسلطة مع هذه الأحداث لهذه النوعية المختلفة التى ذكرنا .

ولكن ، ومع اتفاق **الجزئى** مع هذا التقييم فاننى ازعم ان هذه الاحداث وان كانت هامة وجدية الا انها لم تكن خطيرة او مهددة اذا صح التعبير . بمعنى انها لم تكن تستدعى بالضرورة التغيير التحولى الجذرى الهام الذى حدث على اثرها ، لو لم تكن هناك قناعة اساسية سابقة – وان كانت لاتزال راقدة حتى ذلك الحين – عند القيادة العليا للاردن . واعنى بالتغيير التحولى الجذرى العودة الجدية **والشاملة** الى الديمقراطية والسعى الى سد الفراغات التى يمكن ان تعترض المسيرة الديمقراطية الحقيقية .

أقول هذا لأقرر حقيقتين رئيسيتين :

الاولى : هى انه فى فترات تاريخية سابقة ، عندما تعرض الاردن إلى اضطرابات سياسية أشد خطرا على مصيره مما شهده عام ٨٩ ، وكانت المطالبة بالديمقراطية والمشاركة والتغيير السياسى اقوى واكثر تركيزا لم تكن ردة فعل القيادة كما كانت هذه المرة . فقد كانت سمة المنطقة العربية وكثير من دول العالم الثالث والعالم الاشتراكى آنذاك هى صيغة الحزب الواحد او اللاحزب ، والمركزية الشديدة فى التخطيط والقرار والتنفيذ . وعليه فقد كان الخيار الاردنى آنذاك التشدد والبدء بعملية متصاعدة من مصادرة الممارسة الديمقراطية ومواد الدستور شيئا فشيئا ، بدل الخيار الديمقراطى الذى نشهده اليوم .

الحقيقة الثانية هى ان المناخ الدولى العام ، ومناخ المرحلة العربية الحالية كان يؤشر اشارات واضحة ، وملموسة إلى التوجه الديمقراطى الذى كنا قد بدأنا نرى له ملامح واضحة وقد كان لذلك اثره العميق فى الخيار الديمقراطى هذه المرة . وان القيادة العليا فى الاردن عندما انحازت إلى الخيار الديمقراطى كانت تضع المسار الجديد فى اطاره التاريخى والدولى وليس فى الاطار المحلى او القطرى وحده .

وقد وعت القيادة الاردنية فى قرارها الحاسم ان المسار العالمى نحو الديمقراطية لا رجعة عنه وانه سيتعمق ، ويتسع انتشاره ويقوى ليصبح سمة القرن القادم .

من هنا ، فانا لا اتفق مع الذين شكوا – وقد كانوا كثرا – والذين لايزالون يشكون فى ان المرحلة الديمقراطية هى مرحلة مؤقتة حتى يتخطى الاردن صعوباته الاقتصادية التى كانت جدية وحادة واصبحت الآن خطيرة بفعل ظروف الازمة الحالية فى المنطقة .

ولعل هذا الوعى لمسار الديمقراطية المستقبلى ، المتعاظم ، كان يأخذ بالحسبان اثر التغيرات التى طرأت على الاردن ، بل على العرب جميعا بشكل عام خلال العقود الاربعة الماضية .

هذه التغيرات حملت عوامل ومؤثرات خلقت اجيالا من المواطنين غير تلك التى تعاملت معها الدولة منذ مطلع القرن حتى منتصفه . فقد عمم التعليم واصبح اجباريا ، واقيمت الجامعات (فى الاردن الان اربع جامعات واحدة منها بفرعين عسكرى ومدنى وجامعة اهلية افتتحت ابوابها هذا العام واخرى ستفتتح فى العام القادم) وارسلت البعثات العلمية الى الخارج باعداد كبيرة .

ثم جاء عصر الانفجار الاتصالى سواء فى المواصلات وسرعة التنقل وسهولته او فى المعلومات وتدفقها وسرعة انتشارها ووصولها او امكانية الحصول عليها ، فانتشر الوعى وتعرف المواطنون الى نظم عديدة بديلة للنظم التقليدية التى عاشوا فى ظلها اجتماعيا وسياسيا .

وقد ساعدت البحبوحة الاقتصادية التى هبطت على الوطن العربى منذ مطلع السبعينات ونعم بها المجتمع مدة عقد ونصف العقد على الاستفادة من المجالات الجديدة للمعرفة والسفر والتنقل ، ثم الانتقال الى حالة من الوعى العام ، تطالب بالمزيد من المشاركة فى صنع القرار وفى تنفيذه . واذا كان هذا الوعى قد بقى غير فاعل طوال فترة البحبوحة التى ألهت الناس عن الحياة السياسية المباشرة ، فان انحسار هذه الفترة دون ان تترك بنية تحتية متينة تستطيع ان تحمل عبء الاستمرار فى التنمية ، وهيكلا اقتصاديا ، اجتماعيا ، سياسيا ، ثقافيا ، يستطيع ان يحمل المجتمع الى مراحل جديدة من التطور ، والارث الذى تركته مضاعفات هذه الفترة من اعباء الديون الخارجية والقروض ، كل ذلك ساعد فى تفجير هذا الوعى الكامن فى المجتمع للمطالبة الحثيثة بالمشاركة الفعلية الممأسسة ، والاصرار على الديمقراطية كخيار لمجتمع الحاضر والمستقبل .

وبالمقابل ، وفى ظل المأزق الاقتصادى التنموى الذى وجدت القيادات نفسها فيه ، تحقق الوعى لديها بأن عمليات التنمية سياسيا واقتصاديا وثقافيا ، لا يمكن ان تتم بالتخطيط الفوقى ، وان تنجح بالتطبيق الرسمى وحده ، فيما تقف القوى الشعبية الفاعلة تراقب دون ان توفر لها فرص الاندماج الكلى فى عملية

التنمية والمشاركة الفعلية فيها .

وهكذا فاذا كان توسيع قاعدة المشاركة قد اصبح ضروريا فقد اصبح من الضرورى ايضا ايجاد آلية لذلك وهى الممارسة الديمقراطية . ولابد من الاشارة هنا إلى ان عدم المشاركة الشعبية وغياب الممارسة الديمقراطية قد ادى بمجتمعاتنا الى حالة فقدان القيادة القدرة على استنفار مجتمعاتها من اجل قضايا مصيرية تتطلب ذلك الاستنفار ، او انه ادى بهذه المجتمعات الى حالة يمكن ان تنفجر فيها من الداخل ضد قياداتها اذا ما واجهت مثل هذه القضايا المصيرية . وما الجو الذى يسود الاردن اليوم الا مثلا على ذلك سنعود اليه بعد قليل .

ولابد هنا من التوقف قليلا لنتحدث عن بعد هام من ابعاد نضالنا القومى ، وهو البعد الوحدوى ، الذى ربما كان فى فترة من الفترات احد اسباب غياب الديمقراطية لعدة اسباب اهمها :

١ – الشك المتبادل بين القيادات وقواعدها فى عملية الوحدة : القاعدة تشك فى قناعة القيادة بالوحدة من وجهة نظر مصلحية ، والقيادة تشك فى نوايا القاعدة فى طلب الوحدة ، فكانت الصدامات الداخلية التى عرفناها فى اكثرمن دولة من دولنا العربية .

٢ – ان القواعد الشعبية العربية ضحت بالديمقراطية لقيادات وعدتها بتحقيق امانيها القومية الغالية والوحدة كانت فى طليعتها ، مع استرداد فلسطين طبعا ، وعملية تحقيق الحياة الفضلى .

أما خلال فترة السنوات الثلاث الماضية فقد طفت على السطح بوادر الوعى لأهمية التكامل العربى والعودة الى المسار الوحدوى (هذا قبل ان تفجر الازمة الحالية هذا المسار وتعيدنا الى نقطة الصفر) .

وقد نضج هذا الوعى تجاوبا مع ما يحدث فى العالم من تكتلات اقتصادية وسياسية كبرى بعد ان ثبت ان الدول الصغيرة لا تقدر على النهوض باعباء التطور

الحديث واستيعاب النمو الاقتصادى وحدها . هذا التوجه الوحدوى الجديد التقت فيه القيادة والقاعدة وفيما ولدت عند القاعدة القناعة بان الوحدة الفورية التى جربناها فى اواخر الخمسينات لم تكن السبيل الأنجع للوصول الى الوحدة الدائمة وتفككت عند اول تحد ، ارتاحت القيادة الى هذا التوجه لانه يضع مسار الوحدة فى طريق التطور التدريجى ، ويعطيه صورا غير تلك التى اخذها قبل ثلاثة عقود .

وكذلك ، فقد اقتنعت القاعدة والقيادة معا بأن تحقيق التكامل العربى لايمكن ان يأتى او ان يثبت عبر مستويات القيادة العليا وحدها ، كما حصل فى السابق ، وان الديمقراطية وليس تغييبها هى الطريق لعودة التواصل الشعبى العربى وبناء المؤسسات المشتركة المؤدية للوحدة شيئا فشيئا على قواعد ثابتة شعبيا ورسميا .

كذلك فقد اوصلت حالة الوعى هذه القاعدة العربية العريضة الى القناعة بانها قدمت فى تجربة العقود الاربعة الماضية الديمقراطية قربانا من اجل فلسطين ، ومن اجل التحرر ومن اجل الوحدة العربية ومن اجل التطور ، واصبحت قناعة وجدانها وعقلها معا بعد هذه التجربة الطويلة ان غياب الديمقراطية هو الذى عطل عملية الوحدة واعاق عملية التنمية وعقّد مشكلة التبعية .

لقد عّدل الوجدان العربى اولويات تحقيق امانيه ، فوضع الديمقراطية فى طليعة هذه الأولويات واعتبرها غاية لذاتها وآلية صالحة لتحقيق الامانى القومية الاخرى وقد تجلت هذه الظاهرة العامة الجديدة على المسرح الاردنى بأوسع اشكالها .

والان ، ما هى العناصر الايجابية فى المسيرة الديمقراطية الاردنية :

أولها واهمها الدستور الاردنى ، فهو بخلاف كثير من الدساتير فى الدول العربية أو فى البلاد غير الديمقراطية دستور عصرى جاهز لايحتاج الى المراجعة الجذرية فى المستقبل المنظور ، فهو يضمن التوازن بين سلطات الحكم وينظم

علاقاتها وحدود صلاحياتها ومجالات مسؤوليتها وتحمل تبعات هذه المسؤولية ، وهو يحتوى على الضوابط اللازمة فى آلية اخذ القرار والتشريع وفيه ضمانات للحريات العامة والممارسة السياسية . وربما كان اهم من ذلك كله القناعة الشعبية العامة به وبصلاحيته كضابط للحقوق والواجبات والعلاقات السياسية واصول الحكم . ويؤكد هذا الاجماع ان فترة المعارضة الشديدة وتصاعد حدة الازمة السياسية – الاجتماعية – الاقتصادية منذ منتصف الثمانينات حتى انفجار ١٩٨٩ كانت تتسم بالمطالبة الشعبية الواسعة القاعدة وحتى بالمطالبة الحزبية (وان كانت غير شرعية) بما اصبح يعرف « بتفعيل الدستور » بعد ان علقت اكثر مواده واهمها بسبب الاحكام العرفية التى فرضت على المملكة .

هناك إذن مرجعية قانونية واضحة ومتفق عليها للديمقراطية الاردنية هى المرجعية الدستورية وهذا ما يضعها على الطريق الصحيح ويجنبها الاجتهادات المختلفة التى قد تنشأ عن صراع القوى الذى يبرز عادة عند اول انفراج ديمقراطى بعد غياب او عن وضع دستور ما تحت ضغط المعاناة الانية للمجتمع .

هذا من الناحية القانونية بالاساس ، اما من النواحى الاجرائية ونواحى الممارسة الفعلية ، فقد رفد هذه القاعدة المتينة للمسيرة الديمقراطية الممارسة الرسمية التى اتبعت فى طريق العودة الى الدستورية مما اكسبها مصداقية واسعة وثبت جديتها وقد تمثلت هذه الممارسة بعدد من الظواهر :

اولا : اجراء انتخابات حرة ، نزيهة لم تلطخ بما اعتاد العديد من بلدان العالم الثالث ان ينتظره فى انتخاباته العامة ، وبالرغم من الاعتراض الواسع القاعدة على بعض مواد قانون الانتخابات ، فقد خاض المرشحون الانتخابات بناء عليه مقتنعين بان تعديله سيكون من مسؤولية مجلس النواب عندما يولد ، ولعله من المهم الاشارة هنا الى ان المادة التى كانت محل اجماع الاعتراض والقاضية بحق الحكومة بمنع اى مرشح من خوض الانتخابات اذا رأت ذلك ضروريا ، لم تستعمل وخاض المعركة من شاء ، فزاد ذلك من مصداقية نهج التحول . وقد شملت حرية الانتخابات

حرية التجمع والتخاطب العلنى العام وفتح المجال امام التعبير الحر عن المطالب وانتقاد الممارسات وتحليل للظروف العامة ورفع الشعارات . وكانت الحملة الانتخابية مسرحا هاما للتعبير عما ولدته ضغوط المرحلة السابقة على الحياة السياسية والحريات العامة خاصة فى السنوات الاربع التى سبقت التحول ، وقد اطلقت على تلك المرحلة اسم « مرحلة التطهير » بمفهومه اليونانى Catharsis ولكن تبين فيما بعد اننا كنا كمجتمع بحاجة الى المزيد من التطهير ، فتمت ممارسة ذلك فى المرحلة الثانية التى انتقلنا اليها وهى تحت قبة البرلمان ولمدة الشهرين الأوليين من عمر الدورة النيابية الاولى فى المرحلة الجديدة .

واتسمت الظاهرة الثانية بتخاطب السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية الخطاب الحاسم حول الغاء قانون الدفاع ورفع الاحكام العرفية التى عطلت الدستور . وقد تم حتى الان تجميد هذه الاحكام بانتظار اصدار التشريعات اللازمة لعودة تنظيم الامور العامة بما يتفق واحكام الدستور .

وبناء على قرار التجميد بُدىء برفع الممارسات التى حملتها الاحكام العرفية فأعيدت جوازات السفر التى كانت قد حجزت لما سمى « باسباب امنية » ورفع المنع عن السفر الذى فرض « للاسباب الامنية » ذاتها ورفع الحجر عن توظيف من تطالهم « الاسباب الامنية » .

ولعل الظاهرة الثالثة بدأت عندما اعيد تثبيت قواعد السلطة التشريعية كرقيب ومحاسب ومشرع ومشارك فى صنع القرار ضمن صلاحياته الدستورية كما بُدِىَء بالعمل على اعادة استقلالية القضاء وقوته التقليدية فى الاردن وبذلك يمكن ان توصف هذه المرحلة ببداية عودة التوازن بين السلطات الثلاث بعد ان نمت قوة السلطة التنفيذية عبر ربع القرن الاخير وتعززت بالاحكام العرفية .

ولكن هذه المرحلة لن تكتمل حتى تتم الاجراءات التشريعية والتنظيمية التى تمكن الدولة من الانتقال من الوضع المعلق بين الاحكام العرفية والممارسة

الديمقراطية الى الوضع القانونى الديمقراطى وفق احكام الدستور .

وقد دخل الاردن مرحلة اخرى ، لعلها المرحلة الرابعة من مراحل المسيرة الديمقراطية هى مرحلة الميثاق الوطنى وما سينتج عنها من مأسسة للحياة السياسية الشعبية وعلاقاتها البينية داخل المجال الشعبى من جهة وعلاقاتها بالمؤسسة السياسية الرسمية والدستورية من جهة اخرى .

فالمطلوب من الميثاق هو ان يحدد القواسم المشتركة العظمى للقوى السياسية العاملة على الساحة الاردنية ورسم الاطر العريضة لصورة المجتمع التى ستتحرك داخلها الحياة السياسية والاقتصادية – الاجتماعية والثقافية التربوية فى الاردن الجديد بما يتفق ومبادىء الدستور الاردنى . وسيتبع الميثاق تشكيل الاحزاب السياسية المختلفة على الساحة الاردنية تحكمها احكام الميثاق التى ستنظمها القوانين والتشريعات .

عند ذلك تكون قد اكتملت عملية اعادة البناء الهيكلى للديمقراطية الاردنية ، وتبدأ الممارسة الفعلية للحياة الدستورية .

ولكن تطور شؤون المجتمعات على هذا الشكل المرحلى لا يمكن ان يكون مرسوم الحدود بشكل قطعى لا تتداخل فيه مرحلة مع اخرى ، لذلك فان دخول الاردن مرحلة الميثاق لم يستطع ايقاف القوى السياسية عن حرق المراحل والبدء فى تنظيم انفسها ، بل والاعلان عن تشكيلها قبل انهاء الميثاق وقبل صدور القوانين التى ستنبثق عن مبادئه لتنظيم العمل السياسى على الساحة الاردنية ، وهنا ايضا نعود الى تعامل السلطة الحاكمة مع الديمقراطية اذ لم تتدخل لمنع هذه الظاهرة او تعطيلها ، كما ان الاجتماعات السياسية والندوات والمهرجانات اخذت تنظم وتقام دون اى تدخل من الدولة حتى كدنا نقول ان الزمن يتخطى مرحلة الميثاق بسرعة وان المسألة اصبحت نظرية اكثر مما هى فعلية عملية .

ثم جاءت الازمة المصيرية التى نعيشها ، (أزمة العراق والكويت) ففجرت

العديد من التفاعلات فى جميع انحاء الوطن العربى وبرز على السطح الوعى القومى العربى الشعبى مجددا وبقوة اكثر ونضج اكبر بالرغم مما نراه من الانقسام العربى على مستوى الدول الذى ربما لم نشهد له مثيلا فى تاريخنا الحديث بروحه ونوعيته ومرارته . الا ان التلاحم الشعبى القومى العربى من المغرب الى اليمن – باستثناءات بسيطة ولعلها مؤقتة – هو الظاهرة التى برزت لتؤكد استمرارية الرابطة القومية فى لحمتها وقوتها بل لعلها قد عُززت بالفهم الاعمق لمعنى الهيمنة الغربية وابعادها والاجماع الوجدانى العربى ثم الفعلى لرفض الوقوع تحتها مهما بلغ الثمن .

وقد انعكست هذه الحال على الارض الاردنية وتركت اثرها فى المسيرة الديمقراطية التى لاتزال فى طور الوليد تحاول ان تثبت دعائمها ، فكانت الازمة هذه التحدى الاول الذى نعلم اننا سنواجه مثله الكثير ، فقد بقى الشك فى اذهان الكثيرين بان الديمقراطية فى الاردن قد تتعرض الى نكسة كبيرة عند اول ضغط او اضطراب ، وما لبث الامتحان ان جاء على اصعب ما تكون الامتحانات فماذا كانت النتيجة : نجح الاردن فى الامتحان وانتصرت الديمقراطية بترسيخ قواعدها بتسارع اكبر بكثير مما لو تركت لتتطور فى ظروف طبيعية هادئة : كيف ؟ وماذا حدث ؟

١ – التحام بين الحكم والشعب لم يعرف له الاردن مثيلا من قبل وقد عزز هذا الالتحام ان المأسسة السياسية للقوى الشعبية كانت قد بدأت فلم يعد الالتحام مجرد شعارات فى مهرجانات بل اصبح تفاعلا مؤسسيا بين مؤسسات الدولة ومؤسسات الشعب . وقد عزز هذه الظاهرة الشعور الوطنى العام بالمسيرة المشتركة ووحدة الصف بين القوى السياسية ذاتها وبينها وبين الدولة او النظام كما اصطلح على تسميته .

٢ – وقد نتج عن ذلك انتعاش الحياة السياسية والقومية وتعمق الوعى السياسى وحقن الحياة الاردنية بديناميكية جديدة افتقدتها منذ عقود .

٣ – القبول بتحمل الضغوط السياسية والاقتصادية التى يتعرض لها الاردن

ومحاولات التطويق والاساءة واعتبار المصير مشتركا بين جميع الفئات والمسؤولية جماعية ولا تستغل فئة الاوضاع لحسابها الخاص .

٤ – وهذه نقطة هامة جدا : وتتعلق بالاختلاف فى تقييم الموقف وحلوله بين التوجه الرسمى والتوجه الشعبى . وهنا محك الديمقراطية الحقيقى اذ لا الدولة ضاقت ذرعا بالتوجه الشعبى كما كان يحدث فى السابق لأقل من ذلك بكثير ، ولا الضغط الشعبى لجأ الى التفجر لتغيير الموقف الرسمى بل على العكس تماما ، هنالك تفهم واضح للموقف الرسمى من الأزمة ومن الحلول الممكنة التى يطرحها .

وهذا ما اردت ان اشير اليه عندما ذكرت فى مطلع الحديث عن امكانيات التفجر فى المجتمعات .

٥ – الحرية الصحفية زادت وتعمقت ولم تحاول الدولة توجيهها او التأثير عليها بأى شكل من الاشكال حتى عندما خرجت عن دائرة الاتزان احيانا ، فى حين بقى الاعلام الرسمى المتمثل فى الاذاعة والتليفزيون ووكالة الانباء الاردنية متزنا ، هادئا لم ينحدر الى مستوى المهاترات التى كانت اغراءاتها عظيمة وحافظ على مصداقيته بمعالجة القضايا بصراحة ولكن بهدوء وعلمية .

هذا الامتحان تجاوزته ديمقراطية الاردن العتيدة ، ولكن هنالك مخاطر اخرى وامتحانات قادمة بلاشك خاصة بعد ان تهدأ العاصفة وتضعف المؤثرات الموحّدة الآنية ونعود الى المسار الطبيعى .

علينا اولا ان نطور الصيغة الديمقراطية التى نتعامل معها (لانها لاتزال فى طابعها الغالب وهيكلها العام صيغة الديمقراطية الغربية البحتة التى عرفناها فى الاربعينات) حتى لا تنهار ديمقراطية اليوم كما انهارت فى السابق عند مواجهة التحديات القادمة . وألقى العبء هنا على المفكرين الاجتماعيين لكى يراقبوا ساحات الديمقراطية العربية وممارساتها وثغراتها والخروج بالمعادلة العربية المناسبة

لمجتمعاتنا وإرثنا الحضارى الشامل .

ومن اهم المخاطر على المسار الديمقراطى ان هنالك قوى سياسية فاعلة على الساحة تستعمل الالية الديمقراطية للوصول الى موقع التأثير والقرار وهى تعلن انها لا تؤمن بالديمقراطية او التعددية السياسية ، وربما كان هنالك فئات اخرى على الساحة السياسية تحمل التوجه نفسه ولا تعلن عن ذلك الان للاستفادة من المسار الديمقراطى وقد وقع العرب من قبل فى مطب من يدعو الى الديمقراطية حتى يصل الى الحكم ، فتكون هذه الديمقراطية والتعددية السياسية أول ضحاياه .

وهنالك بالطبع خطر الخشية على المسار الديمقراطى من عدم النضج السياسى فى الممارسة عند القوى العاملة على الساحة ، مما قد يؤدى الى صدامات وتوترات توقع المسار الديمقراطى فى مأزق يخشى معه ان يصبح خيار المجتمع بينه وبين الاستقرار الوطنى فيختار المجتمع الاستقرار ليحمى مصالحه قبل ان تعطى الديمقراطية فرصة التجذر . وهو ما لا يستبعد فى مجتمعات مثل مجتمعاتنا .

وهنالك بعد آخر يجب ان نأخذه بعين الإعتبار ، وهو عزلة الديمقراطية فى الاردن فى بقعة صغيرة داخل بحر من الديكتاتورية والاوطوقراطية غير الراضية بل والمتضايقة من الديمقراطية فى الاردن وما لذلك من اثر فى تدخل هؤلاء الجيران لاحداث الخلل اللازم لتعطيل المسيرة .

والديمقراطية العربية مستهدفة من الخارج ايضا وهى فى هذه المرحلة فى تاريخنا تشكل جزءا من امننا الوطنى والقومى : وقد تكون أول ما يستهدف عندما يستهدف هذا الامن . وقد ثبت ذلك بتضايق الغرب الديمقراطى من نتائج الديمقراطية فى اليمن وتونس والاردن مثلا .

وأخيرا فان الخطر على الديمقراطية الوطنية فى كل قطر من الاقطار التى بدأت تعايشها اليوم هو فى توقف المسار الوحدوى . فاذا انكفأ كل من المجتمعات العربية على نفسه قصر عن بلوغ أمنه الوطنى العسكرى والاقتصادى والثقافى الحضارى واهتزت مفاصل الضعف فيه وتفجر من الداخل .

تجربة اليمن الموحد على طريق الإصلاح الديمقراطى

د . محمد عبد الملك المتوكل
عضو مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان

اليمن واحد من تلك الأقطار التى لعب مناخها الجغرافى دورا بارزا فى تشكيل بنيتها الاقتصادية ، والاجتماعية والسياسية فجبالها العالية وتضاريسها الصعبة شكلت للانسان اليمنى حماية طبيعية ساعدته على المقاومة ضد الغزو الخارجى ، وضد القهر والتسلط من قبل اية حكومة مركزية غاشمة . كما ان تلون مناخ اليمن بين السهل والجبل ، بين الخصب والجدب ، قد حتم الحركة داخل المجتمع بحثا عن المصالح التى قد تتحقق عن طريق السيف ، او عن طريق التعاون والتنسيق ، والتحالف . لقد ساعد هذا الحراك على نمو الاحساس بالروابط بين اجزاء اليمن وعمق الثقافة المشتركة بالرغم من أن دواعى العصبية والامن قد حتمت نشوء مجتمعات صغيرة داخل المجتمع الكبير وهى ما نسميه بمجتمعات القبائل التى أنشأت انظمة خاصة بها فى اطار القبيلة وحدودها . كما اوجدت تقاليد وأعرافا تحترمها فى التعامل بين بعضها البعض فى الحرب والسلم . وعملت هذه الأنظمة القبلية على توزيع العمل بين أفرادها . وحددت المركز الاجتماعى لافرادها على ضوء المهنة التى يمارسونها . فالمحاربون واهل العلم يأتون فى المركز الأول يليهم الزراع والتجار واصحاب الحرف اليدوية ، وقد عرفت هذه القبائل أساليب التحالفات مما مكنها من لعب أدوار بارزة فى بناء الحكومات المركزية ، وفى الإنقضاض عليها .

وفى فترات تاريخية ارتبطت هذه النظم القبلية بأيديولوجيات دينية وناضلت تحت شعاراتها . ومن أبرز هذه الأيديولوجيات المذهب الزيدى الذى كان تأثيره واضحا على أنظمة الحكم فى اليمن خلال فترة زمنية طويلة . وقد تميز المذهب الزيدى بثلاثة اتجاهات تطابقت مع طبيعة النظام القبلى فى اليمن هذه الاتجاهات الثلاثة هى :

١ – حق المواطن فى إختيار حاكمه عن طريق البيعة العامة بعد ترشيح هذا الحاكم من قبل أهل الحل والعقد وبعد اجراء مناظرة علمية بين المرشحين لهذا المنصب .

٢ – دعوة المذهب الزيدى الصريحة الى الخروج على الحاكم الظالم والى وجوب محاربته .

٣ – دعوة المذهب الزيدى الى فتح باب الاجتهاد ورفض التحجر فى فهم فقه الشريعة الاسلامية على ما جاء به السلف الصالح .

هذا المذهب المتمرد الذى ساد اليمن – وبشكل خاص الجزء الشمالى منه – ما يقرب من الف ومائتى عام – قد ساهم فى احتفاظ النظام القبلى باستقلاليته واعطاه الشرعية فى التمرد ، وقوّى من دوره فى المشاركة الفعالة فى صنع الحياة السياسية على الأرض اليمنية .

من هذا الاستعراض السريع لخلفية المجتمع اليمنى ندرك ان المجتمع اليمنى مجتمع تعددى سواء فى اطاراته الاجتماعية أو فى معتقداته الأيديولوجية وقد مارست هذه التعددية أدوارا بارزة وهامة فى تشكيل أنظمة الحكم التى سادت اليمن سواء في العصر السبىء أو فى المراحل التى تلته وحتى يومنا هذا .

ومن الإستعراض السابق ندرك – أيضا – ان الأرضية العامة لوجود مجتمع ديمقراطى قائم على التعددية السياسية والحزبية فى اليمن – متوفرة ولا تتطلب أكثر من صبغها بالمفهوم الحديث للعمل الديمقراطى . وتبنى المجتمع للوسائل الحديثة لممارسة العمل الديمقراطى . وهذه هى المعركة التى يخوضها المجتمع اليمنى الحديث .

لقد ظل تاريخ الصراع السياسى فى اليمن محكوما بثلاثة مفاهيم خاطئة كلفت اليمن غاليا ، هذه المفاهيم الخاطئة هى :

١ – ان تأتى فئة الى السلطة فتحتكرها لنفسها ، وتحتكر معها خيرات البلد . وتعمل على حرمان الاخرين وقهر المعارضين .

٢ – تركز الفئة المعارضة همها على القضاء على الفئة المتحكمة أكثر من تركيزها على ترسيخ البدائل الأفضل . وحين تتمكن المعارضة من السلطة يتركز همها فى قتل ومطاردة الفئة السابقة ومصادرة اموالها وممتلكاتها ثم السير بالحكم على منوالها .

٣ – لقد ظل العنف هو الوسيلة الوحيدة للوصول الى السلطة وميزاتها والمعركة التى يخوضها المجتمع اليمنى وطلائعه الواعية والمخلصة – اليوم – هى معركة استبدال هذه القيم المتخلفة بقيم أخرى موازية لها ومختلفة عنها فى الهدف والأسلوب وتتمثل هذه القيم الجديدة فيمايلى :

أ – الإعتراف بأن السعى الى السلطة عمل مشروع حين يتم بوسائل ديمقراطية مشروعة . ومن أهم هذه الوسائل التعددية السياسية التى تتنافس على السلطة من خلال صناديق الاقتراع .

ب – جعل الهدف من الوصول الى السلطة ليس القضاء على فئة محتكرة للسلطة وخيراتها لكى تحل فئة أخرى مكانها . وانما هدف التنافس على السلطة أن المتنافس يملك برنامجا أقدر على تحقيق المصلحة العامة من برامج منافسيه .

جـ – ترسيخ مفهوم ان المتنافسين على السلطة ليسوا أعداء يتم السعى الى القضاء عليهم ، والامتناع عن التعاون معهم ، واستغلال كل فرصة لايذائهم ، وانما هم زملاء لهم وجهة نظر تختلف عن وجهة نظرنا ومن حقهم ان نحترم رايهم ، فليس هناك من يملك وحده كل الحقيقة . ومصلحة الوطن تحتم التعاون فيما نحن متفقون عليه ، وتحتم ان نتلمس العذر فيما نحن مختلفون فيه وتتطلب ان نهذب اسلوب حوارنا عند طرح وجهة نظرنا . وان نهتم بمناقشة الفكرة لا بتجريم أصحابها مع الاعتراف بأن المفاهيم الحديثة للعمل الديمقراطى بحاجة الى جهد واع لترسيخها داخل المجتمع اليمنى . الا ان هناك قضية أساسية قد ادركها اليمنيون من وقت مبكر وهى ان مشكلتهم الأساسية تكمن فى الحكم الفردى المستبد . وظلوا منذ الاربعينات يطرحون صيغا للمشاركة تتراوح بين مجلس للشورى معين او منتخب ،

وبين وجود مجلس للشورى ومجلس للرئاسة . وبين قيام حزب واحد يجمع كل الاتجاهات . او وجود اشكال للمشاركة ذات طابع شعبى وتخصصى مثل التعاونيات ، لجان التصحيح ، المجالس المحلية ، والنقابات والاتحادات . وكل ذلك بحثا عن التخلص من حكم الفرد او الفئة .

فى عام ١٨٣٩ احتل الاستعمار الانجليزى ميناء عدن . وفى عام ١٩١٨ تسلم السلطة فى صنعاء الإمام يحْيَى حميد الدين .

إتجه الانجليز الى الاهتمام بمدينة عدن – منطقة مصالحهم التجارية – وأتاحوا بها حرية نسبية للتعبير عن الرأى . كما عملوا على ترك الشئون الداخلية للمحميات الجنوبية تحت سيطرة سلاطينها الذين كانوا يدفعون لهم مرتبات شهرية ولا يكلفون مناطقهم بأية ضرائب او رسوم . وقد ساعدهم هذا الاسلوب على الاستقرار النسبى فى المنطقة .

أما الإمام يحى فى شمال الوطن فقط سار فى الاتجاه المعاكس للاسلوب الانجليزى حيث عمل على بناء حكم مركزى شديد القبضة اعتمد عليه شخصيا وبمساعدة عدد من الشركاء التابعين له . وقد حرص على جباية الزكاة من المواطنين وبطريقة جائرة فى كثير من الأحيان . وبدلاً من ان يصرف الامام يحى هذه الزكاة على الفقراء والمصالح المرسلة عمل على خزنها وفقد الشجاعة والخبرة فى اعادة استثمارها . وجعله خوفه من الاستعمار يتصور أن فتح المجال لأى تطور ليس الا المقدمة للفساد وجلب الاستعمار .

شهد حكم الامام يحى – فى بدايته – معارضة من الجناح المحافظ الذى رأى ان الامام يحى قد تحول بعد دخوله صنعاء من امام للمسلمين الى ملك تصدح الموسيقى فى قصره ، ويحيط به الخدم والحشم ، ويقرب منه المنافقين والمتزلفين ، ويبعد عنه أهل العلم والفضل . واكتفت هذه الفئة باعلان موقفها وانكفأت على نفسها .

فى النصف الثانى من عقد الثلاثينات بدأ الامام يحى يتعرض لنقد الجناح الليبرالى الذى يرفض حكم الفرد ويتطلع إلى تطور البلاد فى المجال التعليمى والصحى ، والاقتصادى ويسعى الى ايجاد حكم دستورى شبيه بالحكم الملكى فى مصر والعراق . وعلى أى حال لقد اتجهت الحركة الى رفض حكم الفرد ، ونادت بحرية التعبير ، وبالمشاركة الشعبية فى الحكم عن طريق مجلس للشورى يقوم بالتشريع ، والرقابة على الحكومة ولكن فى ظل النظام الملكى الامامى .

شهدت الخمسينات تغيرات واسعة على المستوى القومى والدولى عكست أثارها الفكرية والسياسية على القطر اليمنى . فبينما كان جيل الطلائع اليمنية فى الأربعينات يقع تحت التأثير الثقافى للدعوات الاصلاحية للكواكبى ، وجمال الدين الافغانى ، والشيخ محمد عبده ، ويقع تحت التأثير السياسى لحزب الاخوان المسلمين ولنماذج الحكم فى مصر والعراق . كان جيل الطلائع اليمنية فى الخمسينات قد بدأ يستشرف على الفكر القومى . كما بدأ يطل على الفكر الماركسى .

وكان لثورة مصر سنة ١٩٥٢ آثارها العميقة على فكر وتوجه الطلائع اليمنية والتى قررت عام ١٩٥٦ التخلى عن فكرة حكم شُورَى فى ظل الحكم الملكى وطرحت النظام الجمهورى كبديل له . وفى عدن شهدت الساحة اليمنية نشاطا حزبيا واسعاً ، وصحافة متعددة الآراء والإتجاهات . ولو قدر لهذا النشاط ان يستمر وينمو لكانت الساحة اليمنية مدرسة للديمقراطية والتعددية السياسية على مستوى المنطقة العربية كلها . ولكن كان من الصعب أن تقفز التجربة على الواقع المحيط ، وكان من الصعب ان تتفادى الموجة العارمة للأنظمة الشمولية – المعادية للتعددية – والتى بدأت تتسلم الحكم فى ظل الشرعية الثورية كبديل لأنظمة رجعية فاسدة أو لحكم استعمارى مستغل .

فى عام ١٩٦٢ أطاحت الثورة بالنظام الملكى فى شمال الوطن واقامت بديلاً عنه نظاما جمهوريا ، وخاضت فى سبيله حربا أهلية استمرت سبع سنوات عجاف . وفى عام ١٩٦٧ رحل الاستعمار الانجليزى من جنوب الوطن وتسلمت

السلطة هنالك الجبهة القومية والتى خاضت معركة تصفية شرسة مع خصومها فى سبيل الإنفراد بالسلطة .

لقد ظلت فكرة التعددية السياسية والحزبية محل كراهية ونفور فى شمال اليمن وجنوبه ، واستوى فى رفضها الجناح المحافظ والجناح الراديكالى وظل الصراع المسلح على السلطة السمة البارزة للنظام فى صنعاء والنظام فى عدن وكان اخر مظاهر هذا الصراع الإطاحة بالغشمى سنة ١٩٧٨ فى الشمال . والاطاحة بعلى ناصر محمد سنة ١٩٨٦ فى الجنوب .

يعتبر عقد الثمانينات هو العقد الذى شهد البداية الجادة والواعية لتحول الفكر اليمنى الى الصيغة الليبرالية القائمة على التعددية السياسية والحزبية . ولقد سبق الحزب الاشتراكى – فى جنوب الوطن – رفاقه فى المنظومة الاشتراكية فى طرح التعددية كبديل للحكم الشمولى للحزب الواحد وذلك بعد صراع مرير على السلطة داخل أجنحة الحزب الإشتراكى مما جعل كوادر الحزب تدرك ان هذا الصراع المأساوى كان نتيجة حتمية لغياب الديمقراطية سواء داخل الحزب او خارجه .

وفى شمال الوطن ارتفعت الأصوات التى رأت فى تجربة ضم كل الإتجاهات فى المؤتمر الشعبى تجربة فاشلة بل ولدت ميتة . لقد طالبت هذه الأصوات بالحريات العامة وبالتعددية السياسية والحزبية . وجاءت التغيرات الدولية والظروف الاقتصادية الصعبة لتدعم هذا الاتجاه المتصاعد ولتؤكد ان الديمقراطية القائمة على التعددية السياسية والحزبية هى التجربة الانسانية التى لاتزال هى الاصلح بين كل التجارب الإنسانية .

تسارعت الأحداث فى اليمن ومرت لحظة من تلك اللحظات الإلهامية التى تتجلى فيها الحكمة ، وتسمو فيها النفوس فدخلت اليمن عصر الوحدة وعصر الديمقراطية الليبرالية فى وقت واحد .

جاءت الوحدة بدستورها الذى ينص فى مادته التاسعة والثلاثين – ولأول مرة فى تاريخ اليمن – ان للمواطنين فى عموم الجمهورية الحق فى تنظيم أنفسهم سياسيا ، ومهنيا ، ونقابيا ، وبما لا يتعارض مع الدستور .

وبالوحدة ودستور الوحدة تدخل الجمهورية اليمنية عصراً جديداً وتدخل التنظيمات والأحزاب اليمنية مرحلة جديدة سواء فى ذلك الأحزاب الحاكمة كالحزب الاشتراكى والمؤتمر الشعبى او الأحزاب المعارضة التى ظلت تمارس عملها فى السر . وتسارع اصدار الصحف سواء منها ما يعبر عن حزب او ما يعبر عن أفراد . وتابع الناس على شاشة التليفزيون جلسات مجلس النواب . وأصبح اليمنيون فى المدينة والريف يتحدثون عن قانون القضاء ، وقانون الصحافة وقانون الأحزاب ، وقانون الجمارك وكل القوانين التى يناقشها مجلس النواب وتذاع على شاشة التليفزيون . وأكثر من ذلك يشاهد اليمنيون ويسمعون أخبار افتتاح مقار الأحزاب فى المدن المختلفة ، هذه الأحزاب التى كان ذكرها جريمة لاتغتفر .

عصر جديد ، ومرحلة جديدة تدخلها اليمن فى محيط عاصف من الأحداث العالمية والقومية ، والقطرية . فما هى آفاق مستقبل العمل الديمقراطى فى الجمهورية اليمنية فى ظل حداثة التجربة ، ضخامة المخلفات ، قسوة التخلف ، وفى ظل أوضاع اقليمية غير مرحبة ولا مستروحة للتجربة اليمنية . وفى ظل تحول عالمى قد تجرفنا رياحه – دون عناية او قصد – الى مواقع غير مقبولة منا ، ولا متفقة مع ما نطمح اليه ؟

منذ قيام الثورة اليمنية سنة ١٩٦٢ والساحة اليمنية تشهد حراكاً اجتماعياً متصاعداً ساهم فى نموه إتساع نطاق التعليم ، ونمو دور وسائل الإعلام ، وإنفتاح اليمن على العالم ، والهجرات المتصاعدة من الريف الى المدينة ، او من اليمن الى خارجه . إلى جانب ذلك كله تغير نمط الحياة الاجتماعى والاقتصادى .

لقد وجد الحراك الاجتماعى – فى بدايته – فرصاً عديدة سواء داخل اليمن او

خارجه وسواء فى المجال السياسى او فى المجال الاقتصادى والاجتماعى .

ولكن هذه الفرص ضاقت أمام النمو المتصاعد للمجتمع اليمنى الحديث . وبضيق فرص الحراك فى المجال الاجتماعى والاقتصادى يظل الاتجاه قوياً للبحث عن فرص للحراك فى المجال السياسى والذى يعتبر مفتاحاً مهما للحراك الإقتصادى والإجتماعى فى نظر المتطلعين لتغيير مواقعهم .

وثورة التطلعات فى يمن اليوم قد وصل فيها عدد من الفئات الاجتماعية الى مرحلة من التوازن النسبى الذى يرفع من درجة حرارة التنافس الى وضع لا تملك فيه الا ان تختار بين تجربة الصراع المسلح على السلطة السياسية او بين تداول السلطة بالطرق السلمية .

ان خيار الديمقراطية فى مجتمعنا اليوم لم يعد عملاً كالياً ، ولا قيمة أخلاقية وإنسانية ، ولاهبة حاكم مستنير . وانما هو ضرورة ملحة لا بديل لها الا صراع مدمر وتمزق يعلم الله نتائجه ومخاطره . لأن الصراع السياسى فى الدول النامية يتحول الى صراع متخلف طابعه مناطقى ، وطائفى ، وعنصرى .

هذه الحقيقة الهامة بدأ الكثير من اليمنيين يدركونها بوضوح بما فى ذلك السلطة الحاكمة ولهذا كان الخيار الديمقراطى هو الخيار الذى تسير بلادنا فى طريقه حتى اليوم . وتتجسد مؤسسات العمل الديمقراطى القائمة فى بلادنا فى المؤسسات التالية :

١ – مجلس النواب .
٢ – المؤسسات المدنية النقابية والتعاونية والمحلية .
٣ – الصحافة ووسائل الإعلام .
٤ – التنظيمات والأحزاب السياسية .

أولا : المجلس النيابى :

يعتبر المجلس النيابى – اليوم – أهم مؤسسة ديمقراطية فى اليمن فهو يضم

ثلاثمائة عضو وعضوة من الرجال والنساء ومن مختلف مناطق الجمهورية اليمنية . واعضاؤه يتوزعون بين الأحزاب الحاكمة والأحزاب المعارضة – والقوى المستقلة .

وتتركز أهمية المجلس النيابى فيمايلى :

١ – لقد أَلِفَتْ الساحة اليمنية المجالس النيابية ، وأصبحت هذه المجالس تشكل جزءاً من المؤسسات التى يتعاملون معها ، ويحسون بأهميتها ، ويتعاطفون – الى حد ما – مع دورها – وهذه المجالس قد ترسخت فى أذهان اليمنيين كأحد المطالب المطروحة منذ الثلاثينات ، وبدأت التقاليد البرلمانية تفرض نفسها – خطوة خطوة – على المجتمع ومؤسسات الدولة الأخرى .

٢ – عند تفاقم الأزمات وظهور بوادر صراع سياسى خطير أو صراع اجتماعى مقلق يهدد الوحدة الوطنية يصبح المجلس النيابى أهم المؤسسات القادرة على التدخل لما تعكسه العضوية من تمثيل شامل لليمن مناطقه وفئاته ولما يمثله تدخل البرلمان من شرعية تبعث على اطمئنان القوى المختلفة .

٣ – كنتيجة لضعف التكوينات الحزبية والمهنية والمحلية وعجزها عن الدفاع عن نفسها فان مجلس النواب يلعب دوراً هاماً فى ترسيخ دولة النظام والقانون ، وفى حماية تجربة العمل الديمقراطى ، وفى الدفاع عن الحريات العامة وحقوق الانسان . ولقد ادرك المجلس النيابى هذه الحقيقة فأصر على ان يشكل من بين لجانه لجنة خاصة بالحريات العامة وحقوق الإنسان .

اما نقاط الضعف فى دور مجلس النواب – خلال هذه المرحلة – فيمكن حصرها فيمايلى :

أ – نقص الخبرة والتجربة لدى أغلبية أعضاء المجلس مما يجعل فاعليتهم فى البناء ضعيفة وأثرهم فى تعطيل المجلس كبيراً .

ب – هيمنة الحس الوظيفى لدى غالبية أعضاء المجلس مما يجعلهم يضعفون امام السلطة التنفيذية ولم ينم بعد – بقدر كاف – احساسهم بأنهم يمثلون

الشعب وهو الذى يجب ان يتقربوا اليه ، ويسعوا الى رضائه .

جـ- ضعف الإحساس - لدى الأعضاء - بالإنتماء المؤسسى والذى بدوره أضعف من قوة دفاعهم عن دور مجلسهم ، وأضعف من قوة رفضهم لكل محاولة لتجاوز اختصاصات المجلس او إضعاف دوره من قبل السلطات الأخرى .

د - غياب الفهم المشترك ، وغياب الثقة الحقيقية بين الأعضاء مما سهل على القوى من خارج المجلس تشتيت مواقفهم ، وإضعاف دور مجلسهم . وقد لعب الاتصال التليفونى دوراً مهما فى سبيل ذلك .

هـ- غياب الاستراتيجية الواضحة والمتفق عليها فى سبيل تقوية دور المجلس ، وترسيخ التقاليد البرلمانية ، وترويض السلطات الاخرى على قبول دور المجلس وتحقيق فاعليته .

و - ضعف خبرة مجلس النواب فى المناورات وخلق الأزمات التى تثبت موقعه مقارنة بخبرة السلطة التنفيذية ذات التقاليد الراسخة والامكانيات الكبيرة .

ز - ضعف نظام المجلس فى الحصول على المعلومات مما يضعف من دوره الرقابى ويجعله عرضة لمغالطة السلطة التنفيذية .

حـ- ضعف روابط المجلس وأعضائه بالقوى الشعبية خارج المجلس والتى يمكن ان تشكل رافداً مهما لمعلومات المجلس ، وسنداً حقيقيا لمواقفه .

ورغم حداثة التجربة ونقاط ضعف مجلس النواب فانه - فى هذه المرحلة - الأمل الحقيقى فى استمرار الزخم الديمقراطى ، وفى فرض المشاركة الشعبية . وهو الأمل فى الحيلولة دون العودة الى الدكتاتورية البغيضة سواء للفرد أو للمجموعة . وهو الأداة الهامة التى يمكن ان تستغل للدفع بالزخم الديمقراطى ، وحماية الحريات العامة ، والدفاع عن حقوق الإنسان .

كما ان مجلس النواب هو الأمل فى ترسيخ الوحدة الوطنية وترسيخ دولة النظام والقانون. ولكن لا يمكن لمجلس النواب ان يلعب هذا الدور الهام ما لم

تتكاتف حوله كل القوى المتطلعة الى الحرية والديمقراطية .

ثانيا : النقابات والمجالس المحلية والتعاونية :

هذه المؤسسات المدنية الهامة لاتزال – للأسف – ضعيفة وقد صاحب تكوينها ممارسات خاطئة سواء من قبل الأجهزة الأمنية او من قبل الأحزاب السرية . وبفعل هذه الممارسات أصيبت هذه المؤسسات بتشوهات خطيرة فى التكوين واسلوب العمل .

لقد تدخلت الأجهزة الأمنية فى إرادة الإختيار فحولت هذه المؤسسات الى محتويات فارغة ومجالس أمنية مفصولة عن قواعدها ، عاجزة عن اداء دورها النقابى والمهنى .

وفى مراحل معينة تنافست الأحزاب السرية على السيطرة على هذه المؤسسات فحولت الأحزاب هذه المؤسسات الى تكايا للحزب المسيطر وشلته الانتهازية مما أفقدها دورها النقابى فانفصلت عنها قاعدتها العريضة وتعطلت مهمتها الأساسية .

ان إعادة بناء هذه المؤسسات الهامة يحتاج الى اتفاق بين كل القوى الوطنية على دور هذه المؤسسات وكيف يجب ان تكون العلاقة بينها وبين المؤسسات الحزبية وبينها وبين اجهزة الدولة .

ان نمو دور المؤسسات المدنية سوف يشكل الدرع الخامس للديمقراطية وللحريات العامة ولحقوق الإنسان .

ثالثا : الصحافة ووسائل الإعلام :

الكلمة الحرة هى أبجدية العمل الديمقراطى ، وهى الأداة الديمقراطية لترسيخ العمل الديمقراطى ، وللدفاع عن الحريات العامة وحقوق الإنسان . ومساحة

الحرية للكلمة قد اتسعت فى بلادنا بعد تحقيق الوحدة وظهرت الى الوجود عدة صحف أهلية مستقلة وحزبية واصبحت هذه الصحف تتناول القضايا العامة دون خوف كبير .

ومشكلة الصحافة اليوم لم تعد كما كانت – مشكلة تدخل السلطة – وانما مشكلتها فى هذه المرحلة تنحصر بشكل عام فى أمرين :

أ – الإمكانيات المالية التى تسمح ببناء مؤسسات صحفية فعالة وكفؤة .

ب – الكوادر البشرية القادرة على الإرتفاع بمستوى العمل الصحفى .

ورغم نقد الناس للصحافة سواء فى أسلوب حوارها مع من يخالفها فى الرأى أو فى شح المعلومات التى تقدمها فان ما حظيت به من حرية يعتبر خطوة هامة على الطريق . والممارسة هى التى تعلم الناس وتساعدهم على التطور والتطوير .

وهناك وسائل إعلام أخرى قد تتجاوز أهميتها أهمية الصحافة وهى الإذاعة والتليفزيون ، ومنابر المساجد . وهذه الوسائل حتى الآن تكاد تكون حكراً على أحزاب معينة . فالأحزاب الحاكمة تسيطر على الإذاعة والتلفزيون ، ويسيطر الإخوان المسلمون على منابر المساجد بحكم انطلاق فكرهم من قاعدة دينية وتردد الأحزاب الاخرى فى منافستهم على هذه المنابر .

وتسعى الأحزاب فى المعارضة الى أن تلقى معاملة متساوية مع حزبى الحكومة فى استخدام الإذاعة والتلفزيون . كما تسعى الأحزاب الجديدة ذات الطابع الدينى الى منافسة الاخوان المسلمين على المسجد كأداة من أدوات الإتصال الجماهيرى .

وتشتد المنافسة فى هذا المجال – أيضا – على مؤسسات التربية والتعليم والتى يحظى الاخوان المسلمون فيها بنصيب الأسد نظراً لتشجيع حكومة الشمال قبل الوحدة لهم ببناء المعاهد العلمية .

والصراع على وسائل الاتصال بين الأحزاب سوف يتصاعد نظراً لأهمية هذه الوسائل للاتصال بالجمهور الذى سوف يحسم عن طريق صناديق الاقتراع من الذى سوف يتولى السلطة .

وكل الفئات الى اليوم متشبثة بمواقعها . فالاحزاب الحاكمة الى اليوم لا تتحمل أن ترى صورة غير صورتها على شاشة التلفزيون والصحف القومية . والاخوان المسلمون لم يترددوا فى استخدام العنف فى منع الآخرين من استخدام بعض المساجد والصحافة الاهلية الجديدة هى المتنفس حتى اليوم للاحزاب المعارضة .

ويمكن لمجلس النواب – الذى يراجع الآن قانون الصحافة – ان يسهم بفعالية فى ترسيخ مبدأ التعامل العادل بين كل القوى المتنافسة . وان يحرر مؤسسات الثقافة والاتصال من سيطرة فئة بعينها . ولشعوب العالم تجارب عديدة فى هذا المجال الحيوى .

رابعاً : الأحزاب والتنظيمات السياسية

عرفت اليمن التجمعات الحزبية منذ مطلع الأربعينات حين تكون فى عدن عام ١٩٤٣ حزب الأحرار اليمنيين والذى تصدى لمعارضة حكم الامام يحى حميد الدين .

وفى الخمسينات شهدت الساحة اليمنية ظهور عدد غير قليل من الأحزاب ذات الاتجاه القطرى والقومى ، والاممى . ومارست هذه الأحزاب عملها جهارا فى الجنوب وسراً فى الشمال .

بعد الاطاحة بحكم الإمام فى الشمال ، واخراج الاستعمار من الجنوب تحول الحكم فى الجنوب الى حكم الحزب الواحد . وظهر العداء الصريح للحزبية والأحزاب فى شمال الوطن واستمر الأمر كذلك حتى ٢٢ مايو سنة ١٩٩٠ حين

أعلنت الوحدة اليمنية وأقر دستور الوحدة والذى نص على التعددية السياسية والحزبية .

لقد كان تصور البعض أن تأخر الاعلان الدستورى هو العائق الوحيد للأحزاب حتى تمارس عملها ، وتؤدى دورها الفعال بكفاءة ونجاح . ولكن الأمر لم يكن بهذه البساطة . فالأيام تثبت ان تجربة التعددية الحزبية تواجه صعوبات جمة ، وعوائق عديدة بعضها يفرزه تخلف المجتمع الذى تعمل فيه وبعضها يفرزه العجز الذاتى لهذه الاحزاب .

العوائق المحيطة :

أ – الثقافة الاتكالية :

رغم وجود التعددية التنظيمية والفكرية فى تكوين المجتمع اليمنى ورغم منح الناس حرية الاختيار لقياداتهم – ولو من الناحية النظرية – كحق القبيلة فى اختيار شيخها ، وحق الجماهير فى اختيار امامها أو رئيس جمهوريتها او ممثلها فى البرلمان ، او فى المجالس المحلية . الا ان الامر عند الناس فى اليمن ينتهى عند ذلك فيعتبرون ان مسئوليتهم قد انتهت بالاختيار وفوضوا امرهم الى من اختاروه ولا يسألونه بعد ذلك عما يفعل .

هذه الثقافة ذات الطابع الإتكالى قد جرت نفسها على كل المستويات ابتداء من العلاقة الأسرية وحتى مجالس الادارات التى ينتهى مهمة اعضاء المجلس بمجرد انتخاب رئيس المجلس . ولقد أضعف هذا السلوك الحس بالرقابة الجماعية ، وأضعف الحس بالمشاركة الدائمة ، وشجع على الدكتاتورية والانفراد بالعمل ، والضيق بالمعارضة او المخالفة فى الرأى . كما أضعف القدرة على العمل الجماعى الطويل النفس وهو ما يتطلبه العمل الحزبى .

ب – العجز عن الحوار :

يرتكز العمل الديمقراطى على القدرة على الحوار ، وعلى اعتماد الكلمة

كوسيلة للإقناع والتأثير . والمجتمع اليمنى – للأسف – يفتقد القدرة الكافية على الحوار . وذلك ناتج عن التربية ذات الطابع السلطوى حيث لا يسمح للإبن ان يناقش اباه ، ولا يسمح للطالب ان يختلف فى الرأى مع استاذه ، ولا للصغير ان يجادل الكبير ، كما لا يسمح للموظف ان يعترض على رئيسه فى العمل . هذا السلوك اضعف من قدرة اليمنيين على الحوار ، وأضعف من قدرتهم على تقبل الرأى الآخر . وخلق الاعتقاد لديهم بان الخلاف فى الرأى عمل مشين مخالف لآداب السلوك ، واعتبروا الخلاف فى الرأى دعوة صريحة الى الصراع والتمزق ، ومن يحاول ان يكون له رأى فانه لا يواجه بالحوار والجدال بالحسنى وانما يواجه بالعنف والرفض المطلق . وحين يطرح فرد رأيا مخالفا فاننا لا نستمع اليه ونتبين وجهة نظره وانما ننشغل بالتفكير فى إخراسه .

جـ– التركيز على نقاط الخلاف :

التركيز على نقاط الخلاف ظاهرة من ظواهر التخلف التى تسود العلاقات فى المجتمعات النامية . وهى دليل على ضيق الأفق وسيطرة العاطفة على العقل . وهذه الصفة السلبية ساهمت بشكل كبير فى تمزيق الصفوف ، واضعاف العمل الجماعى . فقد تلتقى جماعة على برنامج عمل معين وحين يختلفون على نقطة واحدة ينسفون كل امكانية للتعاون على النقاط الاخرى والتى تشكل تسعة وتسعين فى المائة من برنامج العمل المتفق عليه .

د – التعبئة الخاطئة .

تعميقا لتربية التلقى لا الحوار جاءت فلسفة الحكم الشمولى لتؤكد بأن الحزبية تعنى التمزق وخلق الصراعات . وفوق ذلك فهى فى نظرها وسيلة القوى الخارجية لاختراق المجتمع . هذا الاتجاه ساعد على نشره الثورة المصرية منذ عام ١٩٥٤ عند صراعها مع الأحزاب وساعد عليه الفكر الماركسى الذى يرى ان العدالة الاجتماعية لاتحمى الا بسيطرة الحزب الشيوعى ممثل الطبقة العاملة . وساعدت عليه الأحزاب القومية التى رأت

ان حماية المكتسبات والمنجزات من الإختراق تتطلب التفرد بالسلطة . وسار الاتجاه الاسلامى المتعصب على نفس النهج فقد رأى أن حماية الدين من الأفكار العلمانية والإلحادية يتطلب إقصاء القوى المعارضة والتفرد بالسلطة .

هذه الاتجاهات التى سادت الخمسينات والستينات والنصف الاول من السبعينات وماصاحبها من صراعات دامية شهدتها الساحة العربية فى سوريا ، والعراق ، والسودان ، واليمن ، قد عمقت الحس الشعبى بالكراهية للتحزب والأحزاب مما جعل الاتجاه العام يعطى بسكوته موافقة ضمنية على النص بتجريم الحزبية فى الدستور الدائم الذى أقر فى شمال اليمن فى مطلع السبعينات .

هـ- العائق الخارجى :

لاشك ان الأنظمة التى لا ترحب بالديمقراطية فى أقطارها لا يمكن أن ترحب بالديمقراطية فى الأقطار المحيطة بها . ولهذا فان العائق الخارجى يمكن ان يشكل خطراً حقيقيا على مسيرة الديمقراطية فى بلادنا ولو ألى حين .

٢ - العوائق الذاتية للأحزاب :

لاشك ان الثقافة العامة للمجتمع الذى تمارس فيه الأحزاب عملها تشكل عائقاً يجعل مهمة هذه الأحزاب أكثر صعوبة . الا ان العائق الحقيقى الان ينبع من داخل هذه الأحزاب أكثر مما هو آت من خارجها .

تنقسم الأحزاب القائمة - اليوم - فى اليمن الى قسمين :

قسم مارس الحكم منفرداً ولم يسمح بوجود الأحزاب الأخرى .

وقسم عاش مطارداً ويعمل فى الظلام .

هذه الأحزاب بقسميها عاشت فى مناخ غير صحى وغير ديمقراطى مما

أحدث تشوهات فى تكوينها وفى ممارساتها وتجد الآن صعوبة بالغة فى تجاوز هذه التشوهات .

أولا : الأحزاب الحاكمة :

الحزبان الحاكمان فى الجمهورية اليمنية هما : الحزب الاشتراكى اليمنى الذى حكم فى جنوب الوطن قبل الوحدة ، والمؤتمر الشعبى العام الذى حكم فى شمال الوطن قبل الوحدة . والحزبان – اليوم – فى ظل التعددية السياسية يواجهان مرحلة جديدة تتطلب منهما تغيرات أساسية فى التكوين ، والممارسة والاطار النظرى . ويجد الحزبان صعوبة كبيرة فى إحداث هذه التحولات للأسباب التالية :

أ – تعوَّد الحزبان الحاكمان على العمل منفردين ، وتعودا على استخدام العنف مع كل صوت معارض . ولهذا ليس من السهل عليهما التكيف السريع مع مرحلة جديدة يتقبلان فيها المنافسة من خارجهما .

ب – كنتيجة للتفرد بالسلطة وميزاتها أصبح الانضمام الى الحزب ضرورة معاشية أكثر منها قناعة بمنهج الحزب وأيديولوجيته . كما أصبح الحزب مرتعاً للانتهازية الباحثة عن المصالح الذاتية ، والمرتكزة على الممارسات غير الأخلاقية . وهذه فئة – فى الغالب – عاجزة لا تجيد غير التزلف حينا والمزايدة حينا اخر . وهذه فئة لا يعتمد عليها فى ظل المنافسة التى تتطلب إيمانا حقيقيا ، وخبرة نضالية جادة ، وقدوة مشرفة فى السلوك العام .

ج – نتيجة لغياب المنافسة من خارج الحزب ، ونتيجة لضعف قناعات المنتمين – بحكم الضرورة – الى الحزب . ونتيجة لزحف العناصر الانتهازية نمت الصراعات داخل الحزب ، وتحولت القيادات الى مراكز قوى لا تعتمد على ديمقراطية العمل داخل الحزب ، وانما اعتمدت على وسائل اخرى كالجيش ، والعلاقات الأسرية والقبلية والمناطقية . وتكوين الشلل ذات الطابع المصلحى داخل الحزب نفسه ، وقد ادى كل ذلك الى : غياب الديمقراطية داخل الحزب ، اعتماد مراكز القوى على التوازن المسلح ،

تعطلت آليات العمل الحزبى ، تحولت المناصب العامة الى مكافآت ، وتحول عدد من قيادات الحزب الى فئة متخصصة فى الدس والتزلف ، وانشغلت بالبحث عن المكاسب المالية وانتهى نتيجة لكل ذلك الدور المؤمل من المؤتمر الشعبى فى الشمال ، والحزب الاشتراكى فى الجنوب .

هذه التشوهات التى حكمت الحزبين الحاكمين تعكس ظلالها عليهما وهما يدخلان مرحلة المنافسة مع بعضهما البعض ومع الأحزاب الأخرى فى الصف المعارض .

وليس هناك من تعبير عن الأزمة التى تعيشها الأحزاب الحاكمة أصدق مما قاله أحد قيادات الحزب الاشتراكى والذى يقول بما معناه :

ان الحزب يعيش مرحلة تحول عسيرة ، ومرحلة ولادة قد تحتاج الى عملية قيصرية ، ان الحزب مرغم على مسايرة المناخ الديمقراطى الجديد وأول ما يجب ان يعمله هو اعادة بناء الديموقراطية داخل الحزب نفسه . لقد تصورنا ان العملية سهلة ولكننا وجدناها اصعب مما كنا نتصور ، فعند التفكير فى اختيار القيادات الحزبية نريد ان يتم اختيارها باسلوب ديمقراطى ونخشى فى نفس الوقت ان يؤدى هذا الاختيار الى تحولات كبيرة فى قيادات الحزب . فنعود ونفكر كيف نكيف هذه العملية واذا بنا نعود الى الاسلوب القديم والبعيد عن الديمقراطية .

ان السبب الحقيقى فى هذه الحيرة هو ان قيادات الحزب لم يتعمق إيمانها بالديمقراطية الى المدى الذى تقبل فيه التضحية بمناصبها او مناصب انصارها . انها ترغب فى الديمقراطية ولكن تريد من هذه الديمقراطية الّا تسير فى الخط الذى لا تقتنع به هذه القيادات .

ويصدق الامر نفسه على المؤتمر الشعبى الذى يسعى الى اعادة تنظيم نفسه ويصر فى لوائحه على ان تكون الكوادر العليا مرشحة من أعلى . ويعتذر المنظمون انهم يفعلون ذلك خشية الا تختار القواعد قيادات مؤهلة . وحين يقترح عليهم

وضع مواصفات للمرشحين بدلا عن الترشيح يحسون بالامتعاض ولا يردون على الاقتراح .

ان غياب الديمقراطية داخل الحزب هى أخطر أزمات الأحزاب القائمة سواء منها الأحزاب الحاكمة أو التى تقف فى صف المعارضة .

ثانيا : أحزاب المعارضة :

لقد عاشت أحزاب المعارضة فى الظلام ولفترات طويلة . وهى ليست أحسن حالاً من الأحزاب الحاكمة . فالعمل السرى قد أصابها بتشوهات خطيرة فى تكوينها وممارساتها . ومن أخطر هذه التشوهات مايلى :

أ – حصر القرار فى يد عناصر محدودة تتحول هى الى عامل معوق لأى حركة تطور داخل الحزب . ولقد ساعد على ذلك طبيعة العمل السرى الذى يتطلب الحذر وعدم الثقة وحصر الأمور فى أضيق مجال . وفى ظل هذا المناخ السرى تنعدم فرص المشاركة الحقيقية لكوادر الحزب .

ب – ارتكز العمل داخل هذه الأحزاب على أساليب المناورة والتآمر بدلاً من الحوار والاقناع وذلك – أيضا – ناتج عن طبيعة العمل السرى الذى لايسمح بقول الكثير . ولذلك نمت عادة إصدار الأوامر والتعليمات الفوقية ودون نقاش . ونمت وتعمقت عادة التلقى والتنفيذ من الكوادر التحتية ودون قناعة او نقاش .

جـ – طبيعة العمل السرى لم تتح للأحزاب فرصة الاحتكاك بالجماهير فاعتمدت الأحزاب على العلاقات الشخصية التنظيمية والمادية ، الخارجية والداخلية دون إهتمام بالجماهير ، ودون اهتمام بقناعات المنتمين . لهذا عاشت الأحزاب مفصولة عن الجماهير . وارتبط الانتماء بالمعرفة الشخصية والاسرية والمناطقية وبذلك أصبحت العلاقة الايديولوجية هى أضعف العلاقات التى تجمع بين أفراد التنظيم وأصبح التنظيم افرازاً لأطر اجتماعية

متخلفة أكثر منه إطاراً سياسيا يجمع بين كل المقتنعين بفكر الحزب وتوجهه على مستوى الساحة كلها .

د – طبيعة العمل السرى واساليبه لم تشجع – القوى الواعية والمثقفة – على الإنتماء الى الأحزاب السرية . واذا ما انضم أحد من هذه الفئة المثقفة فانه يجد نفسه عاجزاً عن اداء دوره ، لأن القوى المغامرة والمحدودة الوعى ، والديماجوجية الأسلوب ، والانتهازية المنطلق تكون قد شكلت الاطار المتحكم داخل الحزب وذلك بحكم روح المغامرة لديها . وبحكم استعدادها للمزايدة أو قبول الأمور على علاتها مجاملة للقيادات العليا للحزب .

هـ – معظم الأحزاب اعتمدت خلال عملها السرى على الاغراءات المادية . وتحول الحزب من جانبى اشتراكات الى دافع إتاوات للمؤلفة قلوبهم . ووجدت هذه الأحزاب مصادر مالية داخلية وخارجية ساعدتها على تمويل شراء الأنصار .

بذلك انهارت القيم الحزبية المرتكزة على القناعة الايديولوجية وتحول العمل الحزبى الى شبه ارتزاق وضحك على الدقون . وقد انتشر هذا المفهوم المتخلف الى الحد الذى لم يقرر البعض الى اى حزب ينتمون حتى يتأكدون من الذى سوف يدفع أكثر .

و – غياب المنافسة لم يصب الأحزاب الحاكمة وحدها بالتشوه بل أصاب الأحزاب شبه السرية ، والتى مارست فى شمال الوطن نشاطاً شبه علنى .

لقد عاشت هذه الأحزاب وحدها فى الساحة واعتمدت فى جذب أنصارها على الخلفية الثقافية للمجتمع اليمنى . وكان يكفى ان ينشر الحزب الخوف على الدين من الملحدين حتى يجد فى صفه عشرات من المستعدين للدفاع عن الدين .

هذه التيارات لم تعتمد على منهج واضح ومحدد يتناول رؤيتها لحل مشاكل المجتمع السياسية والإقتصادية والإجتماعية . كما انها لم تمارس الديمقراطية داخل حزبها . وتجد – اليوم – نفسها أمام ساحة مفتوحة

للجميع . والمنافسة تتطلب منها برنامجا ، وديمقراطية داخل التنظيم . كما تتطلب منها جهداً أكبر لشد الجماهير التى أصبح لديها خيارات اوسع ومن نفس المنطلق .

ز – اتجهت أحزاب المعارضة قبل العلنية وبعد العلنية – الى القيام بتحالفات مع شخصيات اجتماعية تقليدية ، او شخصيات نافذة فى مراكز عسكرية ومدنية وذلك بهدف الحماية من ناحية ، وبهدف توسيع قاعدة الأنصار من ناحية اخرى .

وخطورة هذه التحالفات على الأحزاب أنها لم تقم على توافق أيديولوجى كما لم تقم على هدف واضح ومتفق عليه من الطرفين . وانما قامت هذه التحالفات على أساس ان الطرفين يشكلان توجها واحداً ، وفى اطار تنظيمى واحد . وفى واقع الأمر كان لكل منهما هدف يضمره فى نفسه . مثل هذه التحالفات غير الواضحة الأسس والمعالم قد تعمل على تحويل الحزب الى فخذ فى قبيلة . وفى زخم المجاملات تنتفى تقاليد العمل الحزبى . وقد عكس ذلك ردود فعل عكسية لدى كوادر الحزب المؤمنة بأهدافه والملتزمة بلوائحه . فالمتحالفون مع الحزب قد يحترمون الطقوس العامة لكنهم لايستطيعون تقبل مفاهيم تجردهم من مصالحهم ومكاسبهم وأعرافهم ، وأساليبهم فى العمل . وقبول الحزب بالأمر الواقع – لهدف تكتيكى – يفقد الحزب صفته كحزب جماهيرى قادر على ان يقدم للناس قدوة تحظى بمصداقية كافية لاقناع الناس .

ومن الناحية الأخرى فان هذه الفئات التى تحالفت معها هذه الأحزاب سوف تحس ان هذا التحالف قد أضر بمرونتها فى الحركة فانحيازها الى مجموعة سياسية معينة سوف يجعلها غير قادرة – كعادتها – على إقامة علاقات مرنه مع أكثر من جهة داخلية وخارجية وبما يتوافق مع مصالحها . وعند ادراك هذه الفئات لهذه الحقيقة سوف تفضل ان يكون لها كيانها المستقل وحتى لا تحسب عليها خصومات الحزب الذى تحالفت معه .

ان تحالف الأحزاب مع مراكز القوى الاجتماعية والسياسية وعلى أساس هلامى قد يساعد على حماية الحزب ، كما قد يساعد على تقريبه من الأضواء ولكنه فى نفس الوقت يضعف من الحس بالانتماء الايديولوجى ويخلق مرارة لدى الكوادر التى انطلقت من قناعة مبدئية . كما انه لا يساعد على جذب كوادر جديدة تنتمى على أساس إيديولوجى . واذا ما فتح باب التسجيل فان الانتماء يصبح كميا لا نوعيا ويغلب الانتماء القبلى والمناطقى على الانتماء الحزبى مما يضعف من تقاليد العمل الحزبى ويضعف بالتالى دوره على مستوى الساحة كلها .

حـ- لاتزال بعض الأحزاب تتصرف بعقلية عالم السر وجو المخابرات وتعمل على توزيع انصارها على اكثر من حزب متصورة انها تمسك المجد من أطرافه . وهى فى الحقيقة لا تصنع اكثر من تمزق قوتها ، واضعاف حماس كوادرها المشتتين فى التنظيمات الأخرى والذين لا يستطيعون الدفاع عن حزبهم الأصلى ولا اعلان الانتماء اليه .

وهذه الممارسة من ناحية أخرى لا تدل على حس ديمقراطى عميق يسعى إلى نجاح شريف مرتكز على قدرة الحزب على الاقناع والتأثير . وعلى اى حال فان هذه الممارسة قد تكون صالحة فى حالة العمل السرى أما فى حالة العمل فى النور فان هذه الممارسة لا تجدى .

ط - هناك من الأحزاب التى عانت من يجد صعوبة فى اقناع كوادره بالعمل فى النور لأن هذه الكوادر لم تصدق بعد ان اسوار السجن قد دكت ، ولم تستطع ان تصدق أنها تستطيع الخروج الى النور دون ان يمسها اذى ، ولم تدرك هذه الكوادر ان الخروج الى النور جزء مهم من النضال فى سبيل منع العودة الى الظلام . فالسجان الذى يلوذ بالفرار اذا تلفت وراءه ولم يجد ما يخيفه فانه يعود ليمارس على السجين قيوده وتعذيبه .

وخلاصة القول : الأحزاب فى الساحة اليمنية تعيش حالة ارتباك شديد

لدخولها عصر المنافسة ، وعصر العمل فى النور لقد اعشاها النور بعد ان عاشت فى الظلام طويلاً . وهى أمام خيارين :

فاما وأن تتجاوز أزمتها وتكيف اوضاعها ، وتشارك بفعالية ووعى فى صنع اليمن الديمقراطى ، واما ان تضمحل وتستبدل بأحزاب جديدة تنشق منها او تنمو على حسابها .

أما الخيار الثالث فهو : ان تعود قيادات هذه الأحزاب فتتآمر على الديمقراطية التعددية وتفضل التقاسم غير الديمقراطى لميزات السلطة ، وتعمل فى اطار جبهوى تسيطر عليه القيادات التى عجزت عن التكيف مع المرحلة الجديدة فعادت تعمل على اجهاض المرحلة .

كل الإحتمالات واردة . والاحتمال الأخير أكثرها حضوراً وأخطرها على استقرار اليمن ووحدته لأنه إتفاق لن يدوم وسيفجر صراعات عديدة . واذا لم يتفجر الصراع بين مقتسمى الغنيمة – وهذا مستبعد – فان القواعد المحرومة سوف تتحالف لتهز الأرض من تحت القيادات الانتهازية والمتآمرة على العمل الديمقراطى .

إن الديمقراطية لم تعد خياراً وانما هى ضرورة حياتية . ولم يعد من مصلحة الحكام – انفسهم – ان يتحملوا وحدهم هموم الشعب ومشاكله .

ان مفهوم الديمقراطية – اليوم – لم يعد يرتبط فى ذهن الناس بالرغبة فى الكلام وحرية التعبير . وانما ارتبط فى اذهانهم بلقمة العيش ، ولهذا السبب تحولت المظاهرات من أجل الخبز فى الجزائر والاردن الى نهج ديمقراطى لحكومات هذه الدول .

لقد ادرك قادة هذه الدول أن حل مشاكل الشعب يجب ان تكون بأيدى ابناء الشعب انفسهم ، وحتى يدركوا الممكن وغير الممكن فلا يحملوا حكامهم

وزر ظروف هى أكبر من قدرتهم على تغييرها . والحاكم الذى لا يستطيع ان يدرك هذه الحقيقة هو الحاكم الذى يحفر لنفسه قبرا الى جوار الطاغية الرومانى الراحل شاوشيسكو .

المحور الرابع

الانتقال السلمى للديمقراطية

د . حميد فياض
هانى الفكيكى

نظرة مستقبلية : المهمات والمستلزمات

د . حميد فياض
باحث فى العلوم السياسية

ان هذا الموضوع الذى نحن بصدده اليوم يعتبر من الموضوعات الحاضرة والمستقبلية الهامة لذلك يتطلب منا جميعا الإمعان فيه والتفكير الجماعى به لإيجاد الضوابط اللازمة لتحقيقه .

هذا الموضوع يتطلب أول ما يتطلب ، الوصول الى أساس للتراضى الاجتماعى بين كل فئات المواطنين فى قطر عربى ما وكذلك بين مواطنى الأقطار العربية لتحقيق الديمقراطية على المستويين الاقليمى والقومى .

أى أن الانتقال السلمى للديمقراطية يحتاج الى التفاهم (التوافق) والمقدرة للتوصل الى حل او حلول يرضى بها الناس لتحقيق مصالح الفئات الاجتماعية والسياسية المختلفة ، اى بمعنى اخر الوصول الى حل معقول بين الفئات الحاكمة ومن يساندها وبين الشعب بتكويناته السياسية والإقتصادية والإجتماعية المختلفة . بعد هذه الفرضية ، علينا الإجابة على مايلى :

اذا كان الجواب على امكانية الوصول الى مثل هذا الحل بنعم علينا ان نناقش معا الأسس الضرورية لذلك ، واذا كان الجواب بالنفى ، علينا أيضا ان نقول لماذا مثل هذا الحل غير ممكن .. ونناقش البديل ، هل البديل هو استمرار الصراع بكل اشكاله المختلفة بين المتسلطين وبين المحرومين من كل الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية وما يعنيه مثل هذا الصراع من نتائج على المواطن والوطن ؟

بدأت هذه البداية لاعتقادى بأنها ضرورية على كل حال للجواب أما بنعم أو بلا على هذا الموضوع .

إن ورقة العمل هذه لا يمكن ان تسمى دراسة علمية تعتمد على الكثير من

المصادر والدراسات والاحصائيات والاستطلاعات .. الخ وانما عبارة عن محاولة اجتهاد مبذولة فى مجال نظرى جديد ، محاولة لفهم ظروف شعبنا العربى وكيفية تجنيبه (إن أمكن ذلك) الصراع الدموى للانتقال إلى نظام قائم على الارادة الشعبية تحترم فيه حقوق الانسان كاملة ، ويسمح فيه للفرد بالمشاركة فى صنع حياته وحياة المجتمع والأمة اللذين ينتمى اليهما ، حياة حاضرة ومستقبلية قائمة على العدل والسعادة .

لم ارغب فى التطرق الى هذا الموضوع من الناحية التاريخية بل أود أن انبه – لضرورة الموضوع – الى التركيبة المعقدة للمجتمعات العربية فى أقطارها المختلفة فى النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .. الخ وما يترتب على ذلك من صعوبات أمام هذا الطريق وضرورة بذل كل الجهد لتذليلها فى سبيل تحقيق هذا الهدف . ان الثراء الفاحش والفقر المدقع بين المواطنين داخل كل قطر عربى وبين أقطار الأمة العربية من الموضوعات الهامة جدا فى هذا الصدد ، وما تؤدى اليه هذه الفوارق من صراع طبيعى بين من يملكون كل شىء وبين من لا يملكون حتى قوت عيشهم اليومى ، بين من يملكون ومن لايملكون وعدم رغبة من يملكون السلطة والمال والجاه بالتنازل الطوعى لمن لايملكون .

وعلينا الأخذ بالاعتبار اختلاف الأنظمة السياسية فى الأقطار العربية (ملكية شبه دستورية ، ملكية مطلقة ، جمهوريات غير ديمقراطية .. قبائل وعائلات حاكمة ، وارتباطات كل منها العربية والدولية ومدى استقلاليتها وتبعيتها .

إذن فان الموضوع الذى نحن بصدده يحتاج منا الى دراسة شاملة حتى نستطيع الاجابة بنعم أو بلا وكيف .. بعد هذه المقدمة الضرورية أود أن أضع أمام حضراتكم بعض النقاط للحوار ، أرى أنها قد تؤدى بنا الى ما نريد :

١ – ضرورة الاتفاق على تطبيق مبدأ التعددية السياسية وما يترتب عليها من انتخابات نزيهة وتداول الحكم بالطرق السلمية بناء على إرادة الأغلبية

الشعبية ورضائها ، والتسليم للمواطنين نساء ورجالاً بكامل حقوقهم وممارستها بدون انتقاص .

٢ – ضرورة الاتفاق بين كل أشكال التنظيمات السياسية والنقابية على التفاهم من أجل الصالح العام وتغليب المصلحة العامة للمواطن والوطن على الفردية والحزبية والتعامل الديمقراطى الحضارى بينها من أجل تسلم السلطة ، رغم ما بينها من فروق طبيعية فى برامجها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وهناك شرط يبدو لى جوهريا فى هذا المجال وهو : ضرورة أن لا تكون لأى حزب أو تنظيم سياسى أو نقابى .. الخ أية علاقة تبعية وبأى شكل من الأشكال مع التنظيمات التابعة للدول الأجنبية (أى مع الدول الامبريالية التى لا تريد اى تقدم ورخاء وحرية للمواطن والوطن فى اى جزء من اجزاء الأمة العربية) وفى حالة وجود مثل هذا الارتباط تسقط عن تلك الفئة صفة التمثيل الشعبى والديمقراطى .

٣ – ضرورة التفكير فى شكل الحكم الديمقراطى الذى يلائم أقطار الأمة العربية ، لانه ليس شرطا نقل شكل أسلوب الحكم الغربى الى الوطن العربى حرفياً وذلك لوجود فوارق تاريخية ودينية واجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية ولا يعنى هذا التعصب ضد المنهج السياسى الغربى وامكانية الاستفادة منه حيثما كان ذلك ممكنا ، وبالطبع هناك فرق كبير بين الاستفادة والنقل .. حيث لم يؤد النقل فى الماضى والحاضر الى تطبيق صحيح للديمقراطية الغربية فى الأقطار التى نقلت اليها بحكم اختلاف الواقع ، بل أدت الى مزيد من الدكتاتورية باسم الديمقراطية الشكلية .

وبناء على ما ورد اعلاه انوه الى حقيقة من يحكم فعلاً فى الغرب ، إن الذى يحكم فى الغرب كله خاصة فى امريكا هو رأس المال بشكليه المباشر وغير المباشر ، هم اولئك الذين يمولون التكاليف الباهظة للحزبين فى الولايات المتحدة الأمريكية والأحزاب الرئيسية الاخرى فى بقية اقطار اوربا الغربية .. خاصة اثناء حملات

الانتخابات .. رأس المال الفردى وكذلك القادم من الشركات الضخمة ذات المصالح والنفوذ .. وتمويل أجهزة الاعلام الرهيبة التى تغسل أدمغة الناس ليل نهار والتى تعمل الى حد كبير على صنع الرأى العام .

أيكفى حقاً سؤال المواطن عن رأيه كل اربع سنوات أو ست سنوات .. بنعم أو لا لهذا الحزب أو ذاك ، عمن يريد حكمه .. ويترك الشعب طواعية مصيره وسيادته الى مجموعة تتحكم به وبمصالحه حتى الإنتخابات القادمة .. أليس من الضرورى والأمر كذلك أن نبحث نحن العرب الذين نسعى الى تحقيق الديمقراطية فى أقطارنا من الآن عن أفضل نظام ديمقراطى يسمح للشعب فعلاً بالمشاركة الحقيقية لحكم نفسه وبنفسه .

الديمقراطية المثالية .. لكن الديمقراطية المثالية شىء والتطبيق شىء اخر .. ان مثل هذا التطبيق للديمقراطية يتنافى ومبادىء الحرية والمساواة والمشاركة .. المساواة امام القانون لا تفرق بين شخص واخر .. لكن هنا حيث رأس المال هو الذى يدير دفة الحياة فان الانسان الذى يملك مالاً وجاهاً هو أفضل من ذلك الذى لا يملك .. رغم النص الدستورى الصريح فى المساواة بين المواطنين فى تولى المناصب العامة حسب الكفاءة وليس حسب الإنتماء الحزبى ومقدار الثروة والمكانة الاجتماعية .. الخ من فروق .

وهنا اقترح على المنظمة العربية لحقوق الانسان أن تكلف مجموعة من خيرة الأساتذة العرب فى مجالات العلوم السياسية والحقوق والاقتصاد والاجتماع لدراسة أفضل النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتقديمه الى المنظمة لمناقشته (حتى فى الفروع ايضا) وتعرضه بعد ذلك فى كتاب لكى يصبح قدوة للمثقفين والعاملين فى حقل حقوق الانسان واصحاب القرار فى الوطن .. ونكون بذلك قد قدمنا جهداً هاماً على طريق الوصول الى مجتمع ننشده بتشوق خلاصاً مما نحن فيه الآن ..

٤ – ضرورة خلق نظام اقتصادى – اجتماعى يكفل عدالة توزيع الثروة الوطنية

والقومية ، ويمنع بقاء ونشوء فوارق اقتصادية واجتماعية ضخمة بين الأفراد وبين الأقطار من جهة أخرى كما هو عليه الحال الآن[١] لأنه بغير ذلك لا يمكن تطبيق الديمقراطية خاصة تطبيق مبدأ الانتقال السلمى للديمقراطية لانه من غير الطبيعى وغير المعقول مطالبة الانسان المعدوم بالايمان بذلك .. اى تطبيق مبدأ الحرية السياسية والحرية الاقتصادية فى آن واحد وبشكل متساو .. اى خلق مبدأ التكافؤ الاقتصادى بين الناس الذى يحقق العدل ويقضى على الآثار السلبية لاحتكار الأقلية على حساب الأغلبية ويساهم فى الوقت نفسه فى تذويب الفوارق الضخمة بين الطبقات بطريقة سلمية .

٥ – ضرورة الاهتمام بالديمقراطية القاعدية (ابتداء من القرية ، المصنع ، مراكز الانتاج المختلفة فى قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات والجمعيات التعاونية واعطاء حق للعاملين فيها بادارتها كذلك تطبيق المبدأ الديمقراطى فى مجال التعليم ابتداء من الابتدائية وصولاً الى الجامعة) .

ان هذا النوع من الديمقراطية هو الذى يعلم ويربى الفرد على الممارسة الديمقراطية وتقوية الأسس القائمة عليها بدلاً من فرضها من أعلى .. الديمقراطية حرية ومسؤولية .. اى على الفرد ان يعرف حقوقه وواجباته فى آن واحد .. اى ديمقراطية المشاركة فى صنع القرار على مختلف المستويات .. وهذا يساعد على التدريب الفعلى على الحكم ومشاركة الناس ابتداء من أصغر وحدة وصولاً الى أعلى مستويات المسئولية فى الدولة .

هذا المبدأ يرفض بشدة مبدأ المركزية الشديدة السائد الآن ويعتمد تطبيق اللامركزية السياسية والاقتصادية الشكل الاتحادى القائم على الاتفاق على الصلاحيات الدستورية بين الدولة ومقاطعاتها الاتحادية .. لان هذا النظام أكثر ديمقراطية ومشاركة فى صنع القرارات من المستويات التحتية الى المستويات العليا[٢] .

٦ – ضرورة العمل وبكل الوسائل على القضاء على الأمية وإفساح المجال للأطفال للانتظام فى المدارس – التعليم الإجبارى المجانى[٣] وتطوير مناهج التعليم

العادى والمهنى والجامعى لكى يواكب العصر وان لا تكون مهمة المدرسة تخريج موظفين فقط .

ان الديمقراطية الصحيحة تتطلب أن يعرف كل مواطن حقوقه وواجباته حتى يستطيع المشاركة فى صنع القرار ويشارك فى انتخابات محلية وبرلمانية عامة وينتخب بعقله من يعبر عنه دون تأثير من أحد .. لانه بدون ذلك ستشترى وتباع الأصوات لمن عنده القدرة على الشراء بثمن بخس ، ونرجع من جديد الى احتكار العمل السياسى من قبل فئة صغيرة .. وما سببه ويسببه ذلك من دكتاتورية باسم الديمقراطية .

٧ – وأعتقد أننا كعرب متفرقون فى اقطار عديدة علينا التفكير جدياً بضرورة إقامة الوحدة العربية الديمقراطية الشاملة القائمة على إرادة المواطن العربى والارادة الشعبية الجماهيرية والعدالة الاجتماعية وبذلك تكون الديمقراطية هى اساس اقامتها وأساس الحفاظ عليها وصبغها بالطابع الانسانى واقول لمن يهتم باقامة نظام ديمقراطى ان يعمل فى آن واحد على اقامته وطنيا وقوميا لأنهما وحدة واحدة لا تتجزأ ، وان تأثيرات ما هو وطنى تنعكس على القومى والعكس صحيح .

وأقول ذلك لان خلق المناخ الديمقراطى السلمى فى مختلف أقطار الأمة العربية أحد الشروط الأساسية لديمومة واستقرار النظام الديمقراطى القطرى .. لانه من غير المنطقى ان يعيش نظام ديمقراطى قطرى فى ظل أنظمة غير ديمقراطية لان الأخيرة ستعمل بكل ما لديها من قوة وارتباطات داخلية وخارجية على القضاء على هذا النظام الذى يشكل من وجهة نظرها خطراً عليها .. وهذا يتطلب منا جميعا العمل على تطبيق مبدأ التكامل والتكافل الوحدوى الديمقراطى ..

الخلاصة

إننى أؤكد على ضرورة الديمقراطية فى الوطن العربى تلك التى تعتمد على

أسس : الحرية : التى تعنى احترام الحريات المدنية والسياسية للأفراد .. مثل الحريات الشخصية وحرية الانتقال والزواج .. والحريات السياسية مثل حرية التعبير والرأى والحق فى الاجتماع والتنظيم .. الخ والمساواة فى بعديها السياسى والاجتماعى .. السياسى بمعنى ان كل فرد بغض النظر عن درجة تعليمه او ثرائه او مركزه الاجتماعى ودينه او جنسه او لونه يتساوى امام القانون ، مع المواطنين الاخرين .. والاجتماعى أى ضرورة توفير الظروف الاجتماعية والاقتصادية والتى تساعد المواطنين على ممارسة الحرية والمشاركة السياسية ، **والمشاركة** التى تعنى ان يكون القرار السياسى او سياسة الدولة عبارة عن محصلة معبرة عن أفكار ومناقشات المواطنين بالطريق المباشر او غير المباشر عبر التنظيمات والصحف .. الخ التى سيتأثرون بها ومنها .. اى مبدأ حق مشاركة كل فرد فى ابداء الرأى فى القرارات والسياسات التى تؤثر على حاضره ومستقبله وهذه المبادىء الثلاثة تشكل أبعاد المثل الأعلى للديمقراطية ويعتبر الاعتداء على احدها اعتداء عليها جميعا[٤] .

واخيرا أقول واؤكد بأن الحكم الديمقراطى رغم كل المآخذ عليه يبقى أفضل اسلوب للحكم ، لكن السؤال الاساسى المطروح علينا جميعاً والذى يحتاج منا الى اجابة هو .. كيف السبيل الى إقامة نظام عربى ديمقراطى بوسيلة سلمية ؟

هذا ما انتظره من حضرات السيدات والسادة الكرام .

١ – انظر بهذا الخصوص الدكتور ابراهيم سعد الدين ، الندوات الفكرية واحد ، فيينا ١٩٨٨ ، الدخل الاقتصادى للمواطن العربى ص١٥٩ وما بعدها .

٢ – الديمقراطية وحقوق الانسان فى الوطن العربى – مركز دراسات الوحدة العربية – سلسلة كتب المستقبل العربى (٤) بيروت – لبنان ، اكتوبر ١٩٨٣ الطبعة الاولى ، المقومات الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية فى الوطن العربى د. اسماعيل صبرى عبدالله ص١٠٥ وما بعدها .

٣ – الندوات الفكرية فيينا ١٩٨٨ ، المنظمة العربية لحقوق الانسان القاهرة ، دار المستقبل

العربى ، الطبعة الاولى ١٩٨٩ ، د. ابراهيم سعد الدين صفحة ١٦٢ وما بعدها .

٤ – الديمقراطية وحقوق الانسان فى الوطن العربى – مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة كتب المستقبل العربى (٤) بيروت – لبنان ، اكتوبر ١٩٨٣ الطبعة الاولى ، مقدمة الديمقراطية وهموم الانسان العربى المعاصر ، د. على الدين هلال ص٧ وما بعدها .

الانتقال السلمى إلى الديمقراطية

هانى الفكيكى
سياسى عراقى

اود ان اتقدم بجزيل الشكر لفرع المنظمة العربية لحقوق الانسان ، فى النمسا ، على هذه الندوة المفيدة ، وعلى دعوتى للمشاركة فيها .

وفى ظل الظروف العربية والاقليمية والدولية الراهنة ، يبدو الحديث عن الديمقراطية وسبل الانتقال اليها ، مليئا بالأمل والتفاؤل وبذات الوقت ، محفوف بالاوهام والاحلام . ولابد قبل الدخول فى صلب الموضوع من الاشارة لمسألتين هامتين :

أولاهما ، ان العوامل الخارجية ، الدولية السياسية والاقتصادية تبقى ، مهما بلغت تأثيراتها ، فى حدود الثانوى والمساعد والممهد .

وثانيتهما ، ان التباين والتنوع بين الاقطار والمجتمعات العربية ، ومستويات تطورها التاريخى ، يمنعنا من التعميم ، ويقودنا للحذر من الحديث عن مصر كما نتحدث عن العراق او السعودية .

لذا ارجو المعذرة ، ان لا تكون هذه العجالة ، دقيقة وشاملة . وسأحاول اولا القاء الضوء على بعض المؤثرات التى ساهمت فى تكوين عقل لاديمقراطى ، وفى تزييف الوعى .

اولاً

لا يزال العقل السياسى العربى ، يعانى خللاً ويدور فى اطار الموروث القبلى والدينى ، واسير ايمانية معتقدية ، اخضعت الحياة العربية لنصوص وقوانين ثابتة ساكنة ، مما شل المجتمع ومواكبته للتطور والتفتح على المعرفة .

والمشكلة التى عشناها ، ولا نزال ، ان هذا المعتقد الايمانى ، الدينى والزمنى كان غطاء ، للخروج من المجتمع والتعامل معه من الخارج ، وسببا فى الخلط ، بين رفض التقاليد والموروث السيء ، وبين رفض المجتمع والانفصام عنه ، وعن افراده وخصوصيته ومشاكله وطموحاته .

وامام ضغوط التطورات الدولية ، وانهيار السلطنة العثمانية ، فى بدايات هذا القرن ، ومع رياح استقلال الشعوب والقوميات ، والثورة البلشفية ، ونسائم الفكر الاوروبى ، راجت محاولات جادة ، لتحديث العقل والفكر السياسى العربى والاسلامى ، يمكن حصرها فى ثلاثة تيارات اساسية :

أ – تيار اسلامى ، بقى متمسكا بالتراث والفكر الاسلاميين ، ودافع عن دولة الخلافة ، واعتبر العودة الى الاصول والنقاء السلفى ، هى طريق النهضة والتقدم .

ب – تيار عروبى – اسلامى مجدد ، ذو ملامح ديمقراطية ، وتوجهات عصرية حديثة ، ومتأثر إلى هذا الحد او ذاك بالحداثة الاوربية .

جـ – تيار وطنى قومى ، رشف من الفكر الاوربى ، وحاكاه ، الليبرالى منه والماركسى ، وادمن على نقل تجارب الشعوب الاوربية وثقافاتها ، وتطبيقها ، ترغيباً او ترهيباً ، على الواقع العربى والاسلامى .

واحتدم صراع ، وخاصة فى دول المشرق العربى ، بين المشروع الاسلامى « المتراجع » ، وبين المشاريع « القومية والوطنية » ، الليبرالى منها والماركسى « المنتصرة » . وراحت هذه الاطروحات العصرية « المنتصرة » ، تخاطب الجمهور العربى الاسلامى ، برطانة لم يستسغها مزاج الامة وحسها ، ولم تنفذ الى مغاليق النفس العربية والاسلامية .

ومع ذلك ، سارت بعض الدول العربية ، والاسلامية ، عقوداً طويلة فى محاولاتها بناء مجتمع عصرى ، وتجارب عصرية ، وتنميات اقتصادية ، دون ان تنجح فى تغيير المجتمع ، والغاء التأثير القبلى والدينى والطائفى والعنصرى ، وكل

سمات عصر ما قبل القومية .

ولئن استغل العسكريون فى بعض البلدان ، المؤسسات البرلمانية والديمقراطية ، لتغطية انفرادهم بالحكم ، فقد تعاقدت فرق وطوائف فى بلدان اخرى ، لتقيم توازناً سياسياً هشاً ، وفى نمط ثالث من البلدان نشأ تسلط اقطاعى وأقلوّى ، تحت واجهات اسلامية ، او قومية ، أو وطنية .

واجمالاً كانت تجارب ناقصة ، مشوهة ، اتسمت بتزوير ارادة الناس، وتزييف وعيهم ، وفرض برلمانات شكلية ، وسياسات افقدت الامة ثقتها بالديمقراطية وغرست وشجعت كل ما هو معاد للحرية وللتعايش .

وعلى صعيد اخر ، أدت سياسات هذه التجارب الفاشلة ، الى تعزيز تبعية الاقتصاد للمركز الغربى ، والى تعميق التناقضات والتفاوت الطبقى ، وحولت تخلف بلداننا الى تأخر يتجاوز حدود الاقتصاد والسياسة .

وامام الانسداد التام ، والسور المنيع ، الذى قام فى وجه فئات واسعة من المجتمع العربى ، وخاصة امام الطبقة المتوسطة ودون المتوسطة ، وفئات المتعلمين والمثقفين الآخذة فى الاتساع ، والتواقة للتغيير بدا الحل العسكرى واستخدام الجيش ، كأداة خلاص وتغيير يحتلان حيزاً مركزياً فى العقل السياسى لاجيال متعددة .

واذا كان انقلاب ١٩٣٦ فى العراق ، قد قدم بكر صدقى ، ولم يتصد لتجربة برلمانية عريقة . واذا كانت الانقلابات السورية قد قدمت حسنى الزعيم ، وسامى الحناوى ، واديب الشيشكلى ، فان حركة ١٩٥٢ فى مصر ، قدمت عبدالناصر ، واسقطت تجربة ديمقراطية ودستورية عريقة .

وهكذا اكتسب الجيش والانقلاب العسكرى ، شرعية متميزة ، وغطاء شعبيا ، تحت ذريعة ، الانجازات ، والتصدى للاحلاف العسكرية ، ومقاومة الاستعمار ، وتحقيق الوحدة العربية ، واطلاق الحريات للشعب .. الى اخر وعود

المؤسسة العسكرية . وجاءت ١٤ تموز ، ثم ٨ شباط و٨ آذار ، ثم ١٧ تموز الى اخر مسلسل الانقلابات ، وسرعان ما تخلى العقل السياسى العربى عن مواقعه الفكرية والسياسية ، واقام تحالفاً مع المؤسسة العسكرية ، بالضد من كل ادعاءاته العقائدية .

ووسط ضجيج ايديولوجى صاخب ، يصم الآذان ، سقط العقل السياسى العربى الحديث ، فى ايمانية جامدة ، وظفها فى خدمة الدكتاتورية العسكرية وعبادة الفرد ، والغاء المجتمع والشعب .

ثانيا

وكان لقيام اسرائيل ، وضياع فلسطين وتشريد شعبها ، اثر هام وحاسم ، فى سقوط التجربة الديمقراطية الناقصة ، والوافدة ، وفى رفض ، وتعهير كل ما هو ات من الغرب .

الاخطر من ذلك ، زرع قيام اسرائيل ، وتواطؤ الولايات المتحدة وبريطانيا ، فى العقل السياسى العربى ، وفى عقل المواطن العربى ، هاجس المؤامرة . الذى راح يفسر تأخر الامة ، وهزيمتها ، كمؤامرة امبريالية وصهيونية خارجية ويبرىء الامة والمجتمع من كل عيب ، ويختزل الخلاص والتحرر فى اسقاط المؤامرة ، واسقاط الانظمة السياسية العميلة للامبريالية .

هذه النظرة ، بل النظرية ، لعبت دوراً مهماً فى بقاء المجتمع العربى دون نقد ، والفكر والثقافة العربية بمعزل عن البحث او الادانة او التغيير ، وساهمت فى تنمية فكر لا تاريخى سكونى كان حصناً للدكتاتورية .

وبدل الاتجاه نحو الحداثة والعقلانية والشمولية ، فى التصدى للعدوان والرد عليه ، تعسكر المجتمع العربى ، وهيمنت الدكتاتوريات العسكرية ، وعلى مدى اربعة عقود ، استهلكت هذه الدكتاتوريات الطاقات المادية والبشرية للشعب ،

وسببت ضياع المزيد من الاراضى العربية ، والمزيد من الحريات ، واحدثت تشويها فى الشخصية والفكر العربيين .

وبسبب سياساتها الدعاوية ، فى التحرير ومقاومة الامبريالية ، تعززت دولة المخابرات والشرطة والتعذيب ، وانتهاك حقوق الانسان ، وصادرت الحريات ، وقاومت التضامن العربى والوحدة القومية ، وتحولت الهزيمة القومية ، الى منهجية قطرية ، معاكسة للعقلانية والحداثة .

بكلمة اخرى راحت هذه الدكتاتوريات تستجدى شرعيتها الضائعة بسبب الهزيمة القومية ، بانتصارات قطرية تكتيكية ، فى هذا القطر او ذاك ، وعلى حساب حرية المواطن ايضاً وحقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية . ولئن جاءت الانتفاضة الباسلة لشعبنا الفلسطينى ، لتؤكد حيوية امتنا وعنادها فى حقها بحياة حرة ، فان رد الانظمة العربية كان مزيداً من التبعية ، ومزيداً من الفرقة العربية ، ومزيداً من التنازلات .

ثالثا

وتدفق النفط وثرواته ، وطفت الآثار السلبية لذلك على المجتمع العربى ، فقد نقلت الثروة النفطية مركز القرار السياسى والاقتصادى ، الى الحكومات الأكثر ثراء ، وخلقت وضعاً شاذاً فى العلاقات العربية – العربية ، والعربية الدولية .

فبلدان كمصر وسوريا والاردن ولبنان ، كدول مواجهة ، يتراوح متوسط دخل الفرد فيها ما بين (٣٠٠ – ٥٠٠) دولار سنوياً وبلدان النفط ، كليبيا ، والسعودية ، والعراق ، والكويت ، يتراوح متوسط دخل الفرد ما بين (١٥,٠٠٠ – ٢٠,٠٠٠) دولار . وبلدان كمصر والسودان والمغرب واليمن ، يمثلون اكثر من نصف الامة العربية فى سكانهم .

واهتز التوازن العربى ، وقامت علاقات مشوهة ، وغير عادلة ، وعكس الثراء النفطى علاقات اجتماعية وسياسية مختلفة وتناقضية ، فى داخل مجتمعاتها ، وفى

علاقات تلك الدول بالعالم .

والغريب ان تأثير الثروة النفطية ، كان واحداً ومتطابقاً ، فى دول الثراء ودول الفقر ، من حيث تعزيز الاستبداد والتبعية . وتساوت البيروقراطيات العسكرية غنيها وفقيرها فى كم الافواه ، وشراء المثقفين او قتلهم ، وتشويه النفوس او سجنها .

واخيراً ، ساهمت الثروة النفطية فى تدعيم الدولة القطرية ، ومؤسساتها الامنية والقمعية ، وتحويلها الى سجون كبيرة ، بالضد من الامن القومى وادعاءات ما يسمى « النظام العربى » .

رابعاً

لم تشهد بلداننا العربية معارك حاسمة من اجل الحريات ، وبرغم ان مطلب الحريات السياسية ، احتل فى برامج الاحزاب والحركات مكاناً مركزياً ، وبرغم المظاهرات والنضالات والاضربات التى خيضت هنا وهناك ، وبرغم ان جماهير شعبنا ، كانت ولاتزال ، عنيدة فى مطالبتها بالحريات ، إلا ان الاحزاب والحركات ، والمثقفين اجمالاً ، لم يخوضوا معارك حاسمة ومصيرية فى سبيل الحريات ، ومن اجل تغيير الطبيعة الاستبدادية للسلطة .

المثقفون كانوا دائماً قصيرى النفس ، ملولين مساومين ، سرعان ما يتراجعون ، او يتواطأون مع المستبد .

والمسألة لا تفسر ، بنسبهم الى البرجوازية كطبقة ، وحملهم صفاتها فحسب ، بل تمتد الى ابعد من ذلك ، الى كامل الاطر الثقافية والاجتماعية للموروث المعرفى فى المجتمع . فعلى سبيل المثال ، التضحية بالحريات السياسية والعامة لصالح الوحدة القومية ، فضلاً عن اعتبار الاشتراكية وثورتها ، لازمة وطريقا الى الديمقراطية السياسية . وبرغم ان الفكر الاشتراكى وثورته ، انبثقا عن التراث الديمقراطى العلمانى فى الغرب ، إلا ان مثقفينا قلبوا المعادلة ، واعتبروا

الثورة الاشتراكية فى بلد متأخر ، ولم يعش مضمون الديمقراطية البرجوازية ، هى الطريق الى الديمقراطية السياسية ، وان حرق المراحل ، سيساهم فى انجاز الثورتين فى آن واحد ، ومعلوم ما ترتب على ذلك من انتهاك لحقوق الانسان وكبت للحريات .

وعلى صعيد اخر راح مثقفو الثورة القومية ايضاً ، يربطون الثورة القومية لزوماً بالثورة الاشتراكية ، واعتبروا الديمقراطية السياسية نتاجاً حتمياً لذلك .

وقد اثبتت الحياة ، والواقع والتجربة ، ان ربط الثورة القومية ، او الاشتراكية بالديمقراطية السياسية ، كان كفيلاً بتعبئة اوسع الناس ، وبناء المقدمات الفكرية والثقافية العصرية لنهضة عربية ، وكان اكثر ملامسة لمستوى تطور امتنا التاريخى .

وعلى صعيد آخر ، برزت العودة للاسلام ، وللفكر الاسلامى ، ليس فقط كدفاع عن النفس والهوية ، بل كتحد ، قديم جديد ، للعقل السياسى العربى ، مما يضعنا ويضع مثقفى الفكر الاسلامى ، امام احتمالات عديدة ، ويثير تساؤلات اكثر . واذا كان الفكر الاسلامى ، متميزاً على غيره ومتفوقاً ، فى كونه تراث المواطن وثقافته وهويته ، وفى اغلب الاحيان دينه ، فان الذى يعنينا هنا ، هم مثقفو الفكر الاسلامى وحركاته السياسية المنظمة . فالى جانب غياب برنامج سياسى وثقافى ، وإن وجد فهو غير معلن ، نرى ان هؤلاء المثقفين الاسلاميين اسرى صيغ ومسميات اسلامية ، لاتماشى متطلبات العصر من جهة ، ولاهم قادرون على فك اسارهم عنها . مما سيعطل امكانية توظيف الفكر الاسلامى ، فى اغناء المسير نحو الديمقراطية ، واطلاق ارادة الامة ، وولايتها على نفسها . ويبدو ان هذا ليس مرهوناً بالتفاسير والمدارس والرؤى الاسلامية المختلفة فقط ، بل ايضاً ، بالطبقات والفئات التى تعتمر الفكر الاسلامى ومصالحها وتحالفاتها الاجتماعية ، وقدرتها على تحديث ممارساتها وتلبية حاجات العصر .

خلاصة القول :

ان الثقافة العامة ، والمثقفين ، على مختلف مشاربهم ومصادر وعيهم وثقافتهم ، ساهموا ولا يزالون ، فى الترويج لايمانية معتقدية ساكنة ، ومنعوا تطور مرجعية سياسية عامة ، تمثل ثوابت وقواسم مشتركة ، تتعايش فى ظلالها قوى المجتمع السياسى المختلفة . وكان ذلك عاملاً مهماً فى تدعيم الاستبداد ، سواء على صعيد السلطة ، او المجتمع .

وما حصل فى العراق ، بعد ١٤ تموز ، وشباط ١٩٦٣ ، وتموز ١٩٦٨ ، وما حصل ويحصل اليوم فى العراق ومصر والاردن وسوريا ولبنان والمغرب ، من عنف وثأر ، وانتهاك للحريات شاهد على خرس المثقفين ومسؤوليتهم .

وحتى تكتمل الصورة ، لابد من الحديث عن التحولات والتغيرات التى حصلت فى العالم ، فقد دخلت شعوب العالم ، فى آفاق عصر جديد ، قائم على التعاون والتوحد والسلام ، واطفاء بؤر التوتر ، ونزع السلاح وابعاد خطر الحرب الكونية .

وحصلت ثورة جديدة ، او تجديد للنظام الاشتراكى ، طالا الجذور البنيوية، الفكرية والسياسية والاقتصادية، لدول المعسكر الاشتراكى، كل ذلك، يتم من خلال اعادة الاعتبار للديمقراطية السياسية ، وللحريات وللمشاركة الاوسع لجماهير الشعب .

وقد أبانت هذه التطورات حقيقتين تتعلقان بنا نحن شعوب العالم الثالث : الأول أن بلداننا المتأخرة ، ليس أمامها إلا أن تكون طرفاً فيما يجرى ، ولا يمكن لها أن تقاوم طبيعة الأشياء ، والمسألة ليست قرار أو رغبة هذا الحزب أم ذاك الحاكم ، والحقيقة الثانية أن العصر الجديد ، هو عصر يحكمه الاقتصاد ، والعلاقات التجارية ، ولم يعد الاستقطاب والصراع الأيديولوجى والسياسى مؤثراً فى العلاقات الدولية بالشكل السابق .

من هنا ، فاننا نعتقد ان هذا الوضع الجديد ، برغم ثانويته ، باعتباره عاملاً خارجياً ، سيكون له تأثير كبير وحاسم ، فى دفع مجتمعاتنا نحو آفاق العصر ، ونحو الديمقراطية ، وسيساهم فى اعادة بناء علاقات التبعية ، وسيكون له تأثير حاسم على طبيعة الصراع العربى الاسرائيلى ، فضلاً عن انعكاساته على واقع التجزئة العربية ، والعلاقات العربية العربية ، وما حصل بعد احتلال العراق العسكرى للكويت مؤشر واضح على ما نقول .

وختاماً ، ما العمل ؟

ان المسؤولية الاولى تقع على عاتق المثقفين ، فقد برزت فى العقود الاخيرة ، قوى اجتماعية وسياسية شابة ، متحررة من عبودية الايدلوجية متعطشة للمعرفة وللحرية ولحقوق الانسان . وتمتلك نسبياً ، وعيا ، وعقلانية ، ورهافة حس ديمقراطى يميزها عن اجيال سابقة .

ومن المهام التى يمكن ان يتصدى لها المثقفون ، وتشكل عوامل فعالة ومساعدة فى الانتقال السلمى الى الديمقراطية :

١ – التحرر من قيود الأيديولوجية ، والمعتقدية الايمانية ، ونشر المعرفة ، والقيم العقلانية ، وتحديث الفكر العربى ، والتبشير بالقيم الديمقراطية وحقوق الانسان .

٢ – العمل على تشكيل تيار سياسى ديمقراطى ، على صعيد الوطن العربى ، واعلان لائحة لحقوق الانسان العربى ، واصدار جريدة مركزية ، للترويج للفكر الديمقراطى وتوسيع الاتصال بالجماهير ، والدعوة للتعددية السياسية والحريات ، وتداول السلطة .

٣ – الدعوة والعمل على توزيع الثروة النفطية العربية ، توزيعاً عادلاً ، يضمن التقليل من الفوارق الطبقية قطرياً ، ومن الفوارق بين الدول العربية الغنية والفقيرة .

٤ – النضال والضغط بكل الأساليب المتوفرة ، ضد الأنظمة الدكتاتورية ،

ودعوة جميع المثقفين العرب لمقاطعتها ، وعدم التعاون معها ومع صحافتها ومؤسساتها الثقافية والاعلامية ، وتعبئة الرأى العام المحلى والعربى والدولى ، لاسناد النضال فى سبيل الديمقراطية وحقوق الانسان فى الوطن العربى .

٥ – وضع الدراسات والابحاث التى تربط حياة المواطن اليومية وأمنه ومستقبل اولاده ، بالديمقراطية وابراز اهمية الديمقراطية السياسية ، فى التنمية والوحدة القومية ، والنهضة .

٦ – الضغط والنضال ، ومن منطلق واقعى ثورى ، لحل جميع المشاكل فى المنطقة العربية ، وفى مقدمتها الصراع العربى الاسرائيلى ، وتأكيد وضمان الحقوق الاساسية للشعب الفلسطينى فى تقرير المصير والعودة .

٧ – حل المشاكل القومية والمذهبية ، للأقليات القومية والدينية فى الوطن العربى ، واقرار الحقوق القومية والمعتقدية ، لكل التجمعات القومية والدينية ، وبناء علاقات ديمقراطية معها .

٨ – الضغط على دول العالم وحكوماته ، لبناء علاقاتها الاقتصادية والتجارية والثقافية والسياسية ، تبعاً لاحترام وتقيد الحكومات العربية ، باحترام حقوق الانسان والديمقراطية .

٩ – الدعوة والعمل ، لتمتين التضامن العربى والتعاون على جميع الأصعدة وخاصة الاقتصادى والثقافى ، والنضال فى سبيل توحيد الأمة العربية وبناء قاعدتها الاقتصادية وتنميتها الطموحة والمستقلة ، فضلاً عن ضمان حرية انتقال الكتاب والجريدة والرأى .

ارجو اننى لم اكن متشائماً ، وللحقيقة فاننى اعتقد ان المشوار طويل ، وشاق ويحتاج إلى الكثير من الصبر الثورى ، والعقلانية ، فالطريق السلمى نحو الديمقراطية لايزال وعراً .

المحور الخامس

التعاون الدولى والديمقراطية

حوار مع عدد من الشخصيات الفكرية النمساوية

سورين سارادريان :

ارحب بكم فى الجلسة الثانية لهذا اليوم ويسعدنى ويشرفنى أن أقدم لكم مجموعة من زملائنا النمساويين الذين شاركوا على نحو او آخر فى عمل المنظمة العربية لحقوق الانسان .

أود أن أقدم لكم أولا البروفسور تويير وهى استاذه النظم السياسية المقارنة بجامعة فيينا والسيد هوفباور وهو صحفى والسيد ك.ننك وهو صحفى وكاتب معروف بالنمسا ، ويقوم بادارة بعض المناظرات التليفزيونية . وهكذا فاننى اود أن أعطى الكلمة لكل من الضيوف الثلاثة ليعبروا عن مواقفهم بشأن القضايا المطروحة وبعد ذلك سوف نرى كيف يتطور النقاش بينهم ثم نعقد حوارا يشترك فيه كل الحاضرين .

والسؤال الاول الذى اطرحه على زملائى الثلاثة هو : هل هناك نظام عالمى جديد ؟ وما هى معايير هذا النظام العالمى الجديد ؟ وهل بنى هذا النظام العالمى الجديد بالفعل ؟ وما هى القواعد الجديدة للتعامل والمتوقع أن يلتزم بها أعضاء المجتمع الدولى ؟ هل نحن نحاول الخروج من الحرب الباردة عن طريق ايجاد اسم جديد لها بطرق متعددة ؟ هل نريد أن نضع قواعد جديدة للسلوك تعتمد على القانون الدولى ، وتدعم من دور الأمم المتحدة فى الحفاظ على الأمن الجماعى . اذا جاز هذا التعبير أو النهج الجماعى لحل المشكلات العالمية للبشرية . لن نتسامح فيما يتعلق بالنظام الذى يتم اقامته ، اذ تؤرقنا الصراعات الاقليمية ولا تسمح لنا بالتأثير فى السياسة العالمية .

هل نحن نتجه الى مجتمع اكثر ديمقراطية فيما بين الدول وبعضها البعض ،

ومن داخلها ايضا ، وذلك من أجل التركيز على المسائل العالمية المتعلقة بالانسانية والطاقة والبيئة والمجاعات والصحة (اخذين فى الاعتبار ان هناك ٤٠ الف طفل يموتون كل يوم فى العالم) والتعليم والعدل الاجتماعى ؟

والسؤال الثانى الذى أود أن اطرحه انما يتعلق بماهية عقيدة النظم السياسية فى العالم الثالث ، وهى التى استفادت حتى الان من الحرب الباردة ولم تسمح أبدا بارساء الديمقراطية واحترام حقوق الانسان تحت شعار الكفاح ضد الامبريالية والاستغلال . هل النظام الجديد الذى سوف يتم اقامته سيتجاهل الجنوب تماما ؟ ام انه سيكون فى صالح الجنوب ؟ هل كنا بالفعل نعيش فى ذلك النظام القديم على نحو جامد ؟ هل سنفتح افاقا جديدة للخروج من ذلك المأزق ؟ هل سنشهد نزعا جزئيا للسلاح فى هذا النظام الجديد ؟ هل ستكون المنشآت العسكرية والقوى الاقتصادية والتكنولوجية فى صالح الجنوب ؟ البعض يقول نعم والبعض يقول لا . لقد عقدت ندوة مؤخرا فى فيينا اكدت فيها الاغلبية ان ذلك سوف يكون فى صالح الجنوب لانه سوف يخلق امكانيات جديدة ، وموارد جديدة لحل المشكلات العالمية التى ذكرتها فيما سبق .

السيد ك . ننك

كان امامى ثلاثة خيارات لقضاء اليوم ، كان الاول ان ابقى فى منزلى ، والثانى ان اذهب مع « الخضر » الى موقع من المزمع ان يقام به طريق سريع تجاه الشرق لاننا نعتبره يمثل خطورة ، والثالث ان احضر الى هنا لاجلس بينكم وقد قررت ان احضر الى هنا لأكون بينكم لأننى أتولى المسائل المتعلقة بالخضر فى بلادى كل يوم ، ولهذا شعرت انه يجب ان اكون هنا معكم . ويسعدنى ان حضرت اليكم فانا ديمقراطى اجتماعى قديم وكنت كذلك منذ كانت الديمقراطية الاجتماعية حقيقية ، انا اتحدث عن الماضى على نحو او اخر . كان الحديث انذاك عن أن الأقوى يقف دائما الى جانب الأضعف وهذا هو السبب الأساسى لتواجدى هنا .

لدى اجابتان للسؤال الاول الذى طرحه السيد الرئيس : هل هناك نظام عالمى جديد . واجابتى هى ان النظام القائم جديد وقديم فى آن واحد : اولا النظام العالمى قديم لانه لا يمكن الحديث عن شيء أقدم من ان يكون لديك الكثير من الالات العسكرية تؤدى للتدهور فى جزء من العالم حتى يبدأ الحديث عن الأخلاقيات والنفط وما الى ذلك . هذا ليس نظاما جديدا . واذا كان العالم الثانى (اقصد بالعالم الاول هنا الغرب والعالم الثانى الشرق والعالم الثالث هو الذى اصبح الان العالم الرابع او ما يسمى بالدول النامية) اذن أدرك جزءان من العالم انهما ارتكبا خطأ فى حق العالم الثالث فهما يقفان سويا مثل طفل كبير مشاغب أدرك انه ارتكب خطأ من أجل أن يصبح فى وضع أفضل وذلك من أجل الدفاع عن نفسه ضد الاشياء الصحيحة اخلاقيا التى يطالب بها العالم الثالث . فى هذا السياق فان النظام الجديد هو نظام قديم جدا والجزء الثانى من اجابتى يقول ان النظام الجديد جديد بالفعل لماذا ؟ اعتقد ان كل الصراع بين الشرق والغرب وهمى الى حد كبير . فلم يكن من الممكن تحريك اى شيء الا اذا اخبر الشريك الاول الشريك الثانى ، فاذا تحرك اى شيء فى هذا العالم كانت القنبلة . لقد كانت تلك حالة من عدم الاستقرار فى غير صالح العالم الثالث . اما نظم العالم الثالث ، والتى استفادت من هذا الوضع ، فانها تتجه الان الى المنزلق . اعتقد ان الدينامية مفيدة للعالم الثالث والحرب الباردة تعنى انه لا يمكن ان يكون هناك دينامية لأن ذلك يعنى دمار العالم ، اما الان فكل شيء ممكن ويمكننا شرح ذلك بعبارة واحدة : صراع الخليج كل شيء ممكن الان . ومن وصف الماضى تقول انه لم يكن هناك اى شيء ممكنا ، وانما استمرار الحال على ما هو عليه . وهنا يكمن الامل . ولا يقول لنا التاريخ ان النظام الجديد يمكن ان يكون من عمل اناس اخرين غيرنا ، وهذا يعنى انه يتحتم على شعوب العالم الثالث وبلدانه ان تعمل الان بنفسها . وهذا ممكن للمرة الاولى على ما اعتقد . لهذا أيا كانت نتيجة الصراع لن تعود الاوضاع الى ما كانت عليه . فحينما نقول ان الشرق والغرب – الشرق السابق والغرب السابق – قد اشتركا معا لغير صالح العالم الثالث فان اعتقادى ان هذا سوف يعنى ان العالم الثالث سوف يدفع دفعاً الى العمل

بنفسه .

السيد هوفباور :

اذا كان هناك نظام عالمى جديد ، فان النظام العالمى القديم يتمثل بالقطع فى الحرب الباردة ، وكما قال السيد شيفرنادزة : فإن ذلك قد انتهى اليوم ولهذا فإننى متشائم من أن تبدأ مشكلة جديدة ، اذ لا يعنى انتهاء الحرب الباردة ان يبدأ السلام . اود فقط ان اذكركم بما كانت تعنيه الحرب الباردة ، فقد ارتكزت بالاساس على العلاقات بين القوتين الاعظم فى اعقاب عام ١٩٤٥، ونحن الان نواجه وضعا تزداد فيه القوتين الاعظم – الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى – ضعفا عاما بعد عام . فالاتحاد السوفيتى يتجزأ على نحو او اخر وهذا يعنى عدم استقرار اوربا الشرقية والاتحاد السوفيتى ، كما انه يعنى عدم استقرار اوربا الغربية ايضا بعد ان اصبح مشروع السوق الموحدة المزمع قيامه فى ١٩٩٢/١٩٩٣ صعب التحقيق مع فتح ابواب اوربا الشرقية . لا اعتقد ان لدينا الكثير من المناقشات حول الاتحاد السوفيتى الآخذ فى الضعف . وفى اعتقادى ان الولايات المتحدة ايضا قوة تزداد ضعفا يوما بعد يوم من الناحية الاقتصادية فكلكم تعرفون ازمة الموازنة التى تواجهها، وانها تعانى أكبر عبء ديون فى العالم، وهى لم تتحول الى كارثة بعد ، لان الدولار لا يزال سيد العالم كله ، ولكن هذا يمكن ان يتغير فى المستقبل القريب .

وهكذا ، فان النظر الى النظام العالمى الجديد يمكن ان يعنى أيضا أن النظام القديم الذى يتحدث عنه الجميع على انه العهد الامريكى او العهد الامريكى/السوفيتى سوف ينتهى ، من الذى سوف يتبوأ موقع الريادة فى هذا العالم ؟ لا توجد احتمالات كثيرة ، فى اعتقادى ، فمثلا العالم العربى الآن أحد المراكز الاقليمية الرئيسية – يسعى جاهدا من اجل ذلك لا أقول ان صدام حسين هو الذى يكافح من أجل ذلك ولكن اذا تمكن العالم العربى من جعل نفسه مركزا كقوة

عسكرية واقتصادية فى النظام العالمى الجديد فى المستقبل فإننا لا نعرف كيف يمكن أن يتطور ذلك لا أحد يعرف فى هذه اللحظة لقد ضاعت الفرصة الأخيرة للعالم الثالث كله ليبنى نفسه كقوة اقتصادية كبرى ولا سيما تلك البلدان التى لا تمتلك المواد الخام الرئيسية كالنفط ، وذلك حينما سعى أواخر السبعينات الى اقامة نظام اقتصادى دولى جديد فى اطار الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية فى فيينا عام ١٩٧٩ .

وقد فشل هذا المشروع على اية حال ، ويوجد الآن عدد غير قليل من علماء الاقتصاد فى الغرب والولايات المتحدة يدعون انه يمكن تجاهل العالم الثالث كقوة اقتصادية وسياسية فى المستقبل .

ويمكن ان تكون الامم المتحدة نفسها هى التى تقيم النظام العالمى الجديد . اعتقد ان هذا ممكن بشرط ان يكون ذلك عن طريق الدول الامبريالية ، أو بمعنى آخر أن يديروا هم الأمم المتحدةء وأعتقد أن هذا هو الاتجاه السارى الآن فالأمم المتحدة تسير فى اتجاه التحول من منظمة ديمقراطية إلى منظمة تتحدث باسم الدول الامبريالية مثلها فى ذلك مثل صندوق النقد والبنك الدولى ، وهى مؤسسات انشأتها الامم المتحدة ولكنها اصبحت اليوم كلية فى ايدى الدول الغربية الامبريالية .

ولهذا فان القوة الوحيدة التى بامكانها استغلال فراغ القوة لتصبح قوة مركزية هى اوربا الغربية او اليابان ، وأعتقد ان هذه هى احدى القضايا التى علينا ان نناقشها حينما نتحدث عن أزمة العالم . لان التدخل الامريكى فى الخليج يحظى – فى الواقع – بكل تلك الاهمية لدى الولايات المتحدة لا لأنها تحارب العرب فقط ، وانما لانها تحارب اوربا الغربية واليابان . وفى اعتقادى اننا على اعتاب مرحلة جديدة تتسم بالمزيد من عدم الاستقرار ليس فقط فى الخليج وانما فى اوربا ايضا خاصة اوربا الشرقية .

أود ايضا ان اضيف ملاحظة اخرى تتعلق بحقوق الانسان فأخذا فى الاعتبار وجود ارتباط وثيق بين القضايا الاقتصادية والاجتماعية وبين النظم السياسية ، فان

علينا دائما ان نفكر فيمن هو القادر على الالتزام بحقوق الانسان . ان هذه الحقوق يمكن الوفاء بها من جانب دول او مجتمعات تعيش فى رفاهية مثل النمسا أو دول اوربا الغربية ، فهناك يمكنك الحديث عن الديمقراطية . اما فى البلدان التى تعانى من الفقر فهناك دائما نظم عسكرية ، ويكون من غير المجدى ان نتحدث عن حقوق الانسان . ويمكنك ان ترى ذلك بوضوح بعد انفتاح اوربا ، فالخط الدورى الذى كان يسير شرق فيينا يمكنك الان ان تراه قد انحسر اكثر ناحية الشرق تجاه رومانيا وبلغاريا حيث لن نرى – فى اعتقادى – ديمقراطية فى المستقبل القريب فى تلك البلدان ، كل ما فى الأمر أننا سوف نشهد نظماً اوتوقراطية مع مسحة ديمقراطية على نحو او اخر .

فالنظام العالمى الجديد – مثله مثل القديم – لن يقوم على حقوق الانسان ولكنه سوف يقوم – مثل النظام القديم – على القوة العسكرية وليس القوة الاقتصادية . ربما على القوة الاقتصادية – التى لا اعتقد انها افضل – لان الملايين الجائعة لن تتأثر بالقوة العسكرية ولكن بالقوة الاقتصادية .

السيدة نهاد سالم :

ان ما قيل هو بوضوح .. ان النظام العالمى الجديد جديد وقديم فى نفس الوقت . وقد كنت متشائمة وأعتقد أننى أشارك فى هذا التشاؤم السيد هوفباور أما السيد تويبر فقد قدم الفكرة بايجاز ، فالوضع الذى نعيشه الان يعنى اننا فى العالم الثالث قد وجدنا شخصا ادار لعبة النظام القديم/الجديد فى آن واحد ، ووضعنا جميعا فى موقف يجعل من الصعب فعل اى شىء ايجابى فى المستقبل القريب .

فالخضر – الذين ننتمى اليهم – قد اتخذوا خطوات عظيمة فى اوربا فى السنوات القليلة الماضية وحققوا بعض الانجازات وقد اصبحوا قوة مسموعة لانهم نجحوا فى جذب الانتباه للخطر المدمر الذى يتهددنا جميعا . ولكننى اختلف معك لانك نسيت اننا فى العالم الثالث – لسوء الحظ – قد اخترنا المرشد فى القرون

الماضية على الاقل ان لم يكن قبل ذلك ايضا . اما من الغرب/الغرب او الشرق/الغرب اقصد الاتحاد السوفيتى ، الماركسية ، الشيوعية او النظم الغربية مثل الولايات المتحدة وكل إلهامنا جاء من هناك ان علينا أن نبحث عن هذا الإلهام ولكن فى القيام بذلك كان هناك دائما بعض المبالغة ، فقد شهدنا جميعا الحركة الاسلامية الأصولية التى تحاول البحث عن الالهام فى ماضينا .

واليوم ، اتمنى ربما مرة اخرى ألا نجد الهاما ولكن شركاء فى هذا الالهام ، فالخطر كما تعلمون خطر عالمى فاذا دمرنا دمر الجميع فاذا لم تمد يدك لحركات الخضر ، اذا لم تساعد دول العالم الثالث فسوف تفشل فيما تطمح إليه . أقول : إنك لست فى حاجة أن تكون غنيا حتى تتمتع بحقوق الانسان . هذا ليس صحيحا لأن الخطر يتهددك ويتهددنى فى نفس الوقت والفائدة تعود عليك وتعود علىَّ .

انك لا تستطيع ان تعيد ممارسة التمركز الاوربى حول الذات علىَّ مرة اخرى كما فعلتم فى الماضى لانكم لا تستطيعون تحمل ذلك لاننا لم نتعرض لسموم غازات صدام حسين وانما تعرضنا لسموم غازات الكوكب كله . انك لا تملك ان تكون اوروبيا متمركزا حول الذات ولا يمكنك تحمل تجاهلى وسؤالى هو كيف : ستتعاملون مع القضية ؟

السيد .. ننك :

اعتقد اننا (اقصد الغرب الصناعى) نساعد انفسنا اذا كان لنا ان نرتب نظامنا . هذا هو نوع المساعدة التى يمكننا ان نقدمه فيما سمى مساعدة فى الماضى ، والآن ايضا ، رغم بعض التحفظات ، كانت مساعدة انفسنا بطريقة اخرى ، فتقديم مساعدات تنمية كان يساعد فى تنميتنا ، تنمية صناعاتنا ، فدافعو الضرائب يفيدون صناعتنا ولا يفيدوكم وانما دمروا العالم الثالث . لهذا فان مساعدة العالم الثالث تكون عن طريق تهيئة الوقت لاقامة نظام ثقافى واخلاقى واجتماعى وسياسى فيما يسمى العالم الاول . وعلى الجانب الاخر ، فانكم تساعدوننا فى هذه اللحظة .

يعد هذا الكتاب الرابع فى سلسلة الندوات الفكرية التى تصدرها المنظمة العربية لحقوق الانسان لعرض أهم الندوات والملتقيات الفكرية التى تنظمها أفرعها ولجانها القطرية حول قضايا وهموم الانسان فى الوطن العربى .

وتعالج هذه الندوة قضية « الديمقراطية وحقوق الانسان فى الوطن العربى » . وجرت مناقشتها عبر خمسة محاور رئيسية : تناول الاول تحليل المتغيرات الدولية ودلالتها بالنسبة للوطن العربى ، وتعرض الثانى لحالة الديمقراطية فى الوطن العربى إجمالا ، وعالج الثالث التجارب القطرية على طريق الاصلاح الديمقراطى ، وناقش الرابع ـ من خلال نظرة مستقبلية ـ الانتقال السلمى للديمقراطية ، أما المحور الخامس والاخير ـ الذى يأتى فى شكل حوار مفتوح بين عدد من الشخصيات العربية والنمساوية ـ فقد تناول مسألة التعاون الدولى والديمقراطية .

وقد ساهم فى أعمال هذه الندوة ، والتى تعد الثالثة التى نظمها فرع المنظمة العربية لحقوق الانسان فى النمسا ، أكثر من ثلاثين مفكرا وباحثا وبعض الشخصيات المعنية بقضايا الديمقراطية وحقوق الانسان فى الوطن العربى .

دار المستقبل العربى